دُرُوسُ التَّوْحِيدِ

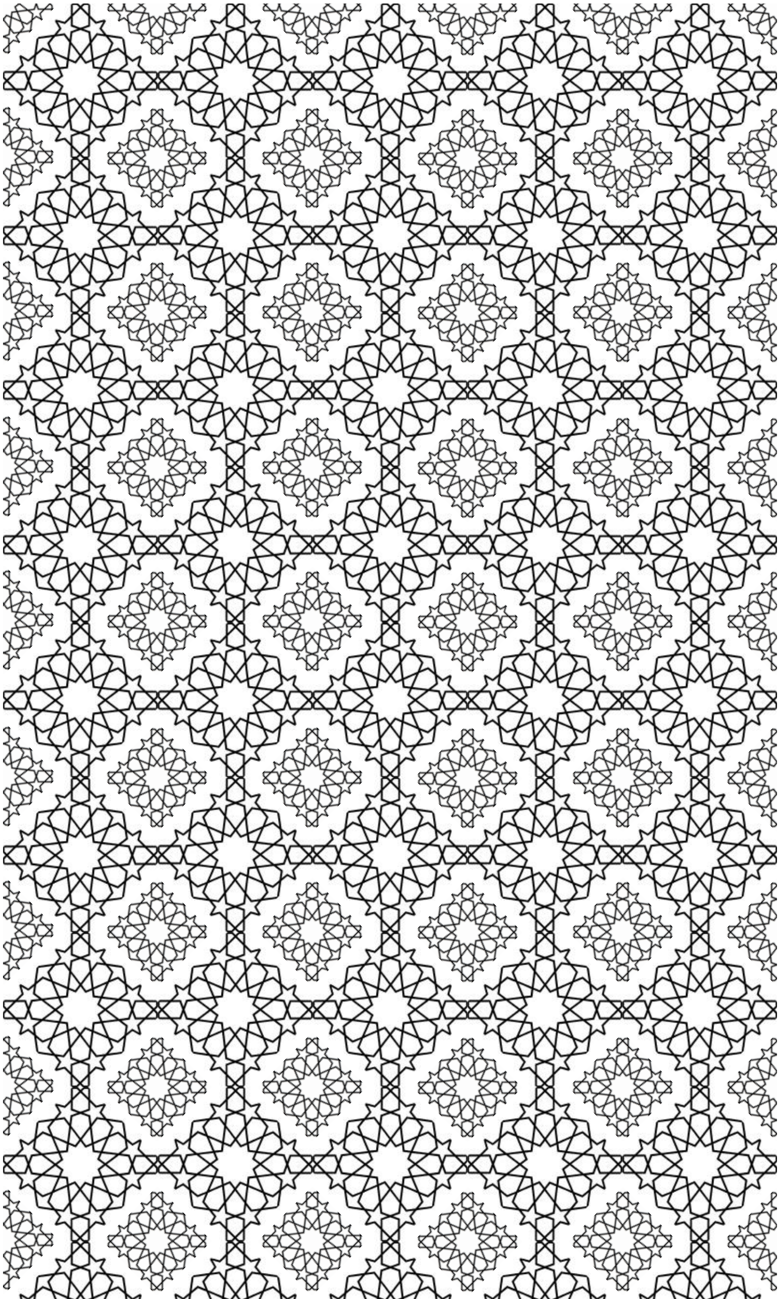
بسم الله الرحمن الرحيم

دُرُوسُ التَّوحِيدِ

تأليف

الأستاذ السّيّد محمّد بن أحمد بن عمر الشّاطريّ

(١٣٣١ هـ - ١٤٢١ هـ)



ترجمةُ السّيّد محمّد بن أحمد بن عمر الشّاطريِّ

هو السّيّدُ العلّامةُ محمّدِ بْنِ أحمدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَوَضٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ أحمدَ بْنِ عمرَ بْنِ أحمدَ بْنِ عليِّ بْنِ حسينِ بْنِ محمّدِ بْنِ أحمدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ علوي الشّاطريِّ ابْنِ الفقيهِ عليِّ ابْنِ القاضي أحمدَ بْنِ محمدٍ أسدِ اللّهِ بْنِ حسنٍ التُّرابيِّ بْنِ عليِّ ابْنِ الفقيهِ المُقَدَّمِ إلى آخِرِ نسبِه الشّهيرِ، و«الشّاطريُّ» : نسبةٌ إلى جَدِّهم علوي المُلقَّبِ بـ«الشّاطريِّ»، وقد ذَكَرَ صاحبُ التّرجمةِ في كتابِه «المُعْجَمِ اللّطيفِ لِأَسْبابِ الألقابِ والكُنَى في النّسبِ الشّريفِ» : أنه لُقِّبَ بذلك لأنه شاطَرَ أخاه أبا بكرٍ الحَبشيِّ جميعَ أموالِه مُواساةً له، فأَعْطاه شَطْرَها -أيْ نصفَها-، وأَبْقَى لنفسِه شَطْرَها، وقد عاشَ السَّيِّدُ علوي المذكورُ في القرنِ التّاسعِ الهِجْرِيِّ.

وُلِدَ في تريم حضرموتَ سنةَ ١٣٣١هـ مِن أبوَيْنِ كريمَيْنِ، وسمّاه الإمامُ الكبيرُ أحمدُ بْنُ حَسَنٍ العطّاسُ : «مُحَمَّدًا»، ودَعا له بأن يكونَ مِن أهلِ العلم والفضلِ.

قَرَأَ القرآنَ الكريمَ في مدرسةِ نشر الفضائلِ في سِنٍّ مُبَكِّرٍ، ثُمّ الْتَحَقَ بمدرسةِ جمعيّةِ الحقِّ، وهي أوّلُ مدرسةٍ أُسِّسَتْ بمدينةِ تريمٍ في العصرِ الحديثِ، وكانَ تأسيسُها سنةَ ١٣٣٣هـ وكانَ يقومُ بالتّدريسِ فيها آنَذاكَ نُخْبةٌ مِن الأساتذةِ الأَجِلّاءِ منهم الأستاذُ محمّدُ بْنُ هاشِمٍ والسّيّدُ أبو بكرٍ السِّرِّيُّ وغيرُهما مِن أقرانهما.

ودَرَسَ أيضًا في رِباطِ تريمَ الّذي تَخَرَّجَ منه العديدُ مِن العلماءِ وطَلَبةِ العلم الّذين حَصَلَ بهم النّفعُ في البلادِ وخارجِها، وذلك في رعايةِ وإدارةِ الشّيخِ الكبيرِ العلّامةِ عبدِ اللّهِ بْنِ عُمَرَ الشّاطريِّ.

وقَرَأَ أُمّهاتِ الكُتُبِ في علومِ التّفسيرِ والحديثِ والفقه والسِّيرةِ النّبويّةِ والتّاريخِ والأَدَبِ وبعضِ كُتُبِ الأصولِ إضافةً إلى علم الميقاتِ.

ومِن محفوظاتِه : «ألفيّةُ ابْنِ مالِكٍ» في النّحوِ، وجُزْءٌ كبيرٌ مِن «الإِرْشادِ» لابْنِ المُقْرِي في الفقه، ومُتونٌ أخرى عديدةٌ في فنونٍ مُنَوَّعةٍ : مثلُ «الجَوْهَرَةِ» في التّوحيدِ[1] و«السُّلَّمِ» في المنطق.

وقد مَلَأَ حياتَه بالقيامِ بمَهامِّ التّعليمِ والدّعوةِ، وأَسَّسَ سنةَ ١٣٥١هـ جمعيّةَ الأُخُوّةِ والمُعاوَنةِ بتريمَ، وكانَ سِنُّه إذ ذاكَ أقلَّ مِن العشرين، وفي سنةِ ١٣٥٤هـ قَرَّرَ أعضاءُ الجمعية بالإجماعِ انْتِخابَه رئيسًا لِلجمعيّةِ مُدّةَ حياتِه.

له مُؤلَّفاتٌ : منها : «اليواقيتُ مِن فَنِّ المواقيت»، وهي أرجوزةٌ فَلَكِيّةٌ في نحو خمسمائةِ بيتٍ، و«أدوارُ التّاريخ الحَضْرَميِّ»، و«المُعْجَمُ اللّطيفُ لأسبابِ الألقاب والكُنَى مِن النَّسَبِ الشّريفِ» و«الفتاوى الشرعيّةُ»، و«دروسُ التّوحيدِ»، و«الوَحْدةُ الإِسلاميّةُ»، وله «دِيوانٌ» ومُحاضَراتٌ.

* * *

(١) والذي يظهر أن صاحب الترجمة ألف كتابه «دروس التوحيد» مستفيدا من «شرح الجوهرة» للباجوري.

دُرُوسُ التَّوحِيدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿(الدّرسُ الأوّلُ)﴾

في مَبادِئِ علم التّوحيدِ وما تَعَلَّقَ بها(١)

(مَبادِئُ علم التّوحيدِ)

* مَبادِئُ علمِ التّوحيدِ -كبقيّةِ الفنونِ- عَشَرَةٌ، وهي : [١] حَدُّه، [٢] وموضوعُه، [٣] وثَمَرتُه، [٤] وفَضْلُه، [٥] ونِسْبَتُه إلى غيرِه مِن العلومِ، [٦] وواضِعُه، [٧] واسْمُه، [٨] واسْتِمْدادُه، [٩] وحكمُ الشّارعِ في تَعَلُّمِه، [١٠] ومَسائِلُه، ونُظِمَتْ(٢) في بيتَيْنِ لِيَسْهُلَ حفظُها، وهما :

---

(١) (وما تعلق بها) لعله أراد به ما سيأتي [١] من الواجب على أهل كل ناحية، [٢] ومن وجوب الدليل على معرفة الله، [٣] ومن معنى الدليل الإجمالي والدليل التفصيلي، [٤] ومن المراد بالمقلد في إيمانه، [٥] ومن حكم المقلد في إيمانه، وقد ذكرها عند ذكر حكم الشرع في تعلم علم التوحيد.

(٢) (ونظمت) بالبناء للمفعول أي جمعت هذه العشرة منظومة في بيتين، ويصح قراءته بالبناء للفاعل وتاء التكلم، ومفعوله محذوف أي نظمت أنا هذه العشرة.

حَـــــدٌّ، ومَوْضُـــــــوعٌ، وثَمْـــــــرَةٌ مَعَـــــا
فَضْـــلٍ[(١)]، ونِسْـــبَةٌ[(٢)]، ومَـــن قـــد وَضَـــعَا

واسْـــــمٌ، ومَأْخَــــذٌ[(٣)]، وحُكْـــــمُ شَرْعِنـــــا
مَســـــائِلٌ، هــــــذي مَبـــــادِي فَنِّنـــــا

* * *

* [١] حَدُّه :

حَدُّه[(٤)] : عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن إثباتِ العقائِدِ الدِّينِيّـةِ الصّـحيحةِ بأدلّتِها اليقينيّةِ القَطْعِيّةِ سواءٌ كانتْ عَقْلِيّةً أَمْ نَقْلِيّةً.

* [٢] موضوعُه :

موضوعُه : ذاتُ اللّـهِ وذاتُ رُسُلِه وما تَعَلَّقَ بهما مِن حيثُ الواجبُ والجائزُ والمُستحيلُ في حَقِّهما[(٥)].

---

(١) (معا) ألفه للإشباع أو ألف التنوين وقف عليها، وقوله : (فضل) مجرور على الأول، ومرفوع على الثاني.

(٢) (ونسبة) بالرفع عطفا على «حد»، والجر عطفا على «فضل» على الاحتمال الأول في «معا»، وكذا ما بعده.

(٣) (ومأخذ) أي استمداد كما سيصرح به عند شرح استمداد هذا العلم.

(٤) (حده) أي شرعا، أما حده لغة فهو : العلم بأن الشيء واحد كما في «تحفة المريد» [٧/ ب].

(٥) (موضوعه ذات الله إلخ) عبارة الباجوري في «تحفة المريد» [٨/ أ] :

* [٣] ثَمَرَتُه :

ثَمَرَتُه : معرفةُ صِفاتِ اللّهِ ورُسُلِه[١]، ثُمّ الفوزُ بالسّعادةِ الأَبَديّةِ بسببِها.

* [٤] فَضْلُه :

فَضْلُه : سِيادتُه على جميعِ العلوم كلِّها؛ إذ هو مُتَعَلِّقٌ باللّهِ ورُسُلِه، والمُتَعَلِّقُ -بكسرِ اللّامِ- يَشْرُفُ بشَرَفِ مُتَعَلَّقِه -بفتحِها-.

* [٥] نِسْبَتُه إلى غيرِه مِن العلومِ :

نِسْبَتُه إلى غيرِه مِن العلومِ : أنه أصلُ جميعِ العُلومِ الدِّينيّةِ، وغيرُه فَرْعٌ لها[٢].

* [٦] واضِعُه :

واضِعُه : اللّهُ حقيقةً، وبصفةِ كونِه فَنًّا مُدَوَّنًا : الإمامُ أبو الحَسَنِ

«وموضوعه : ذات الله تعالى من حيث ما يجب وما يستحيل وما يجوز، وذات الرسل كذلك، والممكن من حيث إنه يتوصل به إلى وجود صانعه، والسمعيات من حيث اعتقادها». اهـ

(١) (معرفة صفات الله) أي بالبراهين القطعية. اهـ «تحفة المريد» [٨/ أ].

(٢) (أنه أصل جميع إلخ) وما أحسن قول القائل :

أيها المبتدي لتطلب علما * كل علم عبد لعلم الكلام

تطلب الفقه كي تصحح حكما * ثم أغفلت منزل الأحكام؟

. اهـ «تحفة المريد» [٨/ أ].

الأَشْعَرِيُّ(١) المُتَوَفَّى سنةَ ٣٣٤ هـ والإمامُ أبو منصورٍ الماتُرِيديُّ المُتَوَفَّى سنةَ ٣٣٣ وأتباعُهما الأَشاعِرةُ والماتُرِيدِيّةُ -أهلُ السُّنّةِ-، وأمّا المُعتزِلةُ فكثيرُون كواصِلِ بْنِ عَطاءٍ المُتَوَفَّى سنةَ ١٨١ هـ ومَن بعدَه مِن أئمّتِهم.

* [٧] اسْمُه :

اسْمُه : [١] «علمُ التّوحيدِ»؛ لِأنّ أَهَمَّ مَباحِثِه إثباتُ وَحْدانِيّةِ اللّـهِ.

[٢] و«عِلْمُ الكلامِ»؛ [١] لِأنّ أَشْهَرَ مَسألةٍ كَثُرَ الِاخْتِلافُ فيها بين العلماءِ المُتقدِّمِين مسألةُ كلامِ اللّـهِ، [٢] أو لِأنهم يُصَدِّرُون أبوابَه بقولِهم : «الكلامُ على كذا».

[٣] ويُسَمَّى أيضًا : «علمَ أصولِ الدِّينِ».

وله أسماءٌ أُخْرَى(٢) لا يَحْتَمِلُها المَقامُ.

* [٨] مَأْخَذُه أوِ اسْتِمْدادُه :

مَأْخَذُه أوِ اسْتِمْدادُه : مِن الأدلّةِ والبَراهينِ القَطْعِيّةِ سواءٌ كانتْ عقليّةً أمْ نَقْلِيّةً.

---

(١) (الإمام أبو الحسن الأشعري إلخ) بمعنى : أنهم دونوا كتبه وردوا الشبه التي أوردتها المعتزلة، وإلا فالتوحيد جاء به كل نبي من لدن آدم إلى يوم القيامة. اهـ «تحفة المريد» [٨/ أ].

(٢) (أسماء أخرى) ذكر بعضهم أن له ثمانية أسماء. اهـ «تحفة المريد» [٨/ ب]، أي ومنها : علم العقائد.

* [٩] حُكْمُ الشّارع في تَعَلُّمِه :

حكمُ الشّارعِ في تَعَلُّمِـه : وجـوبُ معرفـةِ مـا يَجِـبُ[١] ومـا يجـوزُ ومـا يَستحيلُ في حقِّ اللّـهِ ورُسُلِه : بأن يَعْتَقِدَ ذلك اعْتِقادًا تامًّا مُطابِقًا لِلواقعِ.

(الواجبُ على أهلِ كلِّ ناحِيةٍ)

* يَجِبُ على أهلِ كلِّ ناحِيـةٍ بـالفَرْضِ الكِفـائيِّ : أن يكـونَ مـنهم مَـن يَعْرِفُ الرُّدُودَ عـلى الكُفّـارِ والمُبْتدِعـةِ، ودَفْـعِ شُـبَهِهم : بـأن يَتَبَحَّـرَ في هـذا الفَنِّ[٢]، ويُحِيطَ به.

(وجوبُ الدّليلِ على معرفةِ اللّـهِ)

يَجِبُ على المُكَلَّفِ أن يَعْرِفَ دليلًا على معرفةِ اللّـهِ ولو إجماليًّا، وإلّا فهـو مُقَلِّدٌ في إيمانِه[٣].

(الدّليلُ الإِجْماليُّ والدّليلُ التّفصيليُّ)

* «الدّليلُ الإجماليُّ» هو : الّذي يَعْجِزُ صاحبُه عن تفصيلِه ودَفْـعِ شُـبَهِه والاِعْتِراضاتِ الواردةِ عليه.

---

(١) (وجوب معرفة ما يجب إلخ) أي الوجوب العيني على كـل مكلـف مـن ذكر وأنثى. اهـ «تحفة المريد» [٨/ ب].

(٢) (أن يكون منهم من يعرف الردود إلخ) ويجب على الكفايـة أيضـا تعلـم علم المنطق.

(٣) (وإلا) أي وإن لم يعرف الدليل (فهو مقلد في إيمانه) وسيأتي قريبـا حكـم المقلد في إيمانه.

مِثالُه : أن يَسْتَدِلَّ إنسانٌ على وجودِ اللّـهِ بهذا الكـونِ فقـط، ولا يَعْـرِفَ طريقَ الِاسْتِدْلالِ : هل بحدوثِه أم بإمكانِ حدوثِه أو بهما معًا؟.

* وأمّا «الدّليلُ التّفصيليُّ» فهو ضدُّه تمامًا(١).

(المُرادُ بالمُقَلِّدِ في إيمانِه(٢))

* المُرادُ بالمُقلِّدِ في إيمانِه : الإنسانُ الجازِمُ الّذي لو رَجَـعَ مَـن قَلَّـدَه عـن اعْتِقادِه لم يَرْجِعْ هو، أمّا مَن ليسَ كذلك فلا يُعْتَدُّ بإيمانِه قَطْعًا.

(حكمُ المُقَلِّدِ في إيمانِه)

* اخْتَلَفَ العلماءُ في المُقَلِّدِ في إيمانِه(٣) :

---

(١) (فهو ضده تماما) أي أنه هو : الذي يقدر صاحبه على تفصيله ودفع شبهه والاعتراضات الواردة عليه.

(٢) (المراد بالمقلد في إيمانه) «التقليد» هـو : الأخـذ بقـول الغـير مـن غـير أن يعرف دليله، والمراد بالأخذ : الاعتقـاد أي اعتقـاد مضـمون قـول الغـير، والمـراد بالقول : ما يشمل الفعل والتقرير أيضا، وخرج بقولنا : «من غير أن يعرف دليلـه» التلامذة بعد أن يرشدهم الأشياخ للأدلة، فهم عـارفون لا مقلـدون، وضرب لهـم الشيخ السنوسي مثلا للفرق بيـنهم وبـين المقلـدين بجماعـة نظـروا الهـلال فسـبق بعضهم لرؤيته، فأخبرهم به، فإن صـدقوه مـن غـير معاينـة كـانوا مقلـدين، وإن أرشدهم بالعلامة حتى عاينوه لم يكونوا مقلدين». اهـ

(٣) (اختلف العلماء في المقلد في إيمانه) حاصل الخلاف فيه أقوال ستة :

الأول : عدم الاكتفاء بالتقليد بمعنى عدم صحة التقليد، فيكون المقلد كافرا، وعليه السنوسي في «الكبرى».

الثاني : الاكتفاء بالتقليد مع العصيان مطلقا سواء كان فيه أهلية للنظر أم لا.

[١] فقالَ بعضُ المُحقِّقين(١) : أنه ليسَ بمُؤْمِنٍ، أي أنه كافرٌ.

[٢] وقيلَ : مُؤْمِنٌ عاصٍ إن قَدَرَ على التَّعلُّمِ، وإلّا فلا.

[٣] وقيلَ : مُؤْمِنٌ عاصٍ مُطْلَقًا(٢).

[٤] وقيلَ : مُؤْمِنٌ غيرُ عاصٍ مُطْلَقًا.

* [١٠] مَسائِلُ فَنِّ التّوحيدِ :

مَسائِلُ فَنِّ التّوحيدِ هي : قضاياه الباحثةُ فيه مِن حيثُ الواجبُ والجائزُ والمُستحيلُ.

* * *

الثالث : الاكتفاء به مع العصيان إن كان فيه أهلية النظر، وإلا فلا عصيان.

الرابع : أن من قلد القرآن والسنة القطعية صح إيمانه؛ لاتباعه القطعي، ومن قلد غير ذلك لم يصح إيمانه؛ لعدم أمن الخطإ على غير المعصوم.

الخامس : الاكتفاء به من غير عصيان مطلقا؛ لأن النظر بشرط كمال، فمن كان فيه أهلية النظر ولم ينظر فقد ترك الأولى.

السادس : أن إيمان المقلد صحيح، ويحرم عليه النظر، وهو محمول على المخلوط بالفلسفة، وما أحسن قول بعضهم :

عاب الكلام أناس لا خلاق لهم * وما عليه إذا عابوه من ضرر

ما ضر شمسَ الضحى في الأفق طالعة * أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

والقول الحق الذي عليه المعول من هذه الأقوال القول الثالث. اهـ «تحفة المريد» للباجوري [٢٣/ أ].

(١) (بعض المحققين) هو السنوسي كما مر عن الباجوري.

(٢) (مطلقا) أي قدر على التعلم أو لا.

﴿(الدّرسُ الثّاني)﴾

في تفسيرِ ألفاظٍ كثيرًا مَا تَتَكَرَّرُ في هذا الفَنِّ

[١] (العالَم)

* «العالَمُ» -بفتحِ اللّامِ- هو : ما سِوَى اللّـهِ مِـن أرضٍ وسـماءٍ ونُجـومٍ وغيرِ ذلك مِن بَقِيّةِ المَخلوقاتِ.

[٢] (الجَوْهَرُ(١))

* «الجَوْهَرُ» هو : ما يَقُـومُ بنَفْسِـه -ويُسَـمَّى : «الجِـرْمَ» و«الجِسْـمَ»- : كالجِبالِ والحيَوانِ والشَّجَرِ.

---

(١) (الجوهر إلخ) اعلم : أن المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في شيئين : [١] الجوهر، [٢] والعرض.

[١] فالجوهر هو : ما يقوم بذاته، وقسم الحكماء العرض إلى تسعة أقسام :

* [١] الكم، وهـو : مـا يقبـل التقـدير والقسـمة لذاتـه بالفعـل أو التصـور : كالطول والقصر في زيد مثلا.

* [٢] والكيف، وهو : ما لا يتوقف تعقله على تعقل الغير، ويتناول الكيفيـات المحسوسـة : كـالحلاوة، والحـرارة والحمـرة، والكيفيـات المختصـة بالكميـات : كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء، والكيفيات النفسانية المختصـة بـذوات الأنفس وهي الحيوانات، والكيفيـات الاسـتعدادية : كقابليـة التـأثير والتـأثر إمـا بسهولة : كاللين، وإما بصعوبة : كالصلابة.

[٣] والأين، وهو : حصول الشيء في المكان، أي : كونه حاصلا فيـه حقيقيـا : كالهواء المحيط بالطائر، أو غير حقيقي : كالكعبة المشرـفة في المسـجد الحـرام أو في مكة أو في أرض الحجاز.

....

[٤] والمتى، وهو : حصول الشيء في الزمان، أي : كونه حاصلا فيه [١] حقيقيا : كـ«ـصمت يوم الخميس»، [٢] أو غير حقيقي : كـ«ـولد زيد في شهر كذا».

[٥] والوضع، وهو : هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها البعض : كالقيام والجلوس والاتكاء والاضطجاع.

[٦] والملك، وهو : هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط بـه وينتقـل بانتقالـه : كالتقمص، والتعمم، أي : كون الإنسان لابسا للقميص أو العمامة.

[٧] والإضافة، وهي : النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى، أو هي : عرض يرتبط فهمه بفهم معنى آخر : كالأبوة إنـما تـدرك بـإدراك معنـى البنـوة، وكالأكبر والمساوي والأصغر، ورأس الشيء ووسطه زجانبه.

[٨] وأن يفعل، وهو : كون الشيء مؤثرا في غيره ما دام مؤثرا : ككون المسـخن يسخن غيره ما دام يسخن، وكون القاطع يقطع غيره ما دام قاطعا.

[٩] وأن ينفعل، وهو : تأثر الشيء من غيره ما دام يتأثر : ككون الماء مسخنا مـا دام متسخّنا، وكون زيد مضروبا ما دام الضرب نازلا عليه.

* وهذه التسع مع الجوهر تسمى : «المقولات العشر»؛ نظرا إلى أنها تقـال، أي : تعبر عنها بالقول، وهي قسمان : [١] نسبية [٢] وغير نسبية : [١] فغـير النسـبية : [١] الجوهر [٢] والكم [٣] والكيف، وما عداها نسبية يتوقـف تعقلهـا -أي تصـورها- على تعقل الغير -أي تصوره-. اهـ ملخصـا مـن «حاشـية الدسـوقي عـلى شروح التلخيص» [١/ ١١٨] بزيادة ومن «ضوابط المعرفة» للشـيخ العلامـة عبـد الـرحمن حسن حبنكة الميداني [ص ٣٢٨].

* وقد نظم بعضهم المقولات العشر بقوله :

الجوهرُ الكمُّ كيـفٌ والُمضـافُ مَتَـى * أَيْـنٌ ووَضْـعٌ لـه أَنْ يَنْفَعِـلْ فَعَـلا

وقد أشار بعضهم إلى أمثلتها فقال :

....

زيـدُ الطّويـلُ الْأَزْرَقُ ابْـنُ مالِـكِ * في بيتِـه بـالأَمْسِ كـانَ مُتّكِـي

بِيَـدِّهِ غُصْـنٌ لَـواهُ فـالْتَوَى * فهـذِهِ عَشْرُ مَقُـولاتٍ سَـوَى

* [١] فإذا علمت أن زيدا إنسان فقد علمت الجوهر، [٢] وإن علمت أنه طويل أو قصير فقد علمت الكم، [٣] وإن علمت أنه أسود أو أبيض أو مريض أو صحيح فقد علمت الكيف، [٤] وإن علمته في أي مكان كان فقد علمت الأين، [٥] وإن علمته في أي زمن فقد علمت المتى، [٦] وإن علمت أنه قاعد أو قائم فقد علمت الوضع، [٧] وإن علمت أنه ابن عمرو أو بكر فقد علمت الإضافة، [٨] وإن علمت أنه يضرب أو يقيل فقد علمت أن يفعل، [٩] وإن علمت أنه يتأثر بحرارة النار أو برودة الهواء فقد علمت أن ينفعل، [١٠] وإن علمت أنه لابس للقميص أو الجبة فقد علمت الملك، والله أعلم.

* قال العلامة سعد الدين التفتازاني في «شرح المقاصد» [٢/ ١٤٩] : «صفات الباري -عز وجل- غير داخلة تحت شيء من المقولات العشر إجماعا». اهـ مما كتبه ولخصه أستاذنا الشيخ محمد علي فرج باعوضان حفظه الله في ورقة لطيفة.

﴿فائدة﴾ : هذه قصيدة من بحر الطويل للإمام اليافعي في العقيدة، وهي : سبعة وعشرون بيتا، وهي مع صغرها مشتملة على معظم ما ذكره المؤلف هنا :

عَلَا رَبُّنَا عَـنْ كَيْـفَ أَوْ أَيْـنَ أَوْ مَتَـى ١ وَعَـنْ كُـلِّ مَـا فِي بَالِنَـا يُتَصَـوَّرُ

وَنَقْصٍ، وَشِـبْهٍ، أَوْ شَرِيـكٍ، وَوَالِـدٍ * وَوُلْدٍ، وَزَوْجَـاتٍ، هُـوَ اللَّـهُ أَكْـبَرُ

قَـدِيمُ كَـلَامٍ حِـيْنَ لَا حَـرْفَ كَـائِنٌ * وَلَا عَـرَضٌ حَاشَـا وَجِسْـمٌ

مُرِيـدٌ، وَحَـيٌّ، عَـالِمٌ، مُـتَكَلِّمٌ * قَدِيرٌ عَلَى مَـا شَـا، سَـمِيعٌ، وَمُبْصِرٌ

بِسَـمْعٍ، وَعِلْـمٍ، مَـعْ حَيَـاةٍ، وَقُـدْرَةٍ ٥ كَـذٰلِكَ بَاقِيهَـا يَـلِي الْكُـلَّ مَصْـدَرُ

....

وَلَيْسَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ بَلْ عِقَابُهُ * بِعَدْلٍ وَعَنْ فَضْلٍ يُثِيبُ وَيَغْفِرُ
مُحَكِّمُ شَرْعٍ دُوْنَ عَقْلٍ وَقَدْ قَضَى * بِخَيْرٍ وَشَرٍّ لِلْجَمِيعِ مُقَدَّرُ
وَرُؤْيَتُهُ حَقٌّ كَذَاكَ شَفَاعَةٌ * وَحَوْضٌ وَتَعْذِيبٌ بِقَبْرٍ وَمُنْكَرُ
وَبَعْثٌ وَمِيْزَانٌ وَنَارٌ وَجَنَّةٌ * وَقَدْ خُلِقَا ثُمَّ الصِّرَاطُ وَيَصْدُرُ
عَظِيمُ كَرَامَاتٍ عَنِ الْأَوْلِيَا، وَقَدْ   مَحَا شَرْعُنَا الْعَالِي الزَّكِيُّ الْمُطَهَّرُ
شَرَائِعَ كُلِّ الْمُرْسَلِيْنَ، وَأَحْمَدٌ * خِيَارُ الْوَرَى الْمَوْلَى الشَّفِيعُ الْمُصَدَّرُ
وَأَصْحَابُهُ خَيْرُ الْقُرُونِ وَخَيْرُهُمْ * عَلَى وِفْقِ مَا قَدْ قَدَّمُوا ثُمَّ أَخَّرُوا
نُجُومُ الْهُدَى كُلٌّ عُدُولٌ أُوْلُو النَّدَا * فَضَائِلُهُمْ مَشْهُوْرَةٌ لَيْسَ تُنْكَرُ
وَأَفْضَلُهُمْ صِدِّيقُهُمْ صَاحِبُ الْعُلَا * وَرَابِعُهُمْ فِي الْفَضْلِ ذُو الْفَضْلِ حَيْدَرُ
وَتَخْلِيدُ نَارٍ لَيْسَ إِلَّا لِكَافِرٍ   وَقِبْلَتُنَا مَنْ أَمَّهَا لَا يُكَفَّرُ
سِوَى مَنْ بِتَأْثِيرِ الطَّبَائِعِ قَائِلٌ * كَذٰلِكَ مَنْ قَالَ النُّجُومُ تُؤَثِّرُ
بِذَوَّاتِهَا أَوْ رَبُّنَا غَيْرُ قَادِرٍ * كَذَا غَيْرُ مُخْتَارٍ إِذَا لَيْسَ يَقْدِرُ
وَغَيْرُ قَدِيمٍ قَالَ أَوْ غَيْرُ عَالِمٍ * أَوِ الْعِلْمَ بِالْمَوْجُودِ مَا الْغَيْرَ يَخْبُرُ
أَوِ الْكُلِّيَاتِ الرَّبُّ يَعْلَمُ لَا سِوَى * وَفِي جُزْئِيَاتٍ عِلْمُهُ مُتَعَذِّرُ
وَمُثْبِتُ مَنْفِيٍّ وَنَافٍ لِمُثْبِتٍ   مِنَ الْوَصْفِ إِجْمَاعًا لَهُ جَلَّ يَكْفُرُ
وَمَنْ بِاتِّحَادٍ أَوْ حُلُولٍ يَقُولُ أَوْ * قَدِيمٌ يَقُولُ الْعَالَمُ الْكُفْرَ يُظْهِرُ
وَأَهْلَ إِبَاحَاتٍ كَذَا بَاطِنِيَّةٌ * وَمَنْ عَنْهُ إِسْقَاطَ التَّكَالِيفِ يَذْكُرُ

[٣] (العَرَضُ)

* «العَرَضُ» -بفتحِ الرّاءِ- : ضِدُّ الجَوْهَرِ، وهو : ما لا يَقُومُ بنَفْسِه : كالحَرَكةِ والسُّكونِ، والسَّوادِ والبَياضِ.

[٤] (الحالُ)

* «الحالُ» هو : صِفةٌ بين الموجودِ والمعدومِ[١] -بمعنَى : أنها لم تَرْتَقِ إلى درجةِ الموجودِ فتُشاهَدَ[٢]، ولم تَنْحَطَّ إلى درجةِ المعدومِ فتَنْعَدِمَ[٣]، وإنّما هي واسطةٌ بينَهما- : كالوُجودِ.

هذا، وبعضُ العلماءِ يُنْكِرُه[٤]، ويقولُ : «لا واسطةَ بين الموجودِ والمعدومِ، والحالُ مُحالٌ».

وَمَنْ مِنْ غُلَاةِ الرَّفْضِ قَالَ : نَبِيُّنَا * عَلِيٌّ وَهٰكَذَا النَّذِيرُ الْمُبَشِّرُ
وَلٰكِنَّمَا جِبْرِيلُ أَخْطَا بِوَحْيِهِ * بِذِي الرَّافِضِيُّ الْمَارِقُ النَّحْسُ يَفْشُرُ
وَمَنْ يَنْسِبُ الْفَحْشَا لِعَائِشَةٍ وَقَدْ ٢٥ لَهَا بَرَّأَ الرَّحْمٰنُ عَنْهُ يُطَهَّرُ
فَهَا هِيَ مَعْ صُغْرِهَا مَا عَسَاهُ لَا * يُرَى فِي كَثِيرٍ مِنْ عَقَائِدَ تَكْبُرُ
عَقِيدَةُ أَهْلِ الحَقِّ فِي نَظْمِ خَمْسَةٍ ٢٧ وَعِشْرِينَ تُجْزِي مَنْ لَهَا يَتَدَبَّرُ

(١) (صفة بين الموجود والمعدوم) فليست موجودة ولا معدومة، بل هي واسطة بينهما.

(٢، ٣) (فتشاهد) بالنصب جواب النفي، وكذا قوله : (فتنعدم).

(٤) (وبعض العلماء ينكره) وهو المختار عند المحققين كما قال الباجوري في «تحفة المريد» [٥٠/ ب]، ويأتي في الدرس السادس عشر أن الأمور ثلاثة أقسام عند

[٥] (الحادِثُ)

* «الحادِثُ» هو : الموجودُ بعدَ عَدَمٍ، وذلك كلُّ ما سِوَى اللّهِ -عزَّ وجلَّ- وصفاتِه.

[٦، ٧] (القديمُ والأَزَلِيُّ والخلافُ في الفَرْقِ بينَهما وعَدَمِه[(١)])

* [١] «القديمُ» هو : ما لا أوّلَ له، وبعبارةٍ أُخْرَى : ما ليسَ لوجودِه افْتِتاحٌ، و«الأَزَلِيُّ» فَسَّرَه بعضُهم بمعنَى القديمِ تَمامًا[(٢)].

[٢] وفَرَّقَ بينَهما بعضُهم : فجَعَلَ «القديمَ» بمعنَى : الموجودِ الّذي لا أوّلَ له، فلا تَدْخُلُ فيه الأحوالُ ولا المعدوماتُ، وجَعَلَ «الأَزَلِيَّ» بمعنَى : الشّيءِ الّذي لا أوّلَ له سواءٌ كانَ موجودًا أمْ لا، فتَدْخُلُ فيه الأحوالُ والمعدوماتُ، فهو أَعَمُّ مِن «القديمِ» على هذا القولِ[(٣)].

وهما مُشْتَقّانِ مِن «القِدَمِ» و«الأَزَلِ».

* * *

من لم يثبت الحال، وهي : موجودات، ومعدومات، واعتبارات، وأربعة أقسام عند من يثبتها.

(١) (وعدمه) أي عدم الفرق بينهما.

(٢) (والأزلي فسره بعضهم بمعنى القديم تماما) وعلى هذا فهما مترادفان. اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ١٠٨].

(٣) (فهو أعم من القديم على هذا القول) فكل قديم أزلي، ولا عكس. اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ١٠٨].

[٨، ٩] (النّقيضانِ والضِّدانِ[١])

* «النّقيضانِ» هما : الشّيئانِ اللّذانِ لا يَجْتمِعانِ ولا يَرْتَفِعانِ : كـالوجودِ والعدمِ، والحياةِ والموتِ، والقِدَمِ والحدوثِ، وغيرِ ذلك.

* و«الضِّدّانِ» هما : الشّيئانِ اللّذانِ لا يَجْتمِعانِ وقد يَرْتفِعانِ : كالسّـوادِ والبَياضِ.

وكثيرًا ما يُرِيدون بـ«ـالضِّدِّ» مُطْلَقَ التَّنافِي.

[١٠، ١١] (النَّظَرِيُّ والضّروريُّ)

* «النَّظَرِيُّ» : ما احْتاجَ إلى فِكْرٍ ونَظَرٍ[٢] : كـ«ـالواحدُ = نِصْفُ سُدُسِ عُشُرِ المائةِ والعشرين».

* و«الضّـروريُّ» هـو عكسُـه، وهـو : مـا لا يَحْتـاجُ إلى فِكْـرٍ ونَظَـرٍ : كـ«ـالواحدُ = نِصْفُ الِاثْنَيْنِ»، ويُسمَّى : «البَدَهِيَّ»[٣]؛ لِأنه يُعْرَفُ بديهةً.

---

(١) (النقيضان والضدان) وعندهم أيضا : «الخلافان» و«المثلان»، فالخلافـان هما : الشيئان اللذان يجتمعان ويرتفعان : كالسواد والحلاوة، والمثلان هما : الشـيئان اللذان لم يمكن اجتماعهما وأمكن ارتفاعهما ولم تختلف حقيقتهما، بخلاف الضدين؛ فإنهما لم يمكن اجتماعهما وأمكن ارتفاعهما واختلفت حقيقتهما.

(٢) (النظري ما احتاج إلى فكر وتأمل) قال الأخضري في «السلم» :

والنظـــري مـــا احتـــاج للتأمـــل * وعكســـه هـــو الضـــروري الجـــلي

(٣) (البدهي) بفتح الباء والدال؛ لأنه نسبة إلى «البديهة» مثـل «حنفـي»نسـبة «حنيفة» قال ابن مالك : «وفعلي في فعلية التزم *».

﴿(الدّرسُ الثّالِثُ)﴾

في تعريفِ «الحُكْمِ» المُطْلَقِ(١) وأقسامِه

* تَنْبَنِي مَسائِلُ هذا الفَنِّ على ثلاثةِ أشياءَ، وهي: [١] الواجبُ، [٢] والجائزُ، [٣] والمُستحِيلُ، الّتي هي أقسامُ الحكمِ العقليِّ، والحكمُ العقليُّ هو أحدُ أقسامِ الحكمِ المُطْلَقِ.

(الحكمُ المُطْلَقُ)

* «الحكمُ المُطْلَقُ» هو: إثباتُ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أو نفيُه عنه: كإثباتِ القدمِ لِلّهِ، ونفيِ الحدوثِ عنه.

(أقسامُ الحكمِ المُطْلَقِ)

* يَنْقَسِمُ الحكمُ المُطْلَقُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: [١] حُكْمٌ شرعيٌّ، [٢] وحكمٌ عادِيٌّ، [٣] وحكمٌ عقليٌّ.

(الحكمُ الشّرعيُّ)

* «الحكمُ الشّرعيُّ» هو: خِطابُ اللّهِ المُتعلِّقُ بفعلِ العبدِ سواءٌ كانَ [١] مِن حيثُ التّكليفُ: كتكليفِنا بوجوبِ الصّلاةِ -مَثَلًا-، [٢] أو مِن جهةِ الوضعِ: كوضعِ الوضوءِ شَرْطًا لِلصّلاةِ.

* * *

(١) (المطلق) أي غير المقيد بـ«الشرعي» أو «العقلي» أو «العادي».

(الحكمُ العادِيُّ)

* «الحكمُ العادِيُّ» هو : إِثْباتُ أمرٍ لِأمرٍ أو نفيُه عنه بواسطةِ التَّكْرارِ والعادةِ معَ إمكانِ التَّخَلُّفِ في بعضِ الأوقاتِ لِعارِضٍ مِن مُعْجِزةٍ أو كرامةٍ أو غيرِ ذلك : كـ«ـالنّارُ مُحْرِقةٌ»، و«السِّكِّينُ قاطِعٌ»(١).

(أقسامُ الحكمِ العادِيِّ)

* يَنْقَسِمُ الحكمُ العادِيُّ إلى أربعةِ أقسامٍ بسيطةٍ :

[١]رَبْطِ وجودٍ بوجودٍ : كرَبْطِ وجودِ الشِّبَعِ بوجودِ الأكلِ.

[٢]رَبْطِ وجودٍ بعَدَمٍ : كرَبْطِ وجودِ اللّيلِ بعدمِ النّهارِ.

[٣]رَبْطِ عَدَمٍ بوجودٍ : كرَبْطِ عَدَمِ اللّيلِ بوجودِ النّهارِ.

[٤]رَبْطِ عَدَمٍ بعَدَمٍ : كرَبْطِ عَدَمِ الشِّبَعِ بعدمِ الأكلِ.

(الحكمُ العقليُّ)

* «الحكمُ العقليُّ» هو : إِثْباتُ أمرٍ لِأمرٍ أو نَفْيُه عنه بواسطةِ العقلِ لا بواسطةِ تَكْرارٍ ولا وَضْعِ واضِعٍ : كإثباتِ الوجودِ لِلّـهِ، ونفيِ العَدَمِ عنه.

ويَنْقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ ستأتي في الدّرسِ الآتي(٢).

* * *

(١) (كـ)ـقولنا : (النار) مبتدأ خبره : (محرقة)؛ فإن فيه إثبات الإحراق للنار (و) كقولنا : (السكين) مبتدأ خبره (قاطع)؛ فإن فيه إثبات القطع للسكين.

(٢) (الآتي) على الأثر.

﴿(الدّرسُ الرّابعُ)﴾

أقسامُ الحكمِ العَقْليِّ الّتي تَنْبَني عليها مَسائِلُ هذا الفَنِّ

* أقسامُ الحكمِ العَقْليِّ ثلاثةٌ : [١] واجبٌ، [٢] وجائزٌ، [٣] ومستحيلٌ.

قالَ بعضُ العلماءِ(١) : أنّ معرفتَها نفسُ العَقْلِ.

(الواجبُ)

* «الواجبُ» هو : ما لا يَقْبَلُ الاِنْتِفاءَ، وبعبارةٍ أُخْرَى : ما لا يُتَصَوَّرُ في العَقْلِ عدمُه(٢).

وهو : [١] إمّا بَدِيهيٌّ : كوجودِ خالِقٍ لِلكونِ(٣)، [٢] وإمّا نَظَرِيٌّ : كالقِدَمِ

---

(١) (قال بعض العلماء) هو إمام الحرمين كما في «تحفة المريد» [٢١/ ب]، وعبارتها : «وينبغي الاعتناء بهذه الأحكام؛ لأن إمام الحرمين يقول بأن معرفتها هي العقل؛ بناء على أنه العلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات، واستحالة المستحيلات». اهـ

(٢) (ما لا يتصور) ببناء الفعل للفاعل أي ما لا يمكن بسبب العقل عدمه، أو للمفعول أي ما لا تدرك النفس بسبب العقل عدمه، لكن يرد على هذا أن النفس قد تدرك عدم الواجب؛ لأن المحال قد يتصور -أي يدرك-، ويجاب : بأن المراد بالتصور هنا : التصديق، والمعنى حينئذ : ما لا تُصَدِّق النفس بسبب العقل بعدمه، وعلم من هذا أن العقل آلة في الإدراكات، والمدرك إنما هو النفس، والأولى عدم ربط الواجب بالعقل، فيقال : «الواجب هو : ما لا يقبل الانتفاء»؛ لأن الواجب واجب في نفسه وجد عقل أو لم يوجد. اهـ «تحفة المريد» [٢١/ ب].

(٣) (إما بديهي) أي ضروري (كوجود خالق للكون) وكتحيز الجرم -أي أخذه قدرا من الحيز، وهو المكان-؛ فإنه ما دام الجرم موجودا يجب أن يتحيز، فهو

لِمولانا؛ إذ لا يُدْرِكُه العقلُ إلّا بعدَ تَأَمُّلٍ.

(الجائِزُ)

* «الجائِزُ» هو : ما يَقْبَلُ الثّبوتَ تارةً والاِنْتِفاءَ تارةً علـى التَّعاقُـبِ، وإن شِئْتَ فقُلْ : هو : ما يُتَصَوَّرُ في العقلِ وجودُه وعدمُه.

وهو [١] إمّا ضروريٌّ : كحياةِ رَجُلٍ وموتِه(١)، [٢] وإمّا نَظَرِيٌّ : كتعذيبِ اللّـهِ عبدَه الطّائعَ(٢) وإن كانَ مُمْتَنِعًا شرعًا؛ لِأَنّ اللّـهَ لا يُخْلِفُ المِيعادَ.

(المُستحِيلُ)

* «المُستحِيلُ» هو : ما لا يَقْبَـلُ الثّبـوتَ، وبمعناهـا : مـا لا يُتَصَـوَّرُ في العقلِ وجودُه(٣).

وهو [١] إمّا بَديهِيٌّ : كـ«ـالواحدُ = نِصْفُ الأربعةِ»(٤)، [٢] وإمّا نَظَـرِيٌّ : ككونِ ذاتِ رَبِّنا جِرْمًا تعالى عن ذلك كما سيَأْتِي في الدّرسِ الثّامِنِ.

واجب مقيد بدوام الجرم. اهـ «تحفة المريد» [٢١/ ب].

(١) (كحياة رجل وموته) وكحركة الجرم أو سكونه. اهـ

(٢) (كتعذيب اللـه عبده الطائع) ولو معصوما لكـن لا ينبغـي التمشـدق في حق الأنبياء بل بقدر ضرورة التعليم. اهـ «تحفة المريد» [٢١/ ب].

(٣) (ما لا يتصور) بالبناء للفاعل أو للمفعول كما تقدم.

(٤) (إما بديهي كالواحد نصف الأربعة) وكخلو الجرم عن الحركة والسكون معا. اهـ «تحفة المريد» [٢١/ ب].

﴿فائدة﴾ : تلخص أن كل واحد من هذه الأقسـام الثلاثـة ينقسـم قسـمين : ضروري ونظري، فالجميع ستة، وقد مـر تمثيلهـا، قـال بعضـهم : ويمكـن تمثيـل

﴿(الدّرسُ الخامِسُ)﴾

في مَعْرِفةِ اللّـهِ وما يَتَعَلَّقُ بها وعَدَدِ الصِّفاتِ إِجْمالًا

(أوّلُ الواجِباتِ شرعًا على المُكَلَّفِ)

* اخْتَلَفَ العلماءُ في أوّلِ ما يَجِبُ على المُكَلَّفِ شرعًا : فقالَ الأَشْـعَرِيُّ : أنه معرفةُ اللّـهِ.

وقيلَ : النَّظَرُ الّذي يُوصِلُ إلى معرفةِ اللّـهِ.

وقيلَ : النُّطْقُ بالشّهادتَيْنِ.

وقيلَ غيرُ ذلك(١)، والمُعْتمَدُ الأوّلُ.

(ما وَجَبَتْ به مَعْرِفةُ اللّـهِ)

* اخْتَلَفَتِ المَذاهِبُ فيما وَجَبَتْ به مَعْرِفةُ اللّـهِ :

فقالتِ الأَشاعِرةُ : وَجَبَتْ معرفةُ اللّـهِ كبقيّةِ الأحكامِ بالشّرعِ فقط، ولا شَكَّ أنه مُطابِقٌ لِلعقلِ.

وقالتِ الماتُريديّةُ : وَجَبَتْ -دون بقيّةِ الأحكـامِ- بالعقـلِ، أيْ : أنّ مِـن فِطْرةِ الإنسانِ وجِبِلّتِه معرفةَ الخالِقِ -جلّ وعلا- بعقلِه.

الأقسام بحركة الجرم وسكونه : فالواجـب أحـدهما لا بعينـه، والمسـتحيل خلـوه عنهما جميعا، والجائز ثبوت أحـدهما معينـا بـدلا عـن الآخـر. اهـ «تحفـة المريـد» للباجوري [٢١/ ب].

(١) (وقيل غير ذلك) وجملة الأقوال في أول الواجبات اثنا عشر قولا ذكرهـا الباجوري في «حاشيته على الجوهرة» [ص ٨٢].

وقالتِ المُعْتزِلةُ : وَجَبَتْ -كبقيّةِ الأحكامِ- بالعقلِ.

ولكلٍّ أدِلّةٍ لا يَتَّسِعُ لها نِطاقُ هذه الدُّرُوسِ.

(معنَى مَعْرِفةِ اللّـهِ)

معنَى مَعْرِفةِ اللّـهِ : أن يَعْتَقِدَ المُكَلَّفُ اعْتِقـادًا تامًّـا مُطابِقًـا لِلواقِـعِ عـن دليلٍ بما يَجِبُ وما يَسْتحِيلُ وما يجـوزُ في حـقِّ اللّـــهِ؛ لِأنّ اللّـــهَ لا يُعْـرَفُ إلّا بصفاتِه، وليسَ المرادُ : معرفةَ ذاتِه؛ إذ لا يَعْرِفُ حقيقتَه إلّا اللّـهُ كما لا يَخْفَى.

وأمّا المُقَلِّدُ في إيمانِه فقد مَرَّ(١) حكمُه في الدّرسِ الأوّلِ.

* * *

(الّذي يَجِبُ في حَقِّ اللّـهِ والّذي يَسْتحِيلُ والّذي يَجُوزُ)

* يَجِبُ في حَقِّ اللّـهِ : كلُّ صِفةٍ مِن صِفاتِ الكمالِ والإجْـلالِ، فصِـفاتُه الواجِبـةُ إذًا كثـيرةٌ لا تُحْصَى، وإنّـما الواجِـبُ حِفْظُهـا ومَعْرِفتُهـا عشرـون، وإليـك(٢) عَـدُّها، وهـي : [١] الوجـودُ، [٢] القِـدَمُ، [٣] البقـاءُ، [٤] المُخالَفـةُ لِلحَوادِثِ، [٥] القِيامُ بالنّفسِ، [٦] الوَحْدانِيّةُ، [٧] القُدرةُ، [٨] الإرادةُ، [٩] العِلْمُ، [١٠] الحياةُ، [١١] الكلامُ، [١٢] السَّمْعُ، [١٣] البَصَرُ، [١٤] كونُـه قـادِرًا، [١٥] كونُـه مُريدًا، [١٦] كونُه عالِمًا، [١٧] كونُه حَيًّا، [١٨] كونُـه مُـتَكَلِّمًا، [١٩] كونُـه سـميعًا، [٢٠] كونُه بصيرًا.

---

(١) (فقد مر) في ص ٨-٩.

(٢) (وإليك) اسم فعل بمعنى «خذ».

وقالَ بعضُ أهلِ السُّنّةِ(١) : لا حاجةَ إلى عَدِّ السّبعِ الأخيرةِ(٢)، وسيَأْتِي(٣) تفصيلُ هذا في الدّرسِ السّادِسَ عَشَرَ.

* ويَسْتحِيلُ في حَقِّه : كلُّ صِفةٍ مِن صِفاتِ النّقصِ، وإنّما الواجِبُ حِفْظُها ومعرفتُها عشرون، وهي أضدادُ الصِّفاتِ الواجبةِ المُتَقدِّمةِ :

[١] فضِدُّ الوجودِ : العدمُ، [٢] وضِدُّ القِدَمِ : الحدوثُ، [٣] وضِدُّ البَقاءِ : الفناءُ، [٤] وضِدُّ المُخالَفةِ لِلحَوادِثِ : المُشابَهةُ لها، [٥] وضِدُّ القيامِ بالنّفسِ : الاِحْتِياجُ إلى مُخَصِّصٍ يُخَصِّصُ وجودَه على عدمِه أو إلى ذاتٍ يقومُ بها، [٦] وضِدُّ الوَحْدانيّةِ : التَّعَدُّدِ، [٧] وضِدُّ القدرةِ : العَجْزُ، [٨] وضِدُّ الإرادةِ : الكراهِيَةُ، [٩] وضِدُّ العلمِ : الجَهْلُ، [١٠] وضِدُّ الحياةِ : الموتُ، [١١] وضِدُّ الكلامِ : البَكَمُ، [١٢] وضِدُّ السَّمْعِ : الصَّمَمُ، [١٣] وضِدُّ البَصَرِ : العَمَى، [١٤] وضِدُّ كونِه قادِرًا : كونُه عاجِزًا، [١٥] وضِدُّ كونِه مُريدًا : كونُه كارِهًا، [١٦] وضِدُّ كونِه عالِمًا : كونُه جاهِلًا، [١٧] وضِدُّ كونِه حَيًّا : كونُه مَيِّتًا، [١٨] وضِدُّ كونِه مُتَكَلِّمًا : كونُه أَبْكَمَ، [١٩] وضِدُّ كونِه سميعًا : كونُه أَصَمَّ، [٢٠] وضِدُّ كونِه بصيرًا : كونُه أَعْمَى.

---

(١) (بعض أهل السنة) والمعتزلة كما يأتي في الدرس السادس عشر.

(٢) (السبع الأخيرة) وهي الصفات المعنوية كما سيأتي، وهي : كونه قادرا وكونه مريدا إلخ.

(٣) (سيأتي) في ص ٢١.

ويأتي القولانِ الأخيرانِ(١) هنا أيضًا.

* والّذي يجوزُ في حَقِّه : فِعْلُ كلِّ مُمْكِنٍ وتركُه على الخلافِ الآتي(٢) في الدّرسِ السّابعَ عَشَرَ.

* * *

(معنَى الصِّفةِ)

«الصِّفةُ» هي : المعنَى القائِمُ بالذّاتِ : كالصِّفاتِ المُتقدِّمةِ.

(أقسامُ الصِّفاتِ الواجبةِ له تعالى)

* تَنْقَسِمُ الصِّفاتُ الواجِبةُ له تعالى إلى أربعةِ أَقْسامٍ : [١] نَفْسِيّةٌ، [٢] وسَلْبِيّةٌ، [٣] ومَعانٍ على قولِ مَن يَقُولُ بعَدِّها(٣)، [٤] ومَعْنَوِيّةٌ على قولِ مَن يَقُولُ بعَدِّها(٤).

[١] فالنَّفْسِيّةُ هي : الّتي لا تَتَحَقَّقُ الذّاتُ إلّا بها، وهي : الوجودُ فقط.

[٢] والسَّلْبِيّةُ هي : الّتي تَسْلُبُ -أي تَنْفِي- أضدادَها، وهي : [١] القِدَمُ، [٢] والبقاءُ، [٣] والمُخالَفةُ لِلحَوادِثِ، [٤] والقيامُ بالنّفسِ، [٥] والوَحْدانِيّةُ.

---

(١) (القولان الأخيران) القولان هما : القول بعد السبع الأخيرة، والقول بعدمه، وقوله : «الأخيران» لا حاجة إليه.

(٢) (الآتي) في ص ٧٥.

(٣) (على قول من يقول بعدها) وهم أهل السنة كما سيأتي، خلافا للمعتزلة؛ فإنهم لا يعدون صفات المعاني، بل يكتفون بالمعنوية كما يأتي.

(٤) (على قول من يقول بعدها)

[٣] والمَعانِي(١) هي : الصِّفاتُ الوجودِيّةُ باعْتِبارِ ذاتِها لا باعْتِبـارِ تَعَلُّقِهـا بصفةٍ أُخْرَى، وهي سَبْعٌ : [١] القُدرةُ، [٢] والإِرادةُ، [٣] والعِلْمُ، [٤] والحياةُ، [٥] والكلامُ، [٦] والسَّمْعُ، [٧] والبَصَرُ.

[٤] والمَعْنَوِيّةُ هي : الّتي تُلازِمُ المَعانِيَ، وهي السّبعُ الباقِيةُ.

* * *

(١) (والمعاني) جمع «معنى»، وهو لغة : ما قابل الذات، فيشمل النفسية والسلبية، واصطلاحا : كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكما : ككونه قادرا؛ فإنه لازم للقدرة، وفي الحقيقة المعاني والمعنوية متلازمان، لكنهم لاحظوا الوجودي أصلا لغيره. اهـ باجوري [ص ١٢٠].

﴿الدّرسُ السّادسُ﴾

في أوّلِ الصِّفاتِ الواجبةِ للّـه -وهي الوجودُ- ودليلِه

* «الوُجودُ» : صِفةٌ أَزَلِيّةٌ نَفْسِيّةٌ لا تَتَحَقَّقُ الـذّاتُ إلّا بهـا، فـذاتُ رَبِّنـا تعالى لو فَرَضْنا كَشْفَ الحجابِ عنها لَشاهَدْناها؛ لأنه موجودٌ قطعًا.

* هلِ الوجودُ عينُ الموجودِ أمْ غيرُه؟ :

[١] قالَ الأشعريُّ : «الوجودُ عَيْنُ الموجودِ».

واخْتَلَفُوا في تفسيرِ هذه العبارةِ : [١] فبعضُهم أبقاها على ظاهرِهـا، أي : أنّ الوجودَ لا يَزِيدُ شيئًا مَا على الذّاتِ، ولا يخفى أنّ في عَدِّها صفةً عـلى هـذا التّفسيرِ تَسامُحًا.

[٢] وبعضُهم أَوَّلُوا قائِلينَ : ليسَ المُرادُ حقيقةَ العَيْنِيّةِ، بلِ المرادُ : أنه ليسَ زائدًا على الذّاتِ في الخارجِ، فهو شيءٌ، والـذّاتُ شيءٌ آخَـرُ، والوجـودُ عـلى هذا التّأويلِ أَمْرٌ اعْتِبارِيٌّ.

[٢] وقالَ غيرُه(١) : «أنّ الوجودَ غيرُ الموجودِ»، وعليـه فـالوجودُ حـالٌ لا تَتَعَلَّلُ بعِلّةٍ، أي : لم تَنْشَأْ عن شيءٍ؛ لِتَخْرُجَ الحالُ الّتي تَتَعَلَّـلُ بعِلّـةٍ : ككـونِ اللّـهِ قادِرًا؛ فإنّه ناشِئٌ عنِ القُدرةِ، وكونِـه مُريـدًا؛ فإنّـه ناشِـئٌ عـنِ الإِرادةِ، وهكذا.

وعَدُّ الوجودِ مِن الصِّفاتِ العِشْرين على هذا القولِ الأخيرِ ظاهِرٌ.

---

(١) (وقال غيره) أي غير الأشعري.

* والواجبُ اعْتِقادُه ممّا تَقَدَّمَ[١] كلِّه : أنّ اللّـهَ موجودٌ فقط مِن غيرِ نَظَرٍ إلى كونِ الوجودِ عينَ الذّاتِ أمْ غيرَها.

* * *

(الدّليلُ العقليُّ على وجودِ اللّـهِ)

* الدّليلُ العقليُّ على وجودِ اللّـهِ هو : أن تَقُولَ : «العالَمُ حادِثٌ + وكلُّ حادِثٍ لا بُدَّ له مِن مُحْدِثٍ»، فالنّتيجةُ = «العالَمُ لا بُدَّ له مِن مُحْدِثٍ»، وذلك المُحْدِثُ هو اللّـهُ.

(الدّليلُ على صِحّةِ المُقدِّمةِ الصُّغْرَى وهي : «العالَمُ حادِثٌ»)

* دليلُ المُقدِّمةِ الصُّغْرَى[٢] هو : أن تَقُولَ : «العالَمُ مُرَكَّبٌ مِن أَعْراضٍ وأَجْرامٍ، والأَعْراضُ مُتَغَيِّرةٌ بالمُشاهَدةِ، فهي حادِثةٌ، والأَجْرامُ مُلازِمةٌ لِلأَعْراضِ، وما لازَمَ الحادِثَ فهو حادِثٌ»، فالنّتيجةُ = «العالَمُ حادِثٌ».

(الدّليلُ على صِحّةِ المُقدِّمةِ الكُبْرَى)

وهي : «كلُّ حادِثٍ لا بُدَّ له مِن مُحْدِثٍ»

* دليلُ صِحّةِ المُقدِّمةِ الكُبْرَى هو : أن تَقُولَ : «لَو لم يَكُنْ لِلعالَمِ مُحْدِثٌ لَحَدَثَ بنفسِه، ولو حَدَثَ بنفسِه لَتَرَجَّحَ وجودُه على عَدَمِه بدون مُرَجِّحٍ، وهذا مُستحِيلٌ؛ لِأنه جَمْعٌ بين النّقيضَيْنِ، وهما الرُّجْحانُ والاِسْتِواءُ معًا».

---

(١) (مما تقدم) أي في هذا الدرس السادس.

(٢) (دليل المقدمة الصغرى) أي دليل صحتها.

(تَسْمِيةُ ذلك المُحْدِثِ بلفظِ الجَلالةِ وبغيرِه مِن أسماءِ اللّـهِ الشّهيرةِ)

* أمّا تسميةُ ذلك المُحْدِثِ بلفظِ الجلالةِ وبغيرِه فهي مأخوذةٌ مِن لُغَتِنا، كما أنه يُسَمَّى بأسماءٍ أُخْرَى عندَنا وعندَ غيرِنا مِن أهلِ اللُّغاتِ الأُخْرَى، وغالِبُ هذه الأسماءِ مُستفادٌ مِن الأَنْبياءِ عليهم وآلهم الصّلاةُ والسّلامُ.

(حكمُ إِطْلاقِ اسْمٍ أو صِفةٍ على اللّـهِ مِن عندِنا)

* أمّا حكمُ إطلاقِ [١] اسْمٍ [٢] أو صِفةٍ على اللّـهِ فلا يجوزُ إلّا إذا وَرَدَ بذلك نَصٌّ مِن الشّارعِ، وهذا معنَى قولِهم: «أسماءُ اللّـهِ وصفاتُه تَوقيفيّةٌ»، هذا مذهبُ أهلِ السُّنّةِ.

وقالتِ المُعْتزِلةُ وبعضُ أهلِ السُّنّةِ(١): يجوزُ إطلاقِ اسْمٍ أو صِفةٍ على اللّـهِ بشرطِ أن لا يَمْنَعَ منه الشّارعُ إذا لم يُوجِبا نَقْصًا في حَقِّه.

* * *

(١) (وبعض أهل السنة) وهو القاضي أبو بكر الباقلاني كما في «تحفة الباجوري» [٥٨/ ب] للباجوري، وعبارته: «وذهبت المعتزلة إلى جواز إثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وإن لم يرد به توقيف من الشارع، ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلاني»، ثم قال: «وتوقف فيه إمام الحرمين، وفصل الغزالي: فجوز إطلاق الصفة وهي: ما دل على معنى زائد على الذات، ومنع إطلاق الاسم وهو: ما دل على نفس الذات، والحاصل: أن علماء الإسلام اتفقوا على جواز إطلاق الأسماء والصفات على البارئ عز وجل إذا ورد بها الإذن من الشارع، وعلى امتناعه إذا ورد المنع منه، واختلفوا حيث لا إذن ولا منع، والمختار: منع ذلك، وهو مذهب الجمهور». اهـ

﴿(الدّرسُ السّابعُ)﴾

في الصّفةِ الثّانيةِ والثّالثةِ -وهما : القِدَمُ والبقاءُ- ودليلِهما

[١] (القِدَمُ)

* «القِدَمُ» هو : عدمُ افْتِتاحِ الوجودِ، وبعبارةٍ أُخْرَى : عدمُ الأوّليّةِ.
وهو صفةٌ أَزَلِيّةٌ، ومِن الصِّفاتِ السَّلْبِيّةِ.

(الدّليلُ العقليُّ على القِدَمِ)

* الدّليلُ العقليُّ على القِدَمِ هو : أن تقولَ : «لو لم يكن رَبُّنا قديمًا لكانَ حادِثًا، ولو كانَ حادِثًا لَاحْتاجَ إلى مُحْدِثٍ، ولوِ احْتاجَ إلى مُحْدِثٍ لَاحْتاجَ مُحْدِثُه إلى مُحْدِثٍ، وهكذا، فيَلْزَمُ الدَّوْرُ والتَّسَلْسُلُ، وهما مُحالانِ، وما أَدَّى إلى المُحالِ مُحالٌ، فعدمُ قدمِ اللّهِ مُحالٌ، وقِدَمُه واجبٌ».

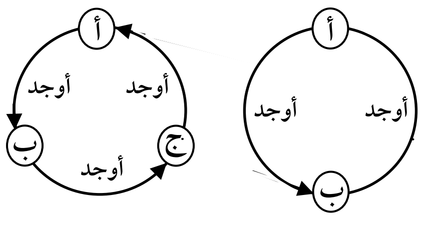
(الدَّوْرُ والتَّسَلْسُلُ)

* «الدَّوْرُ» هو : تَوَقُّفُ الشّيءِ على ما يَتَوَقَّفُ عليه(١).

---

(١) (الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه) أي على ذلك الشيء، سواء كان ذلك التوقف [١] بمرتبة [٢] أو بأكثر، مثال الأول : «زيد أوجد بكرا، وبكر أوجد زيدا»، ومثال الثاني : «زيد أوجد بكرا، وبكر أوجد عمرا، وعمرو أوجد زيدا».

* وهاتان صورتان للدور : أولاهما للتوقف بمرتبة، والثانية للتوقف بمرتبتين :



مِثالُه : لو فَرَضْنا أنّ وجودَ اللّـه مُتوَقِّفٌ على وجودِ العالَمِ، ووجودُ العالَمِ مُتوَقِّفٌ على وجودِ اللـه، فيَلْزَمُ أن يُوجَدَ العالَمُ قبلَ اللّــهِ، وأن يُوجَـدَ اللّــهُ قبلَ العالَمِ، وهذا مُستحِيلٌ طَبْعًا، واسْتِحالتُه ظاهرةٌ.

* و«التَّسَلْسُلُ» هو : تَتابُعُ الأشياءِ إلى ما لا نهايةَ(١).

مِثالُه : «[١] زيدٌ خَلَـقَ عَمْـرًا، [٢] وعمـرٌو خَلَـقَ بكـرًا، [٣] وبكـرٌ خَلَـقَ خالدًا، وهكذا، وهو مُحالٌ أيضًا؛ إذ لا بُدَّ مِن نهايةٍ وإن بَعُدَتْ.

[٢] (البَقاءُ)

* «البَقاءُ» : عدمُ آخِريّةِ الوجودِ، وبعبارةٍ أخرى : عدمُ اخْتِتامِ الوجودِ.

* وهي صِفةٌ أَزَلِيّةٌ قديمةٌ، ومِن السَّلْبِيّةِ أيضًا.

(الدّليلُ العقليُّ على البقاءِ)

* الدّليلُ العقليُّ على البقاءِ هـو : [١] أن نَقُـولَ : «لَـو لم يَجِـبْ لـه البقـاءُ لَأَمْكَنَ أن يَلْحَقَه الفناءُ، ولو أَمْكَنَ أن يَلْحَقَه الفناءُ لَمَا كانَ واجبَ الوجـودِ، ولَو لم يَكُنْ واجِبًا لَكانَ جائِزًا، ولَو كانَ جائِزًا لَكانَ حادِثًا، كيفَ وقـد ثَبَـتَ قِدَمَه؟».

---

(١) (والتسلسل تتابع الأشياء إلى ما لا نهاية) وهذه صورته :



[٢]أو نَقُولَ : «اللّـهُ واجبٌ له القِدَمُ، وكلُّ مَن وَجَبَ له القِدَمُ اسْـتَحالَ عليه العدمُ، فاللّـهُ مستحيلٌ عليه العدمُ، فهو باقٍ أَبَدًا».

(حكمُ الجَنّةِ والنّارِ وغيرِهما ممّا نَصَّ الشّارعُ على بقائِه)

أمّا الجنّةُ والنّارُ وغيرُهما ممّا دَلَّتِ النّصوصُ الشّرعيّةُ على بقائِه فليسَ دليلُ بقائِه عَقْلِيًّا، وإنّما هو شرعيٌّ، فهو قابلٌ لِلفناءِ عَقْلًا لا شرعًا، والبقاءُ الواجبُ عَقْلًا إنّما هو لِلّـهِ وحدَه.

***

﴿(الدّرسُ الثّامنُ)﴾

في الصِّفةِ الرّابعةِ –وهي المُخالَفةُ– ودليلِها

(المُخالَفةُ لِلحَوادِثِ)

* المُخالَفةُ لِلحَوادِثِ هي : عدمُ مُشابَهتِه تعالى لها لا في الذّاتِ ولا في الصِّفاتِ ولا في الأفعالِ.

وهي صفةٌ قديمةٌ أَزَليّةٌ، ومِن الصِّفاتِ السَّلْبِيّةِ.

(الأشياءُ الّتي تَنْحَصِرُ فيها المُماثَلةُ المُستحيلةُ)

تَنْحَصِرُ المُماثَلةُ المُستحيلةُ لِلحَوادِثِ في عشرةِ أشياءَ، وهي :

[١] أن يكونَ جِرْمًا مِن الأجرامِ.

* وقالَ بعضُ الفِرَقِ : إنّه جِسْمٌ لا كالأجسامِ، ولا يُكَفَّرُون بهذا الاِعْتِقادِ.

[٢] وأن يكونَ عَرَضًا مِن الأَعْراضِ.

[٣] وأن يَحْوِيَه زَمَانٌ.

[٤] وأن يَضُمَّه مَكانٌ.

[٥] وأن يكونَ في جهةٍ مِن الجِهاتِ السِّتِّ.

* وزَعَمَتْ بعضُ الفِرَقِ : أنه في جِهةِ العُلُوِّ، ويُقالُ لهم : «الجِهَوِيّةِ».

[٦] وأن تكونَ له جِهةٌ خاصّةٌ : كأن يكونَ له يمينٌ أو شِمالٌ.

[٧] وأن يُوصَفَ بالكِبَرِ أي : كثرةِ الأجزاءِ.

[٨] وأن يُوصَفَ بالصِّغَرِ أي: قِلّتِها.

[٩] وأن يكونَ مَحَلًّا لِلحوادِثِ.

[١٠] وأن تُوصَفَ أفعالُه بالأَغْراضِ وإن كانتْ لِحكمةٍ.

تَنَزَّهَ اللّهُ عن ذلك كلِّه، وإذا حَدَّثَتْكَ نفسُكَ عن ذاتِ اللّهِ فقُلْ: «لا يَعْرِفُ اللّهَ إلّا اللّهُ، ومُشابَهتُه لشيءٍ مخلوقٍ مُستحيلةٌ»، فلا مَجالَ لِلوسوسةِ.

(الدّليلُ العقليُّ على الُمخالَفةِ لِلحوادِثِ)

* الدّليلُ العقليُّ على الُمخالَفةِ لِلحَوادِثِ: أن نَقُولَ: «لَو لم يَكُنْ رَبُّنا -جلَّ وعلا- مُخالِفًا لِلحَوادِثِ لَكانَ مُماثِلًا لها، ولَو كانَ مُماثِلًا لها لَكانَ حادِثًا مِثْلَها؛ إذ ما صَدَقَ على أحدِ المِثْلَيْنِ يَصْدُقُ على الآخَرِ، كيفَ وقد ثَبَتَ قِدَمُه عقلًا».

(حكمُ نُصوصِ القرآنِ والحديثِ الّتي تُوهِمُ تَشبيهَ اللّهِ بالحَوادِثِ)

النُّصُوصُ الّتي تُوهِمُ التّشبيهَ: مثلُ قولِه تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقولِه: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقولِ الرّسولِ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنا كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدّنيا» -وغيرِ ذلك مِن النّصوصِ الكثيرةِ- فيها مذهبانِ: [١] مذهبُ السّلفِ(١)، ....

(١) (مذهب السلف) وهم من كانوا قبل الخمسمائة، وقيل: القرون الثلاثة: الصحابة والتابعون وأتباع التابعون. اهـ «حاشية الباجوري» [ص ١٥٦].

[٢] ومذهبُ الخَلَفِ(١).

[١] فمذهبُ السّلفِ فيها : التّسليمُ وتفويضُ أَمْرِها إلى اللّـهِ مـعَ تنزيهِـه الكامِلِ عمّا لا يَلِيقُ.

[٢] ومذهبُ الخَلَفِ : تأويلُها تأويلًا مُتَمَشِّيًا معَ اللّغةِ، فيقولون في قولِه : ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] أيِ : اسْتَوْلَى، و﴿يَدُ اللّـهِ﴾ [الفتح : ١٠] أي : قُوّتُه، و«يَنْزِلُ ربُّنا» أي : أَمْرُه، وهكذا.

* قالَ بعضُهم : مذهبُ السّلفِ أَسْلَمُ(٢)، ومـذهبُ الخَلَـفِ أَحْكَـمُ(٣)، واللّـهُ أعلمُ.

* * *

(١) (ومذهب الخلف) وهم : من كانوا بعد الخمسمائة، وقيل : من بعد القرون الثلاثة. اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ١٥٦].

(٢) (مذهب السلف أسلم) أي لما فيه من السلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى. اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ١٥٦].

* قال الإمام النووي في «مقدمة شرح المهذب» : «إذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك، فإذا اعتقد التنزيه فلا حاجة إلى الخوض في ذلك، والمخاطرة فيما لا ضرورة -بل لا حاجة- إليه، فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأولوا حينئذ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا». اهـ

(٣) (ومذهب الخلف أحكم) أي لما فيه من مزيد الإيضاح والرد على الخصوم. اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ١٥٦]، قال الباجوري : «وهو الأرجح». اهـ

﴿(الدّرسُ التّاسِعُ)﴾

[١]في الكلامِ على رُؤْيةِ اللّـهِ

[٢]وفي الصِّفةِ الخامِسةِ -وهي القيامُ بالنَّفْسِ- ودليلِها

([١]رُؤْيَةُ اللّـهِ في الآخِرةِ)

* رُؤْيةُ اللّـهِ في الآخِرةِ مَوْضِعُ خِلافٍ بينَ المُعْتزلةِ وأهلِ السُّنّةِ:

[١]فالأوّلُون نَفَوْها قائِلِين: «لو كانَ اللّـهُ مَرْئِيًّا لَكانَ مُقابِلًا لِلرّائي بالضّرورةِ، ولَوْ كانَ مُقابِلًا لِلرّائي لَلَزِمَ أنه في جِهَةٍ وحَيِّزٍ، وهذا ممنوعٌ».

[٢]وأجابَ أهلُ السُّنّةِ، فقالُوا: إنّ قولَكم: «لَكانَ مُقابِلًا لِلرّائي بالضّرورةِ» ممنوعٌ، فلُزُومُ الجهةِ والحَيِّزِ ممنوعٌ؛ إذِ الرُّؤْيةُ قُوّةٌ يَجْعَلُها اللّـهُ في خَلْقِه، ولا يُشْترَطُ فيها مُقابَلةُ الرّائي وأنه في جِهةٍ(١)، غايةُ الأَمْرِ: أنّ هذه(٢) لازِمةٌ عادةً لا عَقْلًا.

فالرُّؤْيةُ جائِزةٌ عَقْلًا عندَ أهلِ السُّنّةِ مِن غيرِ كَيْفٍ، ومُمْتَنِعةٌ عَقْلًا عندَ المُعْتزِلةِ، ولكلٍّ أَدِلّةٌ مِن الكتابِ والسُّنّةِ لِتأييدِ مَذْهَبِهم لا يَتَّسِعُ لها نِطاقُ هذه الدُّرُوسِ.

* * *

(١) (وأنه في جهة) معطوف على قوله: «مقابلة»، والضمير في «أنه» عائد إلى الله، أي: ولا يشترط في الرؤية أن الله في جهة.

(٢) (أن هذه) أي المقابلة.

(الخلافُ بينَ أهلِ السُّنّةِ في رُؤْيتِه تعالى في الدُّنْيا)

* أمّا رُؤْيَتُه تعالى في الدّنيا فلم تَقَعْ يَقظَـةً إلّا لِسـيِّدِنا محمّـدٍ ﷺ [١] عـلى قولِ ابْنِ عَبّاسٍ، [٢] ونَفَتْها السّيِّدةُ عائِشةُ.

* وأمّا غيرُ سَيِّدِنا مُحمَّدٍ فلم تَصِحَّ له قطعًا، بل ذَهَبَ بعضُهم إلى تكفـيرِ مَن زَعَمَها في اليَقَظَةِ.

* وأمّا رُؤْيَتُه تعالى في المَنامِ [١] فقالَ بعضُ العلـماءِ مـنهم: تَقَـعُ لِمُحمّـدٍ وعيسى مِن الأنبياءِ والأَوْلياءِ، [٢] وقالَ غيرُه: لا يَصِحُّ ذلك.

(قيامُه بنَفْسِه)

* معنى «قِيامِه بنَفْسِه»: [١] عـدمُ احْتِياجِـه إلى مَحَـلٍّ -أيْ ذاتٍ(١) يقـومُ بها-، [٢] وعدمُ احْتِياجِه إلى مُخَصِّصٍ وُجودِه على عدمِه.

وهو صفةٌ قديمةٌ أَزَلِيّةٌ، ومِن الصِّفاتِ السَّلْبِيّةِ أيضًا.

(الدّليلُ العَقْليُّ على قيامِه بنفسِه)

[١] الدّليلُ العقليُّ على قيامِه بنفسِه: أن تقولَ في دليلِ القِسْمِ الأوّلِ -وهو: أنه لا يَفْتَقِرُ إلى مَحَلٍّ أيْ ذاتٍ يقومُ بها-: «لـو لم يَكُـنْ مُسْـتَغْنِيًا عـنِ المَحَـلِّ لَاحْتاجَ إلى مَحَلٍّ يقومُ به، وهذا مُحالٌ؛ لأنه لوِ احْتاجَ إلى مَحَـلٍّ يقـومُ بـه لكـانَ

---

(١) (أي ذات) هو تفسـير لــ«ــمحلّ»، وفي بعـض النسـخ: «أو صـفات»، والصواب ما علقنا عليه.

صفةً، وكونُه صفةً مُحالٌ أيضًا؛ لأنه لو كانَ صفةً لَمَا اتَّصَفَ بصِـفاتِ المعـاني؛ لأن الصِّفةَ لا تقومُ بالصِّفةِ، بل بالذّاتِ».

[٢] ودليلُ القِسْمِ الثّاني -وهو : أنه تعالى غيرُ مُفْتَقِـرٍ إلى مُخَصِّـصٍ- أنـه : «لَوْ لم يكنْ تعالى قائِمًا بنَفْسِه مُسْتَغْنِيًا عن مُخَصِّصٍ يُخَصِّصُ وُجودَه على عدمِه لَاحْتاجَ إلى مُخَصِّصٍ، ولَوِ احْتاجَ إلى مُخَصِّصٍ لَكانَ حادِثًا، كيفَ[1] وقد سَبَقَ ثُبوتُ قِدَمِه واسْتِحالةُ عَدَمِه[2]».

***

(١) (كيف إلخ) أي كيف يكون حادثا وقد سبق إلخ.

(٢) (و) سبق (استحالة عدمه) أي عدم قدمه، أو عدم ثبوت قدمه.

﴿(الدّرسُ العاشِرُ)﴾

في الوَحْدانِيّةِ ودليلِها

(الوَحْدانيّةُ[١])

* «الوَحْدانِيّةُ» : سَلْبُ التَّعَدُّدِ في [١] الذّاتِ [٢] والصِّفاتِ [٣] والأفعالِ.

وهي صفةٌ قديمةٌ تَدُلُّ على نَفْيِ الكُمُومِ الخَمْسَةِ[٢].

و«الكُمُومُ» : جمعُ «كَمٍّ»، والمُرادُ بـ«ـالكَمِّ» : العَدَدُ والكَمِّيّةُ.

وإليك[٣] هذه الكمومَ :

[١] الكَمُّ المُتَّصِلُ في الذّاتِ، ومَعْناه : تَرَكُّبُ ذاتِه العَلِيّةِ مِن أجزاءٍ.

[٢] الكَمُّ المُنفصِلُ في الذّاتِ، أي : أن تكونَ ذاتٌ[٤] تُماثِلُ ذاتَه العَلِيّةَ.

---

(١) (الوحدانية) بفتح الواو نسبة إلى «الوحدة»، فياؤها للنسب، والألف والنون للمبالغة كما في «رقباني» نسبة للرقبة، و«شعراني» نسبة للشعر، وقال يحيى الشاوي : لا يصح كون الياء للنسب؛ إذ المراد ثبوت الوحدة نفسها لا ثبوت شيء منسوب إليها، واختار جعلها للمصدر كما في «الضاربية»، وأجاب الأولون : بأن الشيء ينسب لنفسه مبالغة. اهـ «تحفة المريد» [ص ١١٤].

(٢) (تدل على نفي الكموم الخمسة) الآتية : فالكمان المتصل والمنفصل في الذات الآتيان منفيان بوحدة الذات، والكمان المتصل والمنفصل في الصفات الآتيان منفيان بوحدة الصفات، والكم المنفصل في الأفعال منفيان بوحدة الأفعال، أفاده الباجوري في «تحفة المريد» [ص ١١٤].

(٣) (وإليك) اسم فعل بمعنى «خذ».

(٤) (أن تكون ذات) أي فأكثر.

[٣] الكَمُّ المُتَّصِلُ في الصِّفاتِ، أي : أن تكونَ له صِفتانِ مِن نوعٍ واحدٍ(١).

[٤] الكَمُّ المُنْفَصِلُ في الصِّفاتِ، أي : أن تكونَ لغيرِه صفةٌ تُماثِلُ صفتَه(٢).

[٥] الكَمُّ المُنْفَصِلُ في الأفعالِ، أي : أن يكونَ لغيرِه فِعْلٌ مِثْلُ فعلِه(٣).

أمّا الكَمّ المُتّصِلُ في الأفعالِ فهو ثابتٌ لا مَعْنَى لِنَفْيِه(٤)، فتَتَعَدَّدُ أفعالُه تعالى مِن الخَلْقِ والرَّزْقِ(٥) وغيرِ ذلك، وهذا(٦) هو مَعْنَى القُدْرَةِ عندَ الأَشاعِرةِ كما سيَأْتي في الدّرسِ الثّالثَ عَشَرَ.

(الدّليلُ العقليُّ على [١] الوَحْدانيّةِ [٢] ونَفْيِ الكُمومِ الخمسةِ)

---

(١) (صفتان) فأكثر (من نوع واحد) كقدرتين فأكثر. اهـ

(٢) (أن تكون لغيره صفة تماثل صفته) كأن يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم بها كقدرته تعالى، أو إرادة تخصص الشيء ببعض الممكنات، أو علم محيط بجميع الأشياء. اهـ باجوري [ص ١١٤].

(٣) (فعل مثل فعله) أي على وجه الإيجاد، وإنما ينسب الفعل له على وجه الكسب والاختيار. اهـ «تحفة المريد» [ص ١١٤].

(٤) (أما الكم المتصل في الأفعال فهو ثابت لا معنى لنفيه) عبارة الباجوري في «تحفة المريد» [ص ١١٤] : «وأما الكم المتصل في الأفعال : [١] فإن صورناه بتعدد الأفعال فهو ثابت لا يصح نفيه؛ لأن أفعاله كثيرة : من خلق ورزق وإحياء وإماتة إلى غير ذلك، [٢] وإن صورناه بمشاركة غير الله له في فعل من الأفعال فهو منفي أيضا بوحدانية الأفعال». اهـ

(٥) (من الخلق والرزق) بيان للأفعال، و«الخلق» و«الرزق» بفتح أولهما وإسكان ثانيهما، وهما مصدران لـ«خَلَقَ» و«رَزَقَ»، وبابهما «نصر ينصر».

(٦) (وهذا) أي تعدد أفعاله.

* الدّليلُ العَقْليُّ على [١] الوَحْدانيّةِ [٢] ونَفْيِ الكُمُومِ الخَمْسةِ :

[١] أن نَقُولَ في دليلِ نَفْيِ الكَمِّ المُتَّصِلِ في الذّاتِ : «لَوْ تَرَكَّبَتْ ذاتُه العَلِيّةُ مِن أَجْزاءٍ لَلَزِمَ مِن مُرَكِّبٍ(١) لها، ولو كانَ لها مُرَكِّبٌ لَكانَتْ حادِثةً مِثْلَ المخلوقاتِ، كيفَ(٢) وقد سَبَقَ دليلُ قِدَمِه».

[٢] ونَقُولَ في دليلِ(٣) الكَمِّ المُنْفَصِلِ في الذّاتِ : «لَوْ تَعَدَّدَتِ الآلِهةُ لَما وُجِدَ شيءٌ مِن العالَمِ، [لكنْ عدمُ وجودِ شيءٍ مِن العالَمِ](٤) باطِلٌ؛ لِأنه موجودٌ فِعْلًا، فيَلْزَمُ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وثبوتُ الوَحْدانِيّةِ».

وإنّما لَزِمَ مِن التَّعَدُّدِ عدمُ وجودِ العالَمِ لِأنهما -أيِ الإِلَٰهَيْنِ أو أكثرَ- [١] إمّا أن يَخْتَلِفا [٢] وإمّا أن يَتَّفِقا :

[١] فإذا فَرَضْنا اخْتِلافَهما : كأن يُريدَ أحدُهما وجودَ العالَمِ والآخَرُ عَدَمَه -مَثَلًا- فلِنَفْيِ هذا دليلٌ يُسَمَّى : «دليلَ التَّمانُعِ»(١)، وهو : أن نَقُولَ : «لَوْ

(١) (من مركب) فاعل «لزم»، فـ«مِن» زائدة.

(٢) (كيف إلخ) أي كيف تكون ذات الله حادثة وقد سبق إلخ.

(٣) (في دليل الكم المنفصل) أي دليل نفي الكم المنفصل.

(٤) (لكن عدم وجود شيء من العالم) هذه الجملة زيادة من «حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد» [ص ١١٤] سقطت من المؤلف أو النساخ، وهي زيادة لا بد منها كما لا يخفى، وعبارة الباجوري هكذا : «لو تعدد الإله -كأن يكون هناك إلهان- لما وجد شيء من العالم، لكن عدم وجود شيء من العالم باطل؛ لأنه موجود بالمشاهدة، فما أدى إليه -وهو التعدد- باطل، وإذا بطل التعدد ثبتت الوحدانية، وهو المطلوب». اهـ

فَرَضْنا اخْتِلافَ الإِلٰهَيْنِ فِي الإِرادةِ : [١] فإمّا أن تَنْفُذَ إرادةُ كلٍّ منهما، [٢] أو لا تَنْفُذَ إرادتُهما، [٣] أو تَنْفُذَ إرادةُ أحدِهما، فالأوّلُ(٢) باطِلٌ؛ لِاجْتِماعِ النّقيضَيْنِ(٣)، والثّاني والثّالثُ يَسْتَلْزِمانِ عَجْزَهما معًا؛ لِأنّ ما صَدَقَ(٤) على أحدِ المِثْلَيْنِ يَصْدُقُ على الآخَرِ».

[٢] وإذا فَرَضْنا اتِّفاقَهما فلِنَفْيِه دليلٌ يُسَمَّى : «دليلَ التَّوارُدِ»(٥)، وهو : أن نَقُولَ : «[١] إمّا أن يُوجِدَ الشّيءَ كلاهما معًا، وذلك باطِلٌ؛ لِاسْتِحالةِ حصولِ أَثَرٍ واحدٍ مِن مُؤَثِّرَيْنِ، [٢] وإمّا أن يُوجِداهُ مُرَتَّبًا، وهو أيضًا باطِلٌ؛ لِأنّ الثّانيَ(١) تحصيلُ حاصِلٍ، [٣] وإمّا أن يَشْتَرِكا في الإِيجادِ -: بأن يُوجِدَ أحدُهما

---

(١) (يسمى دليل التمانع) ويسمى أيضا : «برهان التمانع»؛ لتمانعهما وتخالفهما، قال الباجوري في «حاشيته على جوهرة التوحيد» [ص ١١٥] : «وقد ذكر المولى سبحانه وتعالى هذا الدليل في قوله تعالى : ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء : ٢٢] أي : لو كان فيهما -أي السموات والأرض- جنس الآلهة غير الله لم توجدا، لكن عدم وجودهما باطل؛ لمشاهدة وجودهما، فبطل ما أدى إليه، وهو وجود جنس الآلهة غير الله، فثبت أن الله واحد وهو المطلوب». اهـ

(٢) (فالأول) وهو نفوذ إرادة كل منهما.

(٣) (لاجتماع النقيضين) وهما : إرادة وجود العالم وإرادة عدمه، وعبارة الباجوري [ص ١١٥] : «الضدين».

(٤) (لأن ما صدق) أي وهو هنا عجز أحدهما.

(٥) (يسمى دليل التوارد) ويسمى أيضا : «برهان التوارد»؛ لما فيه من تواردهما على شيء. اهـ باجوري [ص ١١٥].

(١) (لأن الثاني) أي الإيجاد الثاني.

بعضَه والآخَرُ البَعْضَ الآخَرَ-، وهذا يُوجِبُ عَجْزَهما معًا؛ لِأنّ كلِّ واحدٍ سَدَّ(٢) على الآخَرِ طريقَ قُدْرَتِه(٣)».

[٣]ونَقُولَ في دليلِ الكَمِّ المُتّصِلِ(٤) في الصِّفاتِ: «لَوْ تَعَدَّدَتْ له صِفَتانِ مِن جنسٍ واحدٍ لَلَزِمَ ما يَلْزَمُ(٥) مِن تَعَدُّدِ الآلهةِ المارِّ الآنَ».

* * *

[٤]ونَقُولَ في دليلِ نَفْيِ الكَمِّ المُنفصِلِ في الصِّفاتِ: «لَوْ كانَ لِغيرِه(٦) صفةٌ تُشْبِهُ صفاتِه لَكانتْ(٧) حادِثةً؛ لِأنّ الصِّفةَ تَتْبَعُ الموصوفَ وُجودًا وعَدَمًا، ولو كانتْ حادِثةً لكانتْ صفةُ الباري حادثةً مِثْلُها(٨)؛ لِأنّ ما صَدَقَ(٩) على أحدِ المِثْلَيْنِ يَصْدُقُ على الآخَرِ، ....

(٢) (سد) أي أغلق أو منع.

(٣) (لأن كل واحد سد على الآخر طريق قدرته) فلا يقدر على مخالفته، وهذا عجز. اهـ باجوري [ص ١١٥].

(٤) (في دليل الكم المتصل) أي دليل نفي الكم المتصل.

(٥) (للزم ما يلزم) أي من عدم وجود شيء من العالم، وهو باطل كما مر؛ لأنه موجود فعلا.

(٦) (لغيره) أي غير الله من الحوادث.

(٧) (لكانت) أي صفة الغير. (٨) (مثلها) أي مثل صفة الغير.

(٩) (لأن ما صدق) أي وهو هنا حدوث الصفة.

وحدوثُ صفةِ الباري ممنوعٌ[١] عَقْلًا كما لا يَخْفَى».

[٥] ونَقُولَ في دليلِ الكَمِّ المُنفصِلِ في الأفعالِ : «لَوْ صَحَّ أن يكـونَ لِغـيرِه فِعْلٌ أو تَأْثِيرٌ لَلَزِمَ أن يكونَ[٢] مَقْدُورًا له؛ لِعُمُومِ قُدْرَتِه، وإلّا[٣] لَلَـزِمَ عَجْـزُه عن ذلك الشّيءِ[٤]، وهو[٥] يَسْتَلْزِمُ العَجْزَ عن سائِرِ[٦] المُمْكِنـاتِ، وذلـك[٧] مُحالٌ».

* * *

(١) (وحدوث صفة الباري ممنوع) لأن ذات البـاري قديمـة، وقـد تقـدم أن الصفة تتبع الذات الموصوفة وجودا وعدما، فثبت أن صفة البـاري قديمـة كذاتـه، وإلى هذا أشار بقوله : (كما لا يخفى) واللـه أعلم.

(٢) (للزم أن يكون) أي ذلك الفعل أو التأثير.

(٣) (وإلا) أي وإن لم يكن مقدورا له.

(٤) (عن ذلك الشيء) الأوضح أن يقول : «عن ذلك الفعل أو التأثير».

(٥) (وهو) أي العجز المذكور.

(٦) (عن سائر الممكنات) أي بقيتها أو جميعها.

(٧) (وذلك) أي عجزه عن سائر الممكنات.

﴿(الدّرسُ الحادِيَ عَشَرَ)﴾

في حُكْمِ أفعالِ العبدِ وتأثيرِ المُؤثِّراتِ

وفي الصِّفةِ السّابعةِ -وهي : العِلْمُ- وفي القضاءِ والقدرِ

(أفعالُ العبدِ والخلافُ الّذي فيها)

أفعالُ العبدِ فيها ثلاثةُ مَذاهِبَ : [١] مذهبُ أهلِ السُّنّةِ، [٢] ومذهبُ المُعْتزِلةِ، [٢] ومذهبُ الجَبْرِيّةِ(١).

[١] فمَذْهَبُ أهلِ السُّنّةِ : أنّ اللّهَ تعالى خالقُ أفعالِ العبدِ جميعًا سواءٌ كانتْ خَيْرِيّةً أمْ شَرِّيّةً، نَعَمْ لِلعبدِ الكَسْبُ فَقَط، والمُرادُ بالكَسْبِ : مُجَرَّدُ مُقارَنةِ قدرةِ العبدِ -الّتي ليسَ لها تأثيرٌ(٢) - لِقُدرةِ اللّهِ(٣).

ونُقِلَ عن بعضِ أهلِ السُّنّةِ : أنّ لِلعبدِ نوعَ اخْتِيارٍ في فعلِه.

[٢] ومذهبُ المُعْتزِلةِ : أنّ العبدَ يَخْلُقُ أفعالَ نفسِه الاِخْتِيارِيّةَ بقدرةٍ خَلَقَها اللّهُ فيه.

[٣] ومذهبُ الجَبْرِيّةِ : أنّ العبدَ ليسَ له كَسْبٌ، بل هو مَجْبورٌ، أي : كالرِّيشةِ المُعَلَّقةِ في الرِّيحِ يَقْلِبُها كيفَ شاءَ، ومثلُ العبدِ غيرُه مِن الحيَواناتِ.

---

(١) (مذهب الجبرية) : نسبة إلى «الجبر»، وهو : إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، والجبرية : اثنان : [١] متوسطة تثبت للعبد كسبا في الفعل : كالأشعرية، [٢] وخالصة لا تثبت : كالجهمية. اهـ تعريفات الجرجاني.

(٢) (التي ليس لها تأثير) «التي» نعت لـ«ـلقدرة» العائدِ إليه الضميرُ في «لها».

(٣) (لقدرة الله) متعلق بقوله : «مقارنة».

* والفَرْقُ بينَ القولِ الأوّلِ والأَخِيرِ دقيقٌ.

وقـالَ بعـضُ العلـماءِ : لا أَرَى فَرْقًـا حقيقيًّـا بـينَ مـذهبِ أهـلِ السُّـنّةِ والجَبْرِيّةِ.

وعلى كلٍّ مِن الأقوالِ فثوابُه مَحْضُ فَضْلٍ، وعِقابُه مَحْضُ عَدْلٍ ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء : ٢٣].

(تأثيرُ المُؤَثِّراتِ)

* تأثيرُ المُؤَثِّراتِ فيه ثلاثةُ مَذاهِبَ : [١] مذهبُ أهلِ السُّنّةِ، [٢] ومـذهبُ المُعْتزِلةِ، [٣] ومذهبُ الطَّبِيعيِّين(١).

---

(١) (ومذهب الطبيعيين) جمع «طبيعي»، وهو نسبة إلى «الطبيعة»، ويقال لهـم أيضا : «الطبائعيون»، وهم الذين قالوا بتأثير المؤثرات بطبائعها كما سيأتي هنا.

* و«الطبيعة» علم من علوم الفلسفة، قال حجة الإسلام الغزالي في «المنقذ من الضـلال» [ص ٥٤٥] : «وأمـا الطبيعيـات : فهـو بحـث [١] عـن عـالم السـموات وكواكبها وما تحتها [١] من الأجسام المفردة : كالمـاء والهـواء والـتراب والنـار، [٢] ومن الأجسام المركبـة : كـالحيوان والنبـات والمعـادن، [٢] وعـن أسـباب تغييرهـا واستحالتها وامتزاجها، وذلك يضاهي بحث الطبيب عن جسم الإنسان وأعضائه الرئيسية والخادمة، وأسباب استحالة مزاجه، وكما أنه ليس من شرط الدين إنكـار علم الطب -فليس من شرطه أيضا إنكار ذلك العلم إلا في مسائل معينة ذكرناهـا في كتاب «تهافت الفلاسفة»، وما عداها مما يجب المخالفة فيها فعند التأمل يتبين أنها مندرجة تحتها، وأصل جملتها : أن يعلم أن الطبيعة مسـخرة للــه تعـالى، لا تعمـل بنفسها، بل هي مستعملة من جهة فاطرها، والشمس والقمـر والنجـوم والطبـائع مسخرات بأمره، لا فعل لشيء منها بذاته». اهـ

[١] فمذهبُ أهلِ السُّنّةِ : أنّ اللّـهَ يَخْلُقُ التّأثيرَ عندَ مُلامَسةِ المُؤَثِّرِ لِما أَثَّرَ فيه، فيَخْلُقُ الإِحْراقَ عندَ مُلامَسةِ النّارِ، والقَطْعَ عندَ مُلامَسةِ السِّكّينِ، وهكذا.

[٢] ومذهبُ المُعتزِلةِ : أنّ اللّـهَ أَوْدَعَ قُوّةَ التّأثيرِ في المُؤَثِّراتِ، فأَوْدَعَ قُوّةَ الإِحْراقِ في النّارِ مِن حينِ خَلَقَها، وقُوّةَ القَطْعِ في حَدِّ السِّكّينِ، وهكذا.

[٣] ومذهبُ الطّبيعِيِّين : أنّ هذه المُؤَثِّراتِ تُؤَثِّرُ بطَبْعِها، وهؤلاءِ محكومٌ بكُفْرِهم.

(العِلْمُ)

* «العِلْمُ» : صفةٌ قديمةٌ أَزَلِيّةٌ قائِمةٌ بذاتِه تعالى مُتَعَلِّقةٌ بجميعِ الواجباتِ والجائزاتِ والمُسْتحِيلاتِ على وجهِ الإِحاطةِ(١) على ما هِيَ به(٢) مِن غيرِ سَبْقِ جَهْلٍ ولا خَفاءٍ.

وهي مِن صِفاتِ المَعاني(٣).

---

(١) (على وجه الإحاطة) متعلق بقوله : «متعلقة».

(٢) (على ما إلخ) متعلق بـ«الإحاطة»، و«ما» واقعة على صفة أو كيفية، وقوله : (هي) أي المذكورات من الواجبات والجائزات والمستحيلات، والضمير في «به» عائد إلى «ما».

(٣) (من صفات المعاني) قال الباجوري [ص ١٢٠] : «[١] الإضافة في «صفات المعاني» للبيان، فالمراد : الصفات التي هي المعاني، [٢] ويصح أن تكون على معنى «من» كما نص عليه السكتاني وسيدي يحيى الشاوي، وقد نص عليه أيضا شارح =

(الآياتُ الّتي يُوهِمُ ظاهرُها أنّ عِلْمَ اللّـهِ مُكْتَسَبٌ)

* الآياتُ الّتي يُوهِمُ ظاهرُها أنّ عِلْمَ اللّـهِ مُكْتَسَبٌ: كقولِه: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢] يأتي فيها المَذْهَبانِ السّابِقانِ في الدّرسِ الثّامِنِ وهما: [١] التّأويلُ، [٢] والتّسليمُ.

(تَعَلُّقُ العِلْمِ)

* لِلعِلْمِ تَعَلُّقٌ تنجيزيٌّ قديمٌ فَقَطْ على المُعتمَدِ، فيَعْلَمُ جميعَ الأشياءِ في الأَزَلِ سواءٌ أكانتْ قديمةً أمْ حادثةً كلِّيّاتِها وجُزْئيّاتِها، ومَن زَعَمَ مِن الفَلاسِفةِ أنّ اللّـهَ لا يَعْلَمُ الجُزْئيّاتِ فلا يَخْفاكَ أنه كافِرٌ(١).

(عِلْمُ اللّـهِ بصِّفاتِ المخلوقاتِ)

* علمُ اللّـهِ في الأَزَلِ بصفاتِ المخلوقاتِ يُسَمَّى: «القَدَرَ» [١] عندَ الماتُريدِيّةِ، ....

«الوسطى»، فالمعنى: صفات من المعاني باعتبار المعاني من حيث هي الشاملة لكل موجود من صفات القديم والحادث كالبياض ونحوه، ووقع في بعض العبارات: «ولا يصح أن تكون على معنى «مِن»، قال العلامة الأمير: «ولا وجه له، فلعله تحريف». اهـ

(١) (فلا يخفاك أنه كافر) فالفلاسفة كفرت بثلاثة حيث أنكروا علمه تعالى بالجزئيات كما كفرت بإنكار حدوث العالم وحشر الأجساد، قال بعضهم:

بثلاثةٍ كَفَرَ الفَلاسِفةُ العِدا * إذْ أَنْكَرُوها وهْيَ حقًّا مُثْبَتَةْ
[١] عِلْمٌ بجُزْئيٍّ [٢] حُدوثُ عوالمٍ * [٣] حَشْرٌ لِأَجْسادٍ وكانتْ مَيِّتَةْ

كما أنّ إيجادَ اللّـهِ المخلوقاتِ على صفتِها المُتْقَنةِ يُسَمُّونَه : «القضاءَ».

[٢] أمّـا عـلى مـذهبِ الأَشـاعِرةِ فـ«ـالقضاءُ» : إرادةُ اللّــهِ في القِـدَمِ المخلوقاتِ(١) على ما هي مُتّصِفةٌ به فيما لا يَـزالُ، كـما أنّ «القَـدَرَ» عنـدَهم : إيجادُ اللّـهِ المخلوقاتِ على قَدْرٍ محدودٍ وحالةٍ مخصوصةٍ كما أرادَ.

إِذَنْ فالقَدَرُ [١] حادِثٌ عندَ الأشاعرةِ، [٢] قديمٌ عندَ الماتُريدِيّـةِ، وبعكسِـه القضاءُ عندَ كلٍّ منهما(٢).

(حكمُ القضاءِ والقَدَرِ وأَهَمُّ مَباحِثِه)

يَجِبُ الإيمانُ شرعًا بالقضاءِ والقَدَرِ، وقد نهى الشّـارعُ عـنِ الخـوضِ في سِرِّ القَدَرِ؛ لأنه ممّا لا تُدْرِكُه عقولُ البَشَرِ، ولهذا لا يجوزُ الاِحْتِجاجُ على اللّـهِ بالقضاءِ والقَدَرِ في شيءٍ حتّى على مذهبِ الجَبَرِيّةِ المارِّ آنِفًا.

وأمّا أَهَمُّ مَباحِثِه فهي : مبحثُ أفعـالِ العبـدِ الّـذي تَلَقَّيْتَـه الآنَ في هـذا الدّرسِ.

(الدّليلُ العَقْليُّ على العِلْمِ)

الدّليلُ العَقْليُّ على العِلْمِ هو : أنه لَوْ لم يكن عالمًا لَكانَ جاهلًا، ولو كـانَ جاهلًا لَمَا كانَ مُريدًا.

---

(١) (المخلوقات) : بالنصب مفعول قوله : «إرادة».

(٢) (وبعكسه) أي عكس القدر (القضاء عند كل منهما) أي القضاء [١] قديم عند الأشاعرة، [٢] حادث عند الماتريدية.

﴿(الدّرسُ الثّانيَ عَشَرَ)﴾

في الصِّفةِ الثّامِنةِ -وهي الإرادةُ- وما تَعَلَّقَ بها

* «الإرادةُ» -وبمعناها : «المشيئةُ»(١)- عندَ الجمهورِ : صِفةٌ قديمةٌ(٢) أَزليّةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى يُخَصِّصُ بها المُمْكِنَ ببعضِ(٣) ما يَجوزُ عليه، كما أنّ القُدْرةَ تُبْرِزُ ما خَصَّصَتْه به الإرادةُ.

مِثالُه(٤) : وَجْهُ الزَّنْجِيِّ(٥) يجوزُ عليه البَياضُ والسَّوادُ، فالإِرادةُ خَصَّصَتْه بالسَّوادِ، والقُدْرةُ أَبْرَزَتْ ذلك السَّوادَ.

* وهي مِن صفاتِ المَعانِي.

* ويَشْمَلُ المُمْكِنُ الخيرَ والشَّرَّ [١] عندَ أهلِ السُّنّةِ.

[٢] وقالتِ المُعتزِلةُ : لا تَتَعَلَّقُ إرادةُ اللّـهِ بالشّرورِ والقَبائِحِ.

* * *

(١) (وبمعناها المشيئة) فهما مترادفتان، وفي نسخة : «في الصفة الثامنة وهي الإرادة وما تعلق بها وبمعناها المشيئة عند الجمهور الإرادة صفة» إلخ.

(٢) (قديمة) فيه رد على الكرامية حيث قالوا بأنها صفة حادثة قائمة بالذات. اهـ «تحفة المريد» [٤٢/ ب].

(٣) (ببعض) متعلق بقوله : «يخصص».

(٤) (مثاله) أي مثال الممكن.

(٥) (الزنجي) هو بفتح الزاي، قال في «القاموس» [ز ن ج] : «الزَّنْجُ -أي بفتح الزاي- ويكسر و«المَزْنَجَة» و«الزّنوج» : جيل من السودان، واحدهم : «زَنْجِيّ». اهـ

(المُمْكِناتُ المُتقابِلاتُ السِّتُّ[١])

* تُخَصِّصُ الإرادةُ المُمْكِنَ بأحدِ المُتقابِلَيْنِ المُتَنافِيَيْنِ مِن المُمْكِناتِ المُتقابِلاتِ السِّتِّ، وهي :

[١] الوُجودُ، ويُقابِلُه العَدَمُ[٢].

[٢] والصِّفاتُ يُقابِلُ بعضُها بعضًا : كالسَّوادِ يُقابِلُه البَياضُ أوِ الحُمْرةِ - مَثَلًا-، والجمالُ يُقابِلُه القُبْحُ، وهكذا.

[٣] والأَزْمِنةُ يُقابِلُ بعضُها بعضًا : كالقَرْنِ الأَوّلِ، ويُقابِلُه القَرْنُ الثّاني أوِ الرّابعَ عَشَرَ مَثَلًا.

[٤] والأَمْكِنةُ يُقابِلُ بعضُها بعضًا : كشِبْهِ الجَزيرةِ العَرَبيّةِ، ويُقابِلُها الهِنْدُ أوِ الصِّينُ مَثَلًا.

---

(١) (الممكنات المتقابلات الست) ومعنى كونها متقابلات : أنها متنافيات : [١] فالوجود يقابل العدم، وبالعكس، فهما قسم أول، [٢] وبعض الصفات يقابل بعضا : فكونه أبيض -مثلا- يقابل كونه أسود، وهذا قسم ثان، [٣] وبعض الأزمنة يقابل بعضا : فكونه في زمن الطوفان -مثلا- يقابل كونه في زمن سيدنا محمد ﷺ، وهذا قسم ثالث، [٤] وبعض الأمكنة يقابل بعضا : فكونه في مكان كذا كمصر يقابل كونه في مكانٍ غيره كبولاق، وهذا قسم رابع، [٥] وبعض الجهات يقابل بعضا : فكونه في جهة المشرق يقابل كونه في جهة المغرب، وهذا قسم خامس، [٦] وبعض المقادير يقابل بعضا : فكونه طويلا -مثلا- يقابل كونه قصيرا، وهذا قسم سادس. اهـ «تحفة المريد» [٤٢/ ب].

(٢) (الوجود ويقابله العدم) وبالعكس، وكذ يقال فيما بعده.

[٥] والجِهاتُ يُقابِلُ بعضُها بعضًا : كالشَّرْقِ، ويُقابِلُه الغَرْبُ، وفَوْقُ، ويُقابِلُه تَحْتُ، وهكذا.

[٦] والمَقادِيرُ يُقابِلُ بعضُها بعضًا : كالثِّقَلِ، وتُقابِلُه الخِفّةُ، والطُّولِ، ويُقابِلُه القِصَرُ مَثَلًا.

وقد نَظَمَ بعضُهم المُمْكِناتِ المُتقابِلاتِ في بيتَيْنِ وهما :

اَلْمُمْكِنَاتُ الْمُتَقَابِلاتُ ... [١] وُجُودُنَا وَالْعَدَمُ [٢] الصِّفَاتُ

[٣] أَزْمِنَةٌ [٤] أَمْكِنَةٌ [٥] جِهَاتُ ... كَذَا [٥] الْمَقَادِيرُ رَوَى الثِّقَاتُ

* أمّا الواجبُ والمستحيلُ فلا تَتَعَلَّقُ بهما كالقُدْرةِ(١)؛ لِأنها إذا تَعَلَّقَتْ بالواجبِ فلا يَصِحُّ أن تُعْدِمَه؛ لِأنّ عدمَه مُستحيلٌ، ولا يَصِحُّ أن تُوجِدَه؛ لِأنّ ذلك تحصيلُ حاصلٍ، وإذا تَعَلَّقَتْ بالمُستحيلِ فيَنْعَكِسُ ما قيلَ في الواجبِ(٢).

* * *

---

(١) (كالقدرة) أي فإنها لا تتعلق بالواجب والمستحيل كما سيأتي قريبا في الدرس الثالث عشر.

(٢) (فينعكس ما قيل في الواجب) بأن يقال : «فلا يصح أن توجده؛ لأن وجوده مستحيل، ولا يصح أن تُعْدِمَه؛ لأن ذلك تحصيل حاصل».

(هلِ الإرادةُ بمعنَى الأَمْرِ والرِّضا أمْ لا؟)

❊ مذهبُ أَكْثَرِ أهلِ السُّنّةِ : أنّ الإرادةَ ليستْ بمعنَى الأَمْرِ، ولا بمعنَى الرِّضا، ولهذا :

[١] قد يُريدُ اللّهُ شيئًا ويَأْمُرُ به ويَرْضاه : كإيمانِ مَن عَلِمَ إيمانَه؛ فإنّه أرادَه وأَمَرَ به ورَضِيَه.

[٢] وقد لا يُريدُ شيئًا ولا يَأْمُرُ به ولا يَرْضاه : ككُفْرِ مَن عَلِمَ إيمانَه؛ فإنّه لم يُرِدْه ولم يَأْمُرْ به ولم يَرْضَه.

[٣] وقد يُريدُ شيئًا ولا يَأْمُرُ به ولا يَرْضاه : ككُفْرِ مَن عَلِمَ كُفْرَه؛ فإنّه أرادَه ولم يَأْمُرْ به ولم يَرْضَه.

[٤] وقد يَأْمُرُ بشيءٍ يَرْضاه ولا يُريدُه : كإيمانِ مَن عَلِمَ كُفْرَه؛ فإنّه أَمَرَ به ورَضِيَه ولم يُرِدْه[١].

---

(١) (فإنه أمر به ورضيه ولم يرده) وإنما أمرهم به مع كونه لم يرده منهم لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى ﴿لا يسأل عما يفعل﴾. اهـ «تحفة المريد» [٤٣/ ب].

﴿فائدة﴾ الأقسام أربعة، وهذا جدول الأقسام :

الله سبحانه وتعالى			
قد يريد		قد لا يريد	
ويأمر	ولا يأمر	ويأمر	ولا يأمر
كإيمان من علم منهم الإيمان	ككفر من علم منهم الكفر	كإيمان من علم منهم الكفر	ككفر من علم منهم الإيمان
قسم (١)	قسم (٢)	قسم (٣)	قسم (٤)

* وقالَ غيرُهم مِن المُعْتزِلةِ : إنّ الإرادةَ لا تُغايِرُ الأَمْرَ والرِّضا، فلا يُريدُ إلّا ما يَأْمُرُ به ويَرْضاه.

(تَعَلُّقُ الإِرادةِ معَ ما تَخْتَصُّ به)

* للإِرادةِ معَ ما تَخْتَصُّ به تَعَلُّقانِ :

[١] (الأوّلُ) : صلاحِيٌّ قديمٌ، وهو : صَلاحِيَتُها لِلتّخصيصِ في الأَزَلِ : كزيدٍ -مَثَلًا-؛ فإنّه صالِحٌ في الأَزَلِ -باعْتِبارِ هذا التَّعَلُّقِ- لِأَنْ تُخَصِّصَه[١] بأن يكونَ موجودًا أو يكونَ معدومًا.

[٢] (والثّاني) : تَنْجيزِيٌّ قديمٌ، وهو : تَخْصيصُ اللّهِ المُمْكِنَ بالصِّفةِ الّتي هي فيه : كطُولِ عُمَرَ؛ فإنّ الإرادةَ خَصَّصَتْه به في الأَزَلِ، وهذا[٢] معنى القضاءِ عندَ الأَشاعِرةِ كما مَرَّ في الدّرسِ الحادِيَ عَشَرَ.

وأمّا تخصيصُ اللّهِ الشّيءَ بصفةٍ حالَ وجودِه فهو إِظْهارٌ لِلتّنجيزيِّ القديمِ، وجَعَلَه بعضُهم تَعَلُّقًا تنجيزيًّا حادِثًا.

(الدّليلُ العَقْليُّ على الإرادةِ)

* الدّليلُ العقليُّ على الإِرادةِ : أن نَقُولَ : «لَوْ لم يكنْ مُريدًا لَكانَ كارِهًا، ولَوْ كانَ كارِهًا لَكانَ عاجِزًا»، أو نَقُولَ : «اللّهُ صَنَعَ العالَمَ بالِاخْتِيارِ + وكلُّ مَن كانَ كذلك وَجَبَتْ له الإِرادةُ = فاللّهُ وَجَبَتْ له الإِرادةُ».

---

(١) (لأن تخصصه) متعلق بقوله : «صالح».

(٢) (وهذا) أي تخصيص اللـه الممكن إلخ.

﴿(الدّرسُ الثّالثَ عَشَرَ)﴾

في الصِّفةِ التّاسِعةِ -وهي القُدْرةُ- وتَعَلُّقاتِها

وفي الصِّفةِ العاشِرةِ -وهي الحَياةُ-

* «القُدْرَةُ»[(١)] : صفةٌ قديمةٌ أَزَلِيّةٌ قائِمةٌ بذاتِ رَبِّنا -جَلَّ وعلا- يُوجِدُ بها ويُعْدِمُ، ومِن صِفاتِ المَعاني.

وتَخْتَصُّ بالمُمْكِناتِ دونَ الواجباتِ والمُستحيلاتِ كما مَرَّ هناك في الدّرسِ الثّانيَ عَشَرَ[(٢)].

(تَعلُّقاتُ القُدْرَةِ وأَقْسامُها)

* لِلقُدْرةِ تَعَلُّقانِ :

[١] صَلاحِيٌّ[(٣)] قديمٌ -وبعِبارةٍ أخرى : «صَلُوحِيٌّ قديمٌ»-، ....

---

(١) (القدرة) هي لغة : القوة والاستطاعة، وعرفا : صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة، وهذا رسم لا حد حقيقي، وهكذا سائر التعاريف المذكورة للصفات؛ لأنه لا يعلم كنه ذاته وصفاته -أي حقيقة ذلك- إلا هو. اهـ باجوري [ص ١٢٠].

(٢) (كما مر هناك في الدرس الثاني عشر) فيقال هنا : لا تتعلق القدرة بكل من الواجب والمستحيل؛ لأنها إن تعلقت بالواجب فلا يصح أن تعدمه؛ لأنه لا يقبل العدم، ولا يصح أن توجده؛ لأنه يلزم منه تحصيل الحاصل، وإن تعلقت بالمستحيل فعلى العكس من ذلك، أفاده الباجوري [ص ١٢١].

(٣) (صلاحي) «الصلاحي» و«الصلوحي» : ما بالقوة. اهـ تعليقات الدكتور علي جمعة على «حاشية الباجوري» [ص ١٢٠].

وهو : صلاحِيَتُها في الأَزَلِ لِلإيجادِ والإِعْدامِ.

[٢] وتَنْجِيزيٌّ حادِثٌ، وهو : تَعَلُّقُها بالمُمْكِناتِ إيجادًا وإعدامًا بالفِعْلِ.

* وقالَ الأَشْعَرِيُّ : لا تَتَعَلَّقُ بالمُمْكِناتِ مِن حيثُ الإِعْدامُ، بل إذا أرادَ اللّهُ عدمَ شيءٍ قَطَعَ عنه الإِمْداداتِ(١).

ويَنْقَسِمُ تَعَلُّقُها التّنجيزيُّ الحادِثُ فيما يَتَعَلَّقُ بنا إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

[١] إيجادِنا بالفِعْلِ بعدَ العَدَمِ.

[٢] وإِعْدامِنا بالفِعْلِ بعدَ الوجودِ.

[٣] وإيجادِنا بالفِعْلِ بعدَ البَعْثِ(٢) ونحوِه.

ويُزادُ على هذَيْنِ القسمَيْنِ(٣) :

[٣] تَعَلُّقُ القَبْضةِ، بمعنَى : أنّ المُمْكِنَ في قَبْضةِ القُدْرةِ إن شاءَتْ أَبْقَتْه على حالِه، وإن شاءَتْ أَعْدَمَتِ الموجودَ وأَوْجَدَتِ المعدومَ مِن المُمْكِناتِ، وهو على ثلاثةِ أقسامٍ :

[١] تَعَلُّقِها بعدمِنا فيما لا يَزالُ قبلَ وجودِنا.

---

(١) (وقال الأشعري إلخ) عبارة الباجوري [ص ١٢١] : «وذهب الأشعري إلى أنها لا تتعلق بإعدامنا بعد وجودنا، بل إذا أراد الله عدم الممكن قطع عنه الإمدادات، فينعدم بنفسه : كالفتيلة إذا انقطع عنها الزيت انطفأت بنفسها». اهـ

(٢) (بعد البعث) عبارة الباجوري [ص ١٢١] : «حين البعث». اهـ

(٣) (هذين القسمين) وهما التعلق الصلاحي القديم والتعلق التنجيزي الحادث.

[٢] وباسْتِمْرارِ الوُجودِ بعدَ العَدَمِ.

[٣] وباسْتِمْرارِ العَدَمِ بعدَ الوُجودِ.

أمّا العَدَمُ الأَزَلِيُّ فلا تَتَعَلَّقُ القُدْرةُ به؛ لأنه واجبٌ كما أنها لا تَتَعَلَّقُ بوجودِنا بعدَ البَعْثِ، لكن شرعًا لا عَقْلًا.

فأَقْسامُ القُدْرةِ سَبعةٌ بالتّفصيلِ(١).

***

(الدّليلُ العقليُّ على القُدْرةِ)

الدّليلُ العقليُّ على القُدرَةِ هو: أن نقولَ: «لو لم يكنْ قادرًا لَكانَ عاجِزًا، ولو كانَ عاجِزًا لَما أَحْدَثَ شيئًا مِن المخلوقاتِ، كيفَ وهي مُحْدَثةٌ».

***

(١) (فأقسام القدرة سبعة بالتفصيل) وهي: [١] صلوحي قديم، [٢، ٣، ٤] وتعلقات القبضة ثلاثة، [٥، ٦، ٧] والتعلقات التنجيزية ثلاثة، وهذا جدولها

القدرة						
تعلق صلاحي قديم: صلاحيتها في الأزل للإيجاد والإعدام	تعلق تنجيزي حادث			تعلق القبضة		
	إيجادنا بالفعل بعد العدم	إعدامنا بالفعل بعد الوجود	إيجادنا بالفعل بعد البعث	بعدمنا فيما لا يزال قبل وجودنا	باستمرار الوجود بعد العدم	باستمرار العدم بعد الوجود
قسم ١	قسم ٢	قسم ٣	قسم ٤	قسم ٥	قسم ٦	قسم ٧

(الحياةُ)

* «الحياةُ»[(١)] : صفةٌ قديمةٌ أَزَلِيّةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى تُصَحِّحُ له الِاتِّصافَ بصفاتِ المَعاني : كالقدرةِ والإرادةِ والعِلْمِ.

(الدّليلُ العقليُّ على الحياةِ)

* الدّليلُ العقليُّ على الحياةِ هو : «أنّ اللّهَ سبحانَه وتعالى مُتَّصِفٌ بالقدرةِ والإِرادةِ والعلمِ + وكلُّ مَن كانَ كذلك فقد وَجَبَتْ له الحياةُ = فاللّهُ وَجَبَتْ له الحياةُ».

* * *

(١) (الحياة) أي القديمة، أما الحياة الحادثة : فقد عرفها بعضهم بقوله : هي كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية أي عرض يلزمه قبول الإحساس وقبول الحركة الإرادية، بخلاف الحركة الاضطرارية كحركة الحجر بحركة محركه، وحياة الله لذاته ليست بروح، وحياتنا ليست لذاتنا بل بسبب روح. اهـ «تحفة المريد» [ب/ أ].

﴿(الدّرسُ الرّابعَ عَشَرَ)﴾

في الصِّفةِ الحادِيَةَ عَشَرَةَ -وهي : الكلامُ-

* «الكلامُ» عندَ أهلِ السُّنّةِ : صِفةٌ قديمةٌ أَزَلِيّةٌ قائمةٌ بذاتِه تعالى يُعَبَّرُ عنها بالعِباراتِ المُختلِفاتِ، ليستْ بحروفٍ ولا أصواتٍ، مُنَزَّهَةٌ عنِ التَّقَدُّمِ والتَّأَخُّرِ، والإعرابِ والبناءِ، وجميعِ أنواعِ التّغيِيراتِ[(١)]، تَتَعَلَّقُ بالواجباتِ والجائزاتِ والمُستحيلاتِ تَعَلُّقَ دَلالةٍ، بمعنَى : أنه لَوْ كُشِفَ لنا الحِجابُ وسَمِعْناها لَفَهِمْنا ما يُرادُ منها.

وعندَ المُعْتزِلةِ : كلامُ اللّهِ : عِبارةٌ عنِ الأَصْواتِ والحُروفِ الّتي يَخْلُقُها في بعضِ الأَجْسامِ، فليستْ قائِمةً بذاته تعالى، بل هي حادِثةٌ.

(حُجّةُ المُعْتزِلةِ وجوابُ أهلِ السُّنّةِ عليهم)

* حُجّةُ المُعْتزِلةِ في هذا : أنّ الكلامَ لا يُتَصَوَّرُ إلّا بحروفٍ وأصواتٍ.

* وأجابَهم أهلُ السُّنّةِ بنَفْيِ ذلك، فقالُوا : يُوجَدُ كلامٌ بلا حروفٍ ولا أصواتٍ : كالكلامِ النّفسيِّ؛ فإنّ الإنسانَ يُكَلِّمُ نفسَه به وليسَ بحروفٍ ولا أصواتٍ، وهو ثابِتٌ لُغةً[(٢)].

---

(١) (منزهة عن التقدم والتأخر إلخ) ومنزهة عن السكوت النفسي- بأن لا يدبر في نفسه الكلام مع القدرة عليه، ومنزهة عن الآفة الباطنية بأن لا يقدر على ذلك كما في حال الخرس والطفولية. اهـ «تحفة المريد» [٤٦/ ب].

(٢) (وهو) أي الكلام النفسي الخالي عن الحروف والأصوات (ثابت لغة) قال الأخطل :

* ومِن هُنا نَشَأَ الخلافُ المشهورُ بين الفريقَيْنِ في خلقِ القرآنِ، حيثُ قالَ أهلُ السُّنّةِ : إنّه ليسَ بمخلوقٍ، والمُعْتزِلةُ بعكسِ ذلك أي : أنه مخلوقٌ.

* * *

(المُرادُ بالقرآنِ عندَ أهلِ السُّنّةِ)

* ليسَ المُرادُ بالقرآنِ عندَ أهلِ السُّنّةِ : الألفاظَ المُنْزَلةَ على سيِّدِنا محمّدٍ ﷺ الّتي نَقْرَأُها ونَكْتُبُها، فهذه -وإن كانتْ مِن أسماءِ القرآنِ[1]- فلا خلافَ بينَهم في أنها حادِثةٌ مخلوقةٌ، وإنّما المُرادُ بالقرآنِ عندَهم هنا : الكلامُ النّفسيُّ القديمُ الّذي معناه مُساوٍ لمعنَى هذه الألفاظِ المُنْزَلةِ على الرّسولِ ﷺ بحيثُ لو كُشِفَ عنّا الحِجابُ لَفَهِمْناها، ومِثْلُ القرآنِ بَقِيّةُ الكُتُبِ المُنزَلةِ.

* * *

(ما يَرِدُ على مذهبِ أهلِ السُّنّةِ مِن الآياتِ)

* تَرِدُ على مذهبِ أهلِ السُّنّةِ الآياتُ الّتي تُوهِمُ حدوثَ القرآنِ : كقولِه تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر : ١].

ولكنْ أجابُوا عنها : بأنّ المُرادَ بالقرآنِ فيها : اللّفظُ المُنْزَلُ على سيِّدِنا محمّدٍ ﷺ المُتَعَبَّدُ بتلاوتِه المُتَحَدَّى بسورةٍ منه سواءٌ [١] قُلْنا : أُنْزِلَ لفظُه

إنّ الكلامَ لَفي الفؤادِ وإنّما * جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلَا

(١) (فهذه) أي الألفاظ المذكورة (وإن كانت من أسماء القرآن) أي مما يطلق عليه لفظ «القرآن».

ومعناه[١]، [٢]أو أُنْزِلَ معناه فقط[٢] [١]وعَـبَّرَ عنـه جبريـلُ -عليـه السّـلامُ- بألفاظٍ مِن عندِه، [٢]أو عَبَّرَ عنه سيِّدُنا محمّـدٌ ﷺ[٣] عـلى الأقـوالِ الثّلاثـةِ في ذلك الّتي أَصَحُّها الأوّلُ[٤].

***

(الدّليلُ على وجوبِ الكلامِ)

* الدّليلُ على وجوبِ الكلامِ لِلّــهِ نَقْـلِيٌّ مـأخوذٌ مِـن الكتـابِ والسُّـنّةِ والإجماعِ: كقولِه تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّـهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وإن شِئْتَ دليلًا عَقْلِيًّا فقُلْ: «البَكَمُ[٥] نَقْصٌ + وكلُّ نَقْصٍ مُسـتحِيلٌ في مَقامِ الرُّبُوبيّةِ = فوَجَبَ ضِدُّه، وهو الكلامُ».

***

(١) (أنزل لفظه ومعناه) أي معا، وهذا هو القول الأول.

(٢) (أو أنزل معناه فقط) معطوف عـلى قولـه: «قلنـا»، أي: أو قلنـا: أنـزل معناه فقط، وهذا هو القول الثاني.

(٣) (أو عبر عنه سيدنا محمد) هذا هو القول الثالث.

(٤) (الأول) وهو القول بأن القرآن أنزل لفظه ومعناه معا.

(٥) (البكم) بفتح الباء والكاف وهو: الخرس كما في «القاموس».

﴿(الدّرسُ الخامِسَ عَشَرَ)﴾

في الصِّفةِ الثّانيةَ عَشْرَةَ والثّالثةَ عَشْرةَ -وهما السَّمْعُ والبَصَرُ- ودليلِهما

(السَّمْعُ والبَصَرُ)

«السَّمْعُ» و«البَصَرُ» : صفتانِ قديمَتانِ أَزَلِيّتانِ قائِمتانِ بذاتِه تعالى مِن غَيْرِ أُذُنٍ وعَصَبٍ في السَّمْعِ، ولا عَيْنٍ وحَدَقةٍ في البَصَرِ، ومِن غيرِ ما يَلْزَمُ في سَمْعِ الحادِثِ وبَصَرِه، يَتَعَلَّقانِ بالمسموعاتِ والمَرْئِيّاتِ فقط(١) [١]على رَأْيِ بعضِ أهلِ السُّنّةِ.

[٢]وقالَ غيرُه مِنهم(٢) : يَتَعَلَّقُ السَّمْعُ والبَصَرُ(٣) بجميعِ الموجوداتِ : المسموعاتِ والمَرْئِيّاتِ وغيرِها، أيْ : يَنْكَشِفُ بكلِّ واحدٍ منهما كلُّ موجودٍ(٤) انْكِشافًا غيرَ الاِنْكِشافِ الحاصِلِ مِن العِلْمِ وإن كانتْ عُقُولُنا لا تُدْرِكُ المُغايَرةَ بين انْكِشافاتِ السَّمْعِ والبَصَرِ والعِلْمِ المذكورةِ.

***

---

(١) (بالمسموعات) عائد إلى السمع (والمرئيات) عائد إلى البصر (فقط) أي دون غيرها من الموجودات.

(٢) (وقال غيره) أي غير البعض المذكور (منهم) أي من أهل السنة.

(٣) (يتعلق السمع والبصر) أي كل منهما.

(٤) (ينكشف بكل واحد منهما كل موجود) فيسمع الله تعالى على هذا القول المسموعات والمرئيات وسائر الموجودات، ويبصر المرئيات والمسموعات وسائر الموجودات كما سيأتي التصريح بذلك.

(معنَى سَماعِ اللّـهِ ذاتَ الموجودِ ورُؤْيتَه صوتَه

على هذا القولِ الأخيرِ)

* لا بُدَّ أن يُشْكِلَ معنَى سماعِ اللّـهِ ذاتَ الموجودِ أو رُؤْيتِه صوتَه، ولكن أجابُوا عن ذلك : بأنه يَجِبُ الإيمانُ بأنّ السَّمْعَ والبَصَرَ يَتَعَلَّقانِ بكلِّ موجودٍ، وأمّا كيفيّةُ التَّعَلُّقِ فهي مجهولةٌ كما تَقَدَّمَ نظيرُ ذلك في الرُّؤْيةِ في الدّرسِ التّاسِعِ.

(تَعلُّقاتُ السَّمْعِ والبَصَرِ)

لِلسَّمْعِ والبَصَرِ تَعلُّقاتٌ بالنِّسبةِ لِلحَوادِثِ :

[١] تَعَلُّقٌ صَلاحيٌّ قديمٌ، وذلك : صَلاحِيَتُها في الأَزَلِ لِانْكِشافِ الكائناتِ الموجوداتِ بهما قبلَ وجودِها.

[٢] وتَعَلُّقٌ تَنْجيزيٌّ حادِثٌ، وذلك : انْكِشافُها بهما عندَ وجودِها.

أمّا بالنِّسبةِ إلى الواجباتِ -: كصِفاتِ اللّـهِ- فتَعَلُّقٌ واحدٌ فقط، وهو تَنْجيزيٌّ قديمٌ، وذلك : انْكِشافُ ذاتِ ربِّنا وصفاتِها الوُجوديّةِ في الأَزَلِ بهما.

(الدّليلُ على السَّمْعِ والبَصَرِ)

الدّليلُ على السَّمْعِ والبَصَرِ نَقْليٌّ مأخوذٌ مِن الكتابِ والسُّنّةِ والإجماعِ : كقولِه تعالى : ﴿إِنَّ اللَّـهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج : ٧٥].

وإن شئتَ دليلًا عَقْلِيًّا فقلِ : «الصَّـمَمُ والعَمَـى نَقْـصٌ + وكـلُّ نَقْـصٍ مُنافٍ لِمَقامِ الرُّبُوبيّةِ = فالصَّمَمُ والعَمَى مُنافِيانِ لِمَقامِ الرُّبُوبيّةِ، فثَبَتَ ضِدُّهما، وهما السّمعُ والبَصَرُ».

(صِفتانِ تُزادانِ على بعضِ الأقوالِ)

[١] زادتِ الماتُرِيدِيّةُ صفةً ثامنةً أَسْمَتْها : «التّكوينَ».

[٢] وزادَ بعضُ أهلِ السُّنّةِ أُخْرَى سمّاها : «الإِدْراكَ».

(صفةُ التّكوينِ)

«صفةُ التّكوينِ» هي : صِفةٌ قديمةٌ قائِمةٌ بذاتِه تعالى [١] يُوجِدُ بها [٢] ويُعْدِمُ : [١] فإن تَعَلَّقَتْ بالوجودِ سُمِّيَتْ : «إيجادًا»، [٢] وإن تَعَلَّقَتْ بالعَدَمِ سُمِّيَتْ : «إِعْدامًا»، وإن تَعَلَّقَتْ بالحياةِ سُمِّيَتْ : «إِحْياءً»، وإن تَعَلَّقَتْ بالموتِ سُمِّيَتْ : «إِماتةً»، وهكذا.

(وظيفةُ القُدْرةِ عندَ الماتُريديّةِ)

وظيفةُ القُدْرةِ عندَ الماتُريديّةِ : أنها تُهَيِّئُ المُمْكِنَ للوجودِ والعدمِ.

(صفةُ الإِدْراكِ)

«صفةُ الإدْراكِ» هي : صِفةٌ قديمةٌ قائِمةٌ بذاتِه تعالى يُدْرِكُ بها الملموساتِ والمَشموماتِ والمَذُوقاتِ، وجَعَلَها بعضُهم ثلاثَ صِفاتٍ بعدَ إدراكِ كلِّ واحدٍ مِن هذه الثّلاثِ صفةً لنفسِه.

* * *

(حُجّةُ مَن يُثْبِتُها وحُجّةُ مَن يَنْفِيها)

حُجّةُ مَن يُثْبِتُها هي : أنّ اللّهَ لو لم يَتَّصِفْ بها لَاتَّصَفَ بضِدِّها، والاِتِّصافُ بضدِّها نَقْصٌ، والنّقصُ مُستحيلٌ في مَقامِ الرُّبُوبيّةِ.

وأمّا حُجّةُ مَن يَنْفِيها فهي : كونُها تَدْخُلُ تحتَ بعضِ الصِّفاتِ : كالعِلْمِ؛ فإنّه يَشْمَلُها، نَعَمْ، لو كانَ دليلُها نَقْلِيًّا -كالكلامِ والسّمعِ والبَصَرِ- لَصَحَّ إثباتُها، لكنِ المُثْبِتُ أجابَ : بأنه ممّن يَجْعَلُ دليلَ الكلامِ وما بعدَه[1] عَقْلِيًّا.

وبعضُ العلماءِ تَوَقَّفَ فيها، فلَم يَجْزِمْ بإِثْباتِها ولا بنَفْيِها.

* * *

(١) (وما بعده) أي من السمع والبصر.

﴿(الدّرسُ السّادسَ عَشَرَ(١))﴾

في [١] الخلافِ بينَ المُعْتزِلةِ وأهلِ السُّنّةِ في صِفاتِ المَعانِي

[٢] والكلامِ على الصِّفاتِ المَعْنَوِيّةِ والخلافِ فيها وأَدِلّتِها

[٣] وفي الصِّفاتِ المُسْتحِيلةِ في حَقِّ اللّـهِ وأَدِلّتِها

(١)

(مذهبُ المُعْتزِلةِ في صِفاتِ اللّـهِ ودليلِه)

* المُعْتزِلـةُ لا يَعُـدُّونَ صـفاتِ المَعـاني، بـل يَكْتَفُـون بالمَعْنوِيّـةِ عنهـا، ويَجْعَلُونَها أسماءَ اللّـهِ، فيقولون: «اللّـهُ قادِرٌ بذاتِه، مُرِيدٌ بذاتِه»، وهكذا.

أمّا أهلُ السُّنّةِ فيقولون: «اللّـهُ قادِرٌ بقُدْرتِه، مُريدٌ بإرادتِه» إلخ.

وأمّا دليلُ المُعْتزِلةِ فهو أنهم يقولون: «يَلْزَمُ مِن قولِنـا: «قـادِرٌ بقُدْرتِـه، مُريدٌ بإرادتِه» إلخ تَعَدُّدُ القُدماءِ وصِفاتِ المَعاني، وتَعَدُّدُ القُدماءِ ممنوعٌ».

وأهلُ السُّنّةِ قالُوا: «إنّما يُمْنَعُ تَعَدُّدُ الذّاتِ لا تَعَدُّدُ الصِّفاتِ».

والمَذْهبانِ مُتّفِقانِ على وجوبِ كونِه قادِرًا وكونِه مُريدًا إلخ.

(٢)

(الصِّفاتُ المَعْنَوِيّةُ والخلافُ بينَ أهلِ السُّنّةِ في عَدِّها)

* الصِّـفاتُ المَعْنَوِيّـةُ هـي: الصِّـفاتُ السَّـبْعُ الأخـيرةُ مِـن الصِّـفاتِ العشرين، وسُمِّيَتْ بـ«ـالمَعْنَوِيّةِ» نِسبةً إلى «المَعاني»؛ لِمُلازَمتِها لها.

---

(١) (الدرس السادس عشر) جمع فيه ثلاث مسائل.

وهي على هذا القولِ صِفاتٌ لا موجودةٌ ولا معدومةٌ، بـل إذا وُجِـدَتْ صِفةٌ مِن صِفاتِ المَعاني وُجِدَتْ معَها صِـفةٌ مِـن الصِّـفاتِ المَعْنَوِيّـةِ، فمتـى وُجِدَتِ القدرةُ وُجِدَتْ بسببِها صفةٌ تُسَمَّى : «الكَوْنَ قادِرًا»، ومتى وُجِـدَتِ الإرادةُ وُجِدَتْ صِفةٌ تُسَمَّى : «الكَوْنَ مُرِيدًا».

أمّا على القولِ بنَفْيِها[1] فهي : عبارةٌ عن قِيامِ صِفاتِ المَعاني بالـذّاتِ ولا تَزيدُ شيئًا ما على الذّاتِ، فكونُه قـادِرًا نفـسُ قِيـامِ القـدرةِ بالـذّاتِ، وكونُـه مُريدًا كذلك، وهكذا.

فالأوّلُ لا يَكْتَفِي بالمَعاني عنها، والثّاني يقـولُ : إنّهـا تَقُـومُ مَقامَهـا، فـلا حاجةَ إلى عَدِّها، وذِكْرُها إنّما هو مُجَرَّدُ اعْتِبارٍ، وهو الحَقُّ.

(١) (على القول بنفيها) معنى إنكار المعنوية إنكار زيادتها على المعـاني بحيـث تكون واسطة بين الموجود والمعدوم، لا إنكار كونه قادرا مثلا من أصله؛ لأنه مجمع عليه، فليس فيه خلاف، إنما الخلاف في زيادته على المعاني، فالحاصل : انهـم اتفقـوا على الكون قادرا مثلا لكن على القول بثبوت الأحوال تكون واسطة بـين الموجـود والمعدوم لازمة للقدرة، وعلى القول بنفي الأحوال تكون عبـارة عـن قيـام القـدرة بالذات، فيكون أمرا اعتباريا، وهذا كله عند أهل السنة، وأمـا عنـد المعتزلـة فهـي كناية عن القادرية أي كونه قادرا بذاته، وكـذا يقـال في البـاقي، فهـم وإن أنكـروا المعاني لم ينكروا القادرية والعالمية وغيرهما، فيقولون : «قادر بذاته وعـالم بذاتـه» إلى غير ذلك، ولذلك يقولون : «من أنكر المعاني لا يكفر إذا أثبت ضدها، ومـن أنكـر المعنوية -بمعنى القادرية ونحوها- كفـر؛ لأنـه يلـزم مـن إنكـار القادريـة إثبـات الضد، وأما إنكار المعنوية بمعنى الأحوال فهو الحق». اهـ «تحفة المريد» [٥٠/ ب].

ويَنْبَنِي هذا الخلافُ على تقسيمِ الأشـياءِ : [١] فمَـن قَسَّـمَها عـلى أربعـةِ أقسامٍ -: [١] مَوْجُوداتٍ، وهي : ما له ثبوتٌ ووُجودٌ بحيثُ تُمْكِنُ مُشاهَدتُه : كذاتِ رَبِّنا لو كُشِفَ الحِجابُ عنهـا، [٢] ومَعْـدُوماتٍ، وهـي : مـا لـيسَ لـه وجودٌ أَصْلًا : كالشَّريكِ لِلّـهِ، [٣] وأحـوالٍ، وهـي : الواسِـطةُ بـين الموجـودِ والمعدومِ(١) : كالصِّفاتِ المَعْنوِيّةِ إذا قُلْنا بثُبوتِها، [٤] واعْتِباراتٍ(٢)، وهي : مـا له شيءٌ مِن الثّبوتِ إلّا أنه دونَ الأحوالِ : [١] كبَحْـرٍ مِـن زِئْبَـقٍ، [٢] وكقِيـامِ السَّوادِ أوِ البَياضِ بزيدٍ- مَن قَسَّمَها إلى هذه الأربعةِ أَثْبَتَ المَعْنوِيّةَ، وجَعَلَهـا مِن قَبِيلِ الأحوالِ.

[٢] ومَـن قَسَّـمَها إلى ثلاثـةِ أقسـامٍ فقـط(٣) -: [١] موجـوداتٍ، [٢] ومعدوماتٍ، [٣] واعْتِباراتٍ- نَفَى زيادةَ الصِّفاتِ المَعْنوِيّةِ، وجَعَلَها مِن قَبِيـلِ

---

(١) (وهي الواسطة بين الموجود والمعدوم) عبارة الباجوري في «تحفة المريـد» [٥٠/ ب] : «وهي : التي لها ثبوت لكن لم تصل إلى درجة الموجود حتى ترى،ى ولم تنحط إلى درجة المعدوم حتى تكون عدما محضا». اهـ

(٢) (واعتبارات) وهي قسمان : أمور اعتبارية انتزاعية : كقيام زيد، فهو أمـر اعتباري انتزاعي؛ لأنه انتزع من الهيئة الثابتة في الخارج، وأمور اعتبارية اختراعيـة : كبحر من زئبق، فهو أمر اعتباري اختراعي؛ لأنه اخترعه الشخص، والقسم الأول لا يتوقف على اعتبار المعتبر وفرض الفارض، والقسم الثاني يتوقف على ذلك. اهـ «تحفة المريد» [٥٠/ ب]، وأشار المؤلف إلى القسمين حيث أتى بمثالين.

(٣) (ومن قسمها إلى ثلاثة أقسام فقط) وهـذه الطريقـة هـي الراجحـة. اهــ «تحفة المريد» [٥٠/ ب].

الِاعْتِباراتِ، واسْتَغْنَى بالَمعاني عنها، وقالَ : «لا شيءَ يُسَمَّى الحالَ، بلِ الحالُ مُحالٌ»، وهذا هو المُعتمَدُ.

(أدِلّةُ الصِّفاتِ المَعْنَوِيّةِ)

* أدلّةُ الصِّفاتِ المَعْنوِيّةِ تُؤْخَذُ مِن أدِلّةِ صِفاتِ المَعاني، وهي ظاهرةٌ، فلا معنَى لِلتَّكْرارِ.

(٣)

(الصِّفاتُ المُستحِيلةُ في حقِّ اللّـهِ وأَدِلّتِها)

* أمّا الصِّفاتُ المُسْتحِيلةُ في حـقِّ اللّــهِ فهـي : أضـدادُ الواجبـةِ، وقـد تَقَدَّمَتْ في الدّرسِ الخامِسِ[١].

وأمّا أدِلّتُها فهي معروفةٌ مِن أدِلّةِ الصِّفاتِ الواجبةِ؛ لِأنا إذا أَوْجَبْنا لِلّــهِ شيئًا اسْتحالَ عليه ضِدُّه، وهذا لا يَكادُ يَخْفَى.

* * *

(١) (في الدرس الخامس) في ص ٢١-٢٥.

﴿(الدّرسُ السّابعَ عَشَرَ)﴾

في الجائِزِ في حَقِّ اللّـهِ وفِعْلِ الصّلاحِ والأَصْلَحِ

ودليلِ الجائِزِ في حَقِّه

(الجائِزُ في حَقِّ اللّـهِ)

* الجائِزُ في حَقِّ اللّـهِ : فِعْلُ كلِّ مُمْكِنٍ وتَرْكُه على مذهبِ أهلِ السُّنّةِ سواءٌ كانَ خيرًا أو شَرًّا.

وقالتِ المُعْتزِلةُ : إنّ بعضَ المُمْكِناتِ واجبةٌ عقلًا على اللّـهِ : كفعلِ الصّلاحِ دونَ الفسادِ، وفِعْلِ الأَصْلَحِ دون الصّالحِ بعِبادِهِ في الدِّينِ فقط.

وقالَ بعضُهم : في الدِّينِ والدّنيا.

(مُرادُهم بالأَصْلَحِ)

اخْتَلَفَتِ المُعْتزِلةُ في تفسيرِ «الأَصْلَحِ» : فبعضُهم فَسَّرَه بالأَوْفَقِ لِلنِّظامِ والحكمةِ، وبعضُهم فَسَّرَه بالأَنْفَعِ لهم عمومًا لا خصوصًا، وأنه أَوْجَبَه على نفسِه.

وإيضاحُ مسألةِ الصّلاحِ والأَصْلَحِ : أنهم يقولون إذا كانَ هناك أمرانِ أحدُهما صلاحٌ والآخَرُ فسادٌ : كالإيمانِ والكفرِ -مَثَلًا- وَجَبَ على اللّـهِ فعلُ الصّلاحِ وهو الإيمانُ هنا دون الفسادِ وهو الكفرُ، وإذا كانَ هناك أمرانِ أحدُهما صالِحٌ والثّاني أَصْلَحُ : كالنُّزُولِ في أعلى الجَنّةِ والنُّزولِ في أَسْفَلِها

وَجَبَ على اللّـهِ فِعْلُ الأصلحِ وهو النُّزُولُ في أعلى الجنّةِ دون الصّـلاحِ وهـو النُّزُولُ في أسفلِها.

وقدِ اسْتَدَلُّوا على مذهبِهم بكثيرٍ مِن الآياتِ : كقولِه تعالى : ﴿وَمَـا مِـنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللّـهِ رِزْقُهَا﴾ [هود : ٦].

وأجابَهم أهلُ السُّنّةِ : بأنّ هذا مَحْضُ تَفَضُّلٍ مِـن اللّــهِ، ولـيسَ بواجـبٍ عليه.

(دليلُ الجائزِ في حَقِّه)

دليلُ الجائزِ في حَقِّه هو : أنه لو وَجَـبَ أوِ اسْـتحالَ عليـه فِعْـلُ المُمْكِـنِ لَانْقَلَبَ الجائزُ واجِبًا أو مُستحِيلًا، وهذا مُحالٌ؛ لِأنّ فيه قَلْبَ الحَقائِقِ، وقَلْـبُ الحَقائِقِ مُحالٌ، والمُرادُ بالحَقائِقِ : هذه الثّلاثةُ : الجائِزُ والواجِـبُ والمُسـتحِيلُ، فيستحيلُ قَلْبُ الجائِزِ واجبًا، والواجبِ مستحيلًا، وهكذا.

أمّا قلبُ أفرادِ الجائِزِ بعضِها إلى بعضٍ فهو جائِزٌ عقلًا : كقلبِ الحيـوانِ جمادًا، والإنسانُ قِرْدًا، وغيرِ ذلك مِن خَوارِقِ العادةِ.

انْتَهَتِ العقائِدُ الواجبةُ والجائِزةُ والمستحيلةُ في حَقِّ اللّــهِ، فلْنَشْرَعِ الآنَ في العقائِدِ المُتعلِّقةِ بالرُّسُلِ.

❋ ❋ ❋

﴿(الدّرسُ الثّامِنَ عَشَرَ)﴾

في إرسالِ الرُّسُلِ وتعريفِهم وتعريفِ «المُعْجِزَةِ»

(إرسالُ الرُّسُلِ وحاجةُ النّاسِ إليهم)

* إِرْسالُ الرُّسُلِ مُختلَفٌ فيه : فمذهبُ أهلِ السُّنّةِ : أنه جائِزٌ على اللّهِ مِثْلُ بَقِيّةِ المُمْكِناتِ.

ومذهبُ المُعتزِلةِ : أنه واجبٌ على اللّهِ، وبَنَوْا وجوبَه على قاعدةِ : «فِعْلِ الصّلاحِ والأَصْلَحِ» المُتقدِّمةِ آنِفًا في الدّرسِ السّابعَ عَشَرَ، وحُجّتُهم في ذلك : أنهم يقولون : إنّ النِّظامَ الحَيَوِيَّ والمَعاشَ الدُّنْيَوِيَّ للإِنْسانيّةِ لا يَتِمّانِ إلّا ببعثةِ الرُّسُلِ؛ إذ لولاهم لَاخْتَلَّ نِظامُ الحياةِ، ولَعَمَّ الفسادُ، وخَرَجَتِ البِلادُ، فبَعْثُهم ضروريّةٌ لِحياةِ بني آدَمَ، فهي واجبةٌ في حَقِّ اللّهِ؛ لِأنها صلاحٌ، فتأييدُهم بالمُعْجِزةِ واجبٌ على اللّهِ على مذهبِهم، واسْتَشْهَدُوا بقولِه تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء : ١٦٥] وما أَشْبَهَها.

وأجابَهم أهلُ السُّنّةِ عن هذه الآياتِ بما لا يَتَّسِعُ نِطاقُ المَقامِ لِذِكْرِه.

وعلى كلٍّ فقد وَقَعَ الإرسالُ فِعْلًا، والإيمانُ بالرُّسُلِ مِن أركانِ الدِّينِ، والعَجَبُ مِن البَراهِمةِ الّذين يَزْعَمُون أنّ إرسالَ الرُّسُلِ عَبَثٌ؛ لِأنّ العَقْلَ يُغْنِي عمّا أَتَوا به، وأمّا مَن زَعَمَ أنّ القوانين الّتي تُخْرِجُها عقولُ المُنْكِرين تُغْنِي عنِ الشّرائِعِ فذلك باطلٌ؛ لِأنها لا تَبْقَى أمامَ الأُمَمِ المُتباينةِ رُقِيًّا وانْحِطاطًا، فهم يُبَدِّلُونها كلَّ وقتٍ وحِينٍ، ولا يُمْكِنُ أن يُوجَدَ قانونٌ عامٌّ لِلبَشَرِ إلّا مِن

عندِ اللّـهِ الّذي هو أَعْرَفُ بما يُصْـلِحُهم، ولـو فَرَضْـنا عـلى التّنـازُلِ إمكـانَ قيامِها مَقامَ الشّرائعِ لَكانَ هناكَ فسادٌ آخَرُ، وهـو : أنّ كـلَّ إنسـانٍ في وُسْـعِه مُخالَفتُها مِن حيثُ لا يَشْعُرُ به أحدٌ، أمّا معَ الشّرعِ فلا يَتأَتّى منـه ذلـك؛ لِأنـه يَعْتَقِدُ أنّ هناكَ رَبًّا مُطَّلِعًا عليـه يَعْلَـمُ خائِنـةَ الأَعْـيُنِ ومـا تُخْفِـي الصُّـدورِ، وسيُجازِيه بما يَسْتَحِقُّه.

(الرُّسُلُ وهل يُمْكِنُ لِكلِّ أَحَدٍ أن يكونَ منهم)

* «الرُّسُلُ» هم : طائفةٌ مِن النّاسِ انْتَقاهُمُ اللّـهُ لِهدايةِ جنسِهم البَشَرِيِّ، ومَيَّزَهم بمِيزاتٍ[1] سامِيةٍ، وشَرَّفَهم بصفاتٍ عالِيةٍ، ونَصَبَهم قُدْوةً لِأُمَمِهـم؛ لِيكونُوا سببًا في سعادتِهم دِينًا ودُنْيا.

* و«الرُّسُلُ» جمعُ «رَسولٍ»، و«الرّسولُ» : إنسانٌ حُرٌّ ذَكَرٌ أَوْحَـى اللّــهُ إليه بشرعٍ وأَمَرَ بتبليغِه، وأَيَّدَه بمُعْجِزةٍ.

أمّا إذا لم يُؤْمَرْ بالتّبليغِ فهو : «نبيٌّ» فقط، فكلُّ رسولٍ نَبِيٌّ، ولا عَكْسَ.

وقالَ بعضُ المُحقِّقِينَ : كلاهما مأمورٌ بتبليغِ مـا أُوْحِـيَ إليـه، فـلا فَـرْقَ بينَهما عندَه.

* وليستِ النُّبُوّةُ ولا الرِّسالةُ ممّا يُكْتَسَبُ بالرِّياضاتِ ولا الخَلَواتِ، ولا يُمْكِنُ لِكلِّ أحدٍ أن يَتَحَصَّلَ عليها، وإنّما هما مَحْضُ تَفَضُّلٍ مِن اللّـهِ يَخْتَصُّ به مَن يَشاءُ، ولهذا كَفَّرُوا بعضَ الفَلاسِفةِ الّذين زَعَمُوا أنهما مُكْتَسَبانِ.

---

(١) (بميزات) «الميزة» و«الميز» : الرفعة.

(وظيفةُ الرُّسُلِ)

* أمّا وظيفةُ الرُّسُلِ فهي : هدايةُ الخَلْقِ إلى سعادَتَي الدّنيا والآخرةِ، وذلك بإرشادِهم إلى اتّباعِ الشّرائعِ والأَنْظِمةِ الّتي سَنَّها اللّهُ على أيديهم.

(المُعْجِزةُ الّتي يُؤَيِّدُ اللّهُ بها رُسُلَه وأنبياءَه)

* «المُعْجِزةُ» هي : الأَمْرُ الخارِقُ لِلعادةِ(١) الّذي يَظْهَرُ على يدِ النّبيِّ بعدَ النُّبُوّةِ معَ التَّحَدِّي والمُوافَقةِ لِما يَدَّعِي.

وهي أعظمُ مِيزةٍ لِلنّبيِّ أوِ الرّسولِ؛ لِأنها عِبارةٍ عن تأييدِ اللّهِ لهم، فهي بمَنزِلةِ قولِ اللّهِ : «صَدَقَ عَبْدِي فيما يُبَلِّغُهُ عنِّي».

فإذا لم يكنْ خارِقًا لِلعادةِ فليسَ بمُعْجِزةٍ.

وأمّا الخارِقُ لِلعَقْلِ فمعلومٌ أنه لا يُتَصَوَّرُ وقوعُه.

---

(١) (الأمر الخارق للعادة) وقد نظم بعضهم أقسام الخارق للعادة فقال :

إذا ما رأيتَ الأمرَ يَخْرُقُ عادةً *	فمعجزةٌ إن مِن نبيٍّ لنا صَدَرْ
وإن بانَ منه قبلَ وَصْفِ نُبُوَّةٍ *	فالإرْهاصُ سَمِّهْ تَتْبَعَ القومَ في الأَثَرْ
وإن جاءَ يومًا مِن وليٍّ فإنّه الْـ *	ـكرامةُ في التّحقيقِ عندَ ذوِي النَّظَرْ
وإن كانَ مِن بعضِ العَوامِ صدورُهُ *	فكَنُّوهُ حَقًّا بالمعونةِ واشْتَهَرْ
ومِن فاسقٍ إن كانَ وِفْقَ مُرادِهِ *	يُسَمَّى بالاِسْتِدْراجِ فيما قدِ اسْتَقَرْ
وإلّا فيُدْعَى بالإهانةِ عندَهم *	وقد تَمَّتِ الأقسامُ عندَ الّذي اخْتَبَرْ

اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ٢٢١].

وأمّا الخارِقُ المُخالِفُ لِشريعةِ ذلك النّبيِّ أوِ المُكَذِّبُ له فليسَ بمُعجِزةٍ أيضًا، وهذا هو معنَى المُوافَقةِ لِما يَدَّعِي.

وإذا لم يكنْ ذلك الخارِقُ على يدِ نبيٍّ بأن يكونَ على يدِ وليٍّ مُطِيعٍ لِلّهِ فيُسمَّى: «كرامةً»، أو على يدِ عامِّيٍّ فيُسمَّى: «مَعُونةً»، أو على يدِ فاسِقٍ فيُسَمَّى: «اسْتِدْراجًا» إن كان على وِفْقِ مُرادِه، وإلّا فيُسَمَّى: «إِهانةً».

وأمّا العلومُ الّتي يَحْصُلُ بها الخَرْقُ لِلعادةِ ظاهرٌ -: كعِلْمِ السِّحْرِ والشَّعْوَذةِ[1]- فلم يَعُدَّها كثيرٌ مِن المُحقِّقين مِن الخَوارِقِ، بل جَعَلَها مُعْتادةً عندَ تَعاطِي الأسبابِ كما هي معروفةٌ عندَ ذَوِيها.

وإذا لم يكنِ الخارِقُ بعدَ النُّبُوّةِ بل قبلَها فهو: «إِرْهاصٌ».

وأمّا «التَّحَدِّي» فمَعْناه: طَلَبُ المُعارَضةِ مِن المُنْكِرين.

فمِثالُ المُعْجِزةِ: انْفِلاقُ الحَجَرِ لسيّدِنا موسى، وإحياءُ المَوْتَى لِسيّدِنا عيسى، والقرآنُ وغيرُه لِسيّدِنا محمّدٍ ﷺ.

---

(١) (والشعوذة) هي: خفة في اليد ومخاريق وأخَذ كالسحر يرى الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين، وقال بعضهم: هو تصوير الباطل في صورة الحق، ويقال فيه: «الشعبذة» أيضا بالباء، وأنكر الثعالبي في مختصر «عمار القلوب» قولهم: «مشعبذ»، وقال: «إنما هو «مشعوذ» بالواو، وأثبته الزمخشري وغيره». اهـ «شرح الإحياء» [١/ ١٤٦]، و«تاج العروس» [ش ع ذ] له.

﴿(الدّرسُ التّاسِعَ عَشَرَ)﴾

في الواجبِ والجائِزِ والمُستحيلِ في حقِّ الرُّسُلِ

* لِما أنّ اللّـهَ سبحانَه وتعالى أَهَّلَ الرُّسُلَ لِتَلَقِّي وَحْيِه وأَعَـدَّ قلـوبَهم لِما سيُفيضُه عليها مِن علومِه وأسرارِه أَوْجَبَ لهـم الاِتِّصـافَ بـما مِـن شـأنِه أن يَجْعَلَهم مُصَدِّقِين ومُهَيَّئِين لِلهدايةِ ولِلرَّدِّ على المُفسِدِين والمُعانِدِين، فيستحيلُ أن يكونَ فيهم ضِدُّ ذلك ممّا يُنافِي أهليّتَهم لِمَنْصِـبِ النُّبُـوّةِ والرِّسـالةِ، أمّـا مـا ليسَ كذلك فيُمْكِنُ أن يَتَّصِفوا به، إذن فالواجبُ لهـم شرعًـا وعقـلًا أربعـةُ أُمورٍ، والمستحيلُ عليهم ضِدُّها :

الـواجـبُ		المستحيل
الـصِّـدْق	وضـدّه	الـكَـذِب
الأمـانـة	وضـدّها	الـخِـيانـة
الـتّـبـلـيـغ	وضـدّه	الـكِـتْـمـان
الـفَـطـانـة	وضـدّها	الـبَـلادة

(الصِّدْقُ)

* معنَى «الصِّدْقِ» في حقِّ الرُّسُلِ : أنهم لا يُكَـذِّبُون بـدَعْوَى الرِّسـالةِ، ولا في الأُمورِ الّتي يُبَلِّغُونها عنِ اللّـهِ؛ لِأنهـم لـو كـانُوا كـاذِبين في ذلـك لَما أَيَّدَهم اللّـهُ بالمُعْجِزاتِ الّتي تَظْهَرُ على أيديهم.

* * *

(الأَمانةُ)

* معنَى «الأَمانةِ» في حقِّ الرُّسُلِ : أنهم محفوظون في الظّاهِرِ والباطِنِ عنِ ارْتِكابِ المَعاصِي ومعصومُون مِن الذُّنوبِ؛ لِأنهم لوِ ارْتَكَبُوا شيئًا مِن المَنْهِيّاتِ والمَعاصِي لَكُنّا مأمورِينَ بذلك؛ لِأنّ اللّهَ أَمَرَنا باتِّباعِهم، واللّهُ لا يَأْمُرُ بالمَعاصِي والمَنْهِيّاتِ.

وما ذُكِرَ عن صُدُورِ بعضِ الأَخْطاءِ مِن بعضِهم أُجِيبَ بأنه قبلَ النُّبُوّةِ، وفُسِّرَ تفسيرًا مُناسِبًا يَتَناسَبُ معَ عُذْرِهم.

(التّبليغُ)

* ومعنَى وجوبِ التّبليغِ على الرُّسُلِ : أن يُخْبِرُوا بجميعِ الأَخْبارِ الّتي أَمَرَهم اللّهُ بتبليغِها؛ لِأنهم لو كَتَمُوا شيئًا مِن ذلك لَكانُوا خائِنين عاصِين، وقد تَقَدَّمَ كونُ ذلك مستحيلًا عليهم، قالَ اللّهُ سبحانَه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة : ٦٧].

(الفَطانةُ)

* معنَى «الفَطانةِ» في حقِّ الرُّسُلِ : أنه يَجِبُ أن يكونَ لديهم مِن الذّكاءِ والاِنْتِباهِ والتَّعقُّلِ ما يَسْتَطِيعُون به إقامةَ الحُجَجِ وتبيينَ الحقِّ لِلنّاسِ ومُجادَلةَ الخُصومِ؛ لِأنهم لو كانُوا بُلَداءَ أو كانُوا ضِعافَ العُقولِ لَما قَدَرُوا على تَأْدِيةِ

الرِّسالةِ تَمامًا؛ قالَ اللّـهُ سبحانَه وتعالى : ﴿وَجَادِلْــهُمْ بِـالَّتِي هِـيَ أَحْسَـنُ﴾ [النحل : ١٢٥].

(الصِّفاتُ المُستحِيلةُ في حَقِّ الرُّسُلِ)

* الصِّفاتُ المُستحِيلةُ في حقِّ الرُّسُـلِ -علـيهم السّـلامُ- أَرْبَـعٌ، وهـي أَضْـدادُ الصِّـفاتِ الواجبـةِ في حَقِّهـم، وهـي : الكَـذِبُ والخِيانـةُ والكِـتْمانُ والبَلادةُ كما تَقَدَّمَ.

والأَدِلّةُ على أنها مُستحِيلةٌ في حَقِّهم تُعْرَفُ مِن أدِلّةِ الصِّفاتِ الواجبـةِ في حَقِّهم السّابقةِ.

(الصِّفاتُ الجائزةُ في حَقِّ الرُّسُلِ)

* يجوزُ في حَـقِّ الرُّسُـلِ -عليـه الصّـلاةُ والسّـلامُ- وقـوعُ الأَعْـراضِ البَشَريّةِ بهم الّتي لا تُؤَثِّرُ في عُلُـوِّ مَـراتِبِهم ولا تَـنْقُصُ مِـن قَـدْرِهم، وذلـك كالمَرَضِ والغَضَبِ والجُوعِ والعَطَشِ وما أَشْبَهَ ذلك.

والدّليلُ على ذلك : وقوعُ ما تَقَدَّمَ بهم بالفِعْلِ كما شاهَدَه مُعاصِرُوهم.

أمّا الّذي يَنْقُصُ مِن قَدْرِهم ولا يَليقُ بشَرَفِهم أو يُنَفِّرُ النّاسَ عنهم فهـو مُستحِيلٌ عليهم : كالجُذامِ والبَرَصِ والعَمَى والحِرَفِ الدّنيئةِ والجُنونِ ودَناءةِ الآباءِ وسُقوطِ الأُمّهاتِ وغيرِ ذلك.

* * *

﴿(الدّرسُ العِشْرُونَ)﴾

عَوْدٌ إلى المُعجزاتِ بشيءٍ مِن التّفصيلِ والقرآنِ الكريمِ

* العَناصِرُ : [أ] تعريفُ «المُعْجِزةِ»، [ب] حالةُ الجِيلِ الّتي تَقَعُ فيه، [ج] نَماذِجُ لها في أَكابِرِ الرُّسُلِ، [د] أَعْظَمُ مُعْجِزاتِ سيِّدِنا محمّدٍ ﷺ، [هـ] وصولُ خَبَرِها إلينا بالتَّواتُرِ القَطْعِيِّ.

(تعريفُ «المُعْجِزةِ»)

* [أ] «المُعْجِزةُ» هي : الأَمْرُ الخارِقُ لِلعادةِ الّذي يَظْهَرُ على يدِ نبيٍّ ورسولٍ كدليلٍ على دعواه النُّبُوّةَ أوِ الرِّسالةَ معَ التَّحَدِّي.

فالمُعْجِزةُ لا تكونُ خارِقةً لِلعَقْلِ، فلا يأتي رسولٌ مُعْجِزتُه الجَمْعُ بين ضِدَّيْنِ -مَثَلًا-، وضَرْبُ ٢×٢= ١٠ مَثَلًا.

والخارِقُ الّذي يَظْهَرُ على يدِ وليٍّ هو : «كَرامةٌ»، أو على يدِ عاصٍ هو : «اسْتِدْراجٌ»، أو على يدِ مُؤْمِنٍ غيرِ فاسِقٍ : «مَعُونةٌ»، أو على يدِ كافرٍ هو : «سِحْرٌ» معَ مُلاحَظةِ أنّ السِّحْرَ خارِقٌ في ظاهِرِه فقط، ويُدْرَكُ بالتّعلُّمِ، بخلافِ غيرِه ممّا سَبَقَ.

(حالةُ الجِيلِ الّتي تَقَعُ فيه ونَماذِجُ لها في أكابِرِ الرُّسُلِ)

* [ب وج] يُؤَيِّدُ اللّهُ الرُّسُلَ بمُعْجِزاتٍ غريبةٍ مِن نَوْعِ العملِ أوِ الفَنِّ الّذي يَنْبُغُ فيه أهلُ جِيلِهم، ولكنّه ليسَ مِثْلَه مِن حيثُ الإمكانُ عادةً، فأهلُ مِصْرَ لَمّا نَبَغُوا في السِّحْرِ أَيَّدَ اللّهُ سيِّدَنا موسى بالعصا الّتي تَلَقَّفُ ما

صَنَعُوا؛ لِيَعْلَمُوا أنّ السِّحْرَ لا يَصِلُ إلى هذه الدّرجةِ، وإنّما هذه مُعْجِـزةٌ مِـن اللّـهِ، كما أنّ أهلَ زَمَنِ سيِّدِنا عيسى لمّا نَبَغُوا في الطِّـبِّ أَيَّـدَه بإِحْيـاءِ المَـوْتَى وإِبْراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ وخَلْقِ الطَّيْرِ مِـن الطِّـينِ؛ لِيَعْلَمُـوا أنّ الطِّـبَّ مهـما نَبَغُوا فيه لا يَصِلُ إلى هذه الدّرجةِ، وإنّما ذلك مُعْجِزةٌ لِسيِّدِنا عيسى.

(أَعْظَمُ مُعْجِزاتِ سيِّدِنا محمّدٍ ﷺ)

* [د] لا شَكَّ أنّ أَعْظَمَ مُعْجِزاتِ سيِّدِنا محمّدٍ ﷺ : القرآنُ الحكيمُ، وقد كانـتِ العَـرَبُ إذْ ذاكَ تَتَبـارَى وتَتَفـاخَرُ في أسـواقِها ومَواسِـمِها وحَفَلاتِهـا بالبَلاغةِ واللِّسانِ، فأَيَّدَ اللّـهُ سيِّدَنا محمّدًا ﷺ بالقرآنِ الّذي لم يَسْتَطِعِ العَرَبُ أن يُجارُوه، ولا أن يَأْتُوا حتّى بسُورةٍ واحدةٍ قصيرةٍ مِـن مِثْلِـه؛ لِيَعْلَمُـوا أنهـا مُعْجِزةٌ خارِقةٌ لِسيِّدِنا محمّدٍ صلّى اللّـهُ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّم.

فالقرآنُ مُعْجِزةٌ مِن نَواحٍ كثيرةٍ :

[١] (مِنها) : بلاغةُ الأُسْلوبِ إلى درجـةٍ لا يَسْـتَطِيعُ أن يُحاكِيَهـا البَشَرُ : كقولِه تعالى : ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَـاةٌ﴾ [البقـرة : ١٧٩]، فقـدِ اجْتَمَعَـتْ حكـماءُ العَرَبِ وبُلَغاؤُهم على أن يَأْتُوا بحكمةٍ في هذا الموضوعِ، فاتَّفَقُوا على قولِهم : «القَتْلُ أَنْفَى لِلقَتْلِ»، فجاءَ القرآنُ بـما أَشَرْنـا إليـه مـعَ البَلاغـةِ والاِخْتِصـارِ والشُّمولِ، فمَسَخَ(١) قَوْلتَهم، ومِثْلُ هذا كثيرٌ.

---

(١) (فمسخ) يقال : «مَسَخَه مَسْخًا» : حول صورته إلى أخـرى أقـبح، ومنـه يقال : «مسخه اللـه قردا». اهـ

[٢] (ومِنها) : اشْتِمالُه على كثيرٍ مِن دَقائِقِ العُلومِ والفُنونِ : كقولِه تعالى في الطِّبِّ : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف : ٣١]، وكقولِه في الهَيْئةِ والجُغْرافِيا : ﴿وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل : ٨٨]، وقولِه في كُرَوِيّةِ الأرضِ : ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ﴾ [الزمر : ٥]، وكقولِه في انْقِطاعِ الهَواءِ إلى مَسافةٍ معلومةٍ فوقَ الأرضِ : ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام : ١٢٥].

[٣] (ومِنها) : إِخْبارُه بكثيرٍ مِن الغَيْبيّاتِ : كقولِه قبلَ أن يَنْتَصِرَ الرّومُ على الفريقَيْنِ : ﴿الم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ *﴾ [الروم : ١ - ٤]، وكقولِه : ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح : ٢٧].

ومِن المعلومِ : أنّ كلَّ نبيٍّ أو رسولٍ حينَ يُظْهِرُ اللّهُ المُعْجِزةَ على يدِه بين أبناءِ الجِيلِ المُرْسَلِ إليهم إنّما يَتَّحداهم بها ويَجْعَلُها دليلًا على صِدْقِ دعواه وتأييدِ اللّهِ له بهذا، ولهذا قالَ العلماءُ : إنّها بمَثابةِ قولِه تعالى : «صَدَقَ عبدي فيما يُبَلِّغُه عنّي».

(وصولُ خَبَرِها إلينا بالتَّواتُرِ القَطْعيِّ)

[هـ] إنّ المُعجِزاتِ حينَ يُوقِعُها الأنبياءُ والرُّسُلُ إنّما تَقَعُ في مَشْهَدٍ مِن النّاسِ وبين خَلْقٍ كثيرٍ، ولهذا فهُم يَنْقُلُونها إلى مَن لم يَحْضُرْ، ويَنْتَشِرُ خَبَرُها

بسُرعةٍ، ويُبَلِّغُ الشّاهِدُ الغائِبَ عنها، فتَصِلُ إلى الأَجْيالِ المُتأخِّرةِ عن طريقِ التَّواتُرِ القَطْعِيِّ الّذي لا يَحْتَمِلُ الشّكَّ في حدوثِها.

خُذْ -مَثَلًا- : القرآنُ الكريمُ، وَصَلَ إلينا كما هو وكما أُنْزِلَ، طَبْقةً بعدَ طَبْقةٍ حتّى الآنَ، فقد تَلَقّاه عَشَراتُ الأُلوفِ مِن الصّحابةِ عنِ النّبيِّ صلّى اللّهُ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّم، وتَلَقّاه أضعافُ هذا العَدَدِ مِن التّابعين عنهم، وتَلَقّاه تابِعُو التّابِعين عنِ التّابِعين، وهكذا كلُّ جِيلٍ لاحِقٍ عنِ الجِيلِ السّابِقِ، حتّى جِيلِنا هذا، ومِن هنا حَكَمَ العلماءُ بكفرِ مَن أَنْكَرَ ولو حَرْفًا واحدًا مِن القرآنِ العظيمِ.

***

﴿(الدّرسُ الحادي والعِشْرُون)﴾

انْشِقاقُ القَمَرِ كمُعْجِزةٍ لِسيِّدِنا محمّدٍ

-صلّى اللّـهُ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّم-

* العَناصِرُ :

[١] ثُبوتُ ذلك بالقرآنِ؛ قالَ تعالى : ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَـقَّ الْقَمَـرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر : ١-٢].

[٢] مُشاهَدةُ سُكّانِ الأماكِنِ المُوافِقةِ في الدّرجةِ لِأُفُقِ مَكّةَ، ومنهم بعضُ فِرَقِ الصِّينِ الّذين لا يزالون يُؤَرِّخُون بذلك الإِنْشِقاقِ، ومِن المعلومِ أنه غـيرُ مَرْئِيٍّ لجميعِ سُكّانِ الكُرَةِ الأَرْضيّةِ.

[٣] عدمُ مُلازَمتِه امْتِناعَـه هَيّـأَه لِامْتِناعِـه عَقْـلًا؛ لِأنّ المُعْجِـزةَ لا تكـونُ مُعجِزةً إلّا إذا كانت خارِقةً كهذه، وإلّا فليستْ مُعْجِزةً.

[٤] عدمُ الِالْتِفاتِ إلى الرِّوايةِ الضّعيفةِ الّتي تَـذْكُرُ أنّ القَمَـرَ دَخَـلَ مِـن كَمِّه -صلّى اللّـهُ عليـه وآلِـه وصـحبِه وسـلَّم-، وخَـرَجَ مِـن الكَـمِّ الآخَـرِ لِتَناهيها في الضَّعْفِ.

* * *

﴿(الدّرسُ الثّاني والعِشْرُون)﴾

* العَناصِرُ : [أ] حكمُ قتلِ القاتِلِ، [ب] حكمُ مُرْتكِبِ الكبيرةِ، [ج] تـأثيرُ المُؤثِّراتِ الّذي تَحْتَوِي عليه العَناصِرُ.

(حكمُ قتلِ القاتِلِ)

[أ] يقولُ أهـلُ السُّـنّةِ في قتـلِ القاتِـلِ : أنـه انْقَضَى أَجَلُـه وإن لم يُقْتَـلْ، ودليلُهم قولُه تعالى : ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَهُمُ اللَّـهُ نَفْسًا إِذَا جَـاءَ أَجَلُهَـا﴾ [المنافقون : ١١]، وقولُه تعالى : ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْـتَقْدِمُونَ﴾ [يونس : ٤٩].

والقاتِلُ يُقْتَلُ؛ لِأنّ القاتِلَ آثَرَ نفسَه بالحياةِ.

أمّا المُعْتزِلةُ فيَحْكُمُون بأنـه حَـرَمَ أجلَـه، أي : أنـه لـو لم يُقْتَـلْ لِعـاشٍ، ويُفرِّقُون بينَ الموتِ بالقَتلِ وغيرِه.

(حكمُ مُرْتكِبِ الكبيرةِ)

[ب] [١] وأهلُ السُّنّةِ يقولون في مُرْتكِبي الكبيرةِ : أنه مُسْلِمٌ عاصٍ.

[٢] والخَوارِجُ يَحْكُمُونَ : بأنه كافِرٌ، ومِن الأَدِلّةِ الّتـي اسْـتَدَلُّوا بها قـولُ النّبيِّ ﷺ : «لا يَزْنِي الزّاني حينَ يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ».

[٣] وقالَ المُعْتزِلةُ : إنّه بينَ الكُفْرِ والإسلامِ.

وليسَ فيما قالَه الأخيرانِ دليلٌ يُلْتَفَتُ إليه، بينَما تَجِدُ كثيرًا مِن الآياتِ والأحاديثِ تُؤَيِّدُ أهلَ السُّنّةِ، ولو قُلْنا بقولِ الخَوارِجِ والمُعْتزِلةِ لم نَجِدْ مُسْلِمًا على وجهِ الأرض إلّا ما نَدَرَ.

(تأثيرُ المُؤَثِّراتِ الّذي تَحْتَوِي عليه العَناصِرُ)

[ج] في مذهبِ أهلِ السُّنّةِ : أنّ المُؤَثِّرَ لا يَسْتَطِيعُ أن يُؤَثِّرَ إلّا بقدرةِ اللّهِ سبحانَه، فيَخْلُقُ التّأثيرَ عندَ المُباشَرةِ.

وفي مذهبِ المُعْتزِلةِ : تُؤَثِّرُ القُوّةَ الّتي أَوْدَعَها اللّهُ فيها حينَ التّأثيرِ، فيُودِعُ القَطْعَ في السِّكِّينِ، والإِحْراقَ في النّارِ، وغيرَهما.

ويقولُ الطَّبِيعيُّون : أنّ المُؤَثِّراتِ تُؤَثِّرُ بطبيعتِها، أي مِن حينِ خَلَقَها اللّهُ وهي تُؤَثِّرُ في العادةِ.

❊ ❊ ❊

﴿(الدّرسُ الثّالِثُ والعِشْرُون)﴾

كَلِمةٌ عامّةٌ حَوْلَ مُعْجِزاتِ سيِّدِنا محمّدٍ

-صلّى اللّـهُ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّم-

* لِلعُلماءِ المُحقِّقِينَ تآلِيفُ في مُعْجِزاتِ سيِّدِنا محمّدٍ صلّى اللّـهُ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّم، وتَعْدادُها :

(فمِنها) : نَبْعُ الماءِ مِن بينِ أَصابِعِه.

(ومِنها) : حَنِينُ الجِذْعِ(١).

(ومِنها) : إحياءُ المَوْتَى.

(ومِنها) : اسْتِماعُ الجِنِّ إليه ومُخاطَبَتُه لهم.

(ومِنها) : تكثيرُ الطَّعامِ القليلِ.

وغيرُ ذلك ممّا لا نُطِيلُ بذِكْرِه، وطَبْعًا أنه لا يُسْتَغْرَبُ ولا يُسْتَنْكَرُ أيُّ خارِقٍ لِلعادةِ على سيِّدِنا محمّدٍ صلّى اللّـهُ عليه وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم، بل ولا على

---

(١) (حنين الجذع) وهو ساق النخلة، وحديثه مشهور متواتر. اهـ قال بعضهم :

وأُلْقِيَ حتّى في الجماداتِ حُبُّهُ * فكانتْ لإِهْداءِ السّلام له تُهْدِي
وفارَقَ جِذْعًا كان يَخْطُبُ عندَهُ * فأنّ أَنِينَ الأُمِّ إذْ تَجِدُ الفَقْدا
يَحِنُّ إليه الجِذْعُ يا قومُ هكذا * أَمَا نَحْنُ أَوْلَى أنْ نَحِنَّ له وُجْدا
إذا كانَ جِذْعٌ لم يُطِقْ بُعْدَ ساعةٍ * فليسَ وفاءً أنْ نُطِيقَ له بُعْدا

أيِّ نبيٍّ آخَرَ ما دامَ ذلك في حُدودِ المُعْجِزاتِ، ويَلْزَمُنا الإيمانُ بذلك إذا ثَبَتَ بالأسانيدِ الصّحيحةِ.

وبالاِطِّلاعِ(١) على تاريخِ سيِّدِنا محمّدٍ صلّى اللّهُ عليه وآلِه وصحبِه وسلَّم مِن حِينِ نَشْأتِه وعلى امْتِيازاتِه وأخلاقِه العالِيةِ وتَواضُعِه وتَضْحِيتِه في خِدْمةِ الإنسانيّةِ وإنقاذِ العالَمِ وما امْتازَ به الدِّينُ الإسلاميُّ مِن تحكيمِ العقلِ وتمجيدِ العِلْمِ وفَرْضِ النِّظامِ ووجوبِ المُساواةِ في حِينِ أنّ الوَسْطَ الّذي نَشَأَ فيه وَسْطٌ مُنْحَطٌّ جاهِلٌ والبِيئةُ الّتي وُجِدَ فيها بِيئةٌ بَدَوِيّةٌ ساذِجةٌ- ومَنِ اطَّلَعَ على ما ذَكَرْنا عَرَفَ أنّ هذا كلَّه مِن عندِ اللّهِ، لا يَسْتَطِيعُ أن يأتِيَ به بَشَرٌ، وبوَحْيٍ مِن اللّهِ لا بمُجرَّدِ تفكيرٍ وجُهودٍ مبذولةٍ مِن سيِّدِنا محمّدٍ صلّى اللّهُ عليه وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم، بل لوِ اجْتَمَعَ المُتَخَرِّجون مِن أَكْبَرِ كُلِّيّاتِ العالَمِ المُتَمَدِّنِ لَما اسْتَطاعُوا أن يَبْتَدِعُوا دِينًا كالإسلامِ، ولا كِتابًا كالقرآنِ، ولا تعاليمَ كتعاليمِ سيِّدِنا محمّدٍ صلّى اللّهُ عليه وعلى آلِه وصحبِه وسلَّم، فكيفَ به وهو في ذلك العَصْرِ المُشارِ إليه.

* * *

---

(١) (وبالاطلاع) متعلق بقوله الآتي «عرف»، وفي نسخة: «وأما الاطلاع».

﴿(الدّرسُ الرّابعُ والعِشْرون)﴾

(حاجةُ البَشَرِ إلى الدِّينِ)

* الإِنسانُ اجْتِماعيٌّ بطبيعتِه، ولا بُدَّ لِلبَشَرِ مِن الاِخْتِلاطِ والتَّعاوُنِ والاِشْتِراكِ في نَواحِيهم الاِجْتِماعِيّةِ، وكما أنه مَيّالٌ بطبيعتِه إلى الأَنانِيّةِ وحُبِّ النّفسِ وإِشْباعِ غَرائِزِه بمُشْتَهَياتِه، وبما أنه كذلك فلا بُدّ له ولحفظِ حقوقِه المَعْنَويّةِ والمادِّيّةِ مِن قانونٍ سَماوِيٍّ يَخْضَعُ له ويَسِيرُ في مَنْهَجِ حياتِه الفَرْدِيّةِ والاِجْتِماعِيّةِ والوَطَنِيّةِ طِبْقًا له، وذلك القانونُ السّماويُّ هو : الدِّينُ.

* والإنسانُ بفِطْرتِه يُدْرِكُ بأنّ هُناكَ خالِقًا له ولهذا الكَوْنِ، لم يَخْلُقْه عَبَثًا، وأنه كما أَوْجَدَه في هذا العالَمِ الدُّنْيَويِّ قادِرٌ على أن يُعِيدَه مَرَّةً أخرى إلى العالَمِ الأُخْرَوِيِّ، فيَلْقَى جزاءَه بالنِّسبةِ لِتطبيقِ ذلك الدِّينِ الّذي وَضَعَه بواسطةِ رُسُلِه عليهم الصّلاةُ والسّلامُ وعلى آلهم.

* وبما أنّ البَشَرَ أيضًا مُختلِفون في أغراضِهم وأَذْواقِهم ومُيُولِهم وآرائِهم وفيما يَسْتَقْبِحون ويَسْتَحْسِنون، ويُجِيزُون ويَمْنَعُون فإنّ الدِّينَ هو الحَدُّ الفاصِلُ بينَهم عندَ وُقوعِ شيءٍ مِن ذلك الاِخْتِلافِ، والحُكْمُ العَدْلُ إذا تَنازَعَ البَشَرُ فيما بينَهم.

(القانونُ البَشَرِيُّ لا يُغْنِي عنِ القانونِ السَّماوِيِّ)

* إنّ القوانِينَ الّتي تَضَعُها السُّلُطاتُ البَشَرِيّةُ بدونِ أن تُراعِيَ فيها جانِبَ الدِّين -مهما بَلَغَتْ مِن الصَّرامَةِ- فإنّها لا تُؤَدِّي الغَرَضَ الاِجْتِماعيَّ

والفَرْدِيَّ مِن الدِّينِ؛ إذ مِن شأنِها أن لا تُطَبَّقَ إلّا بدافِعِ المُراقَبةِ والحِراسةِ والضَّغْطِ الخارِجيِّ، ذلك كلُّه لِعَدَمِ الوازِعِ الدِّينيِّ.

وهي دوامًا مُعَرَّضةٌ لِلاِخْتِراقِ، فإذا غَفَلَتْ تلك الرَّقابةُ أوِ انْعَدَمَتْ فإنّ الإنسانَ -الّذي لا يَرْدَعُه ضميرُه المُتَدَيِّنُ، وشعورُه بقُوّةِ رَبِّه، وخَوْفُه مِن اللّهِ، واعْتِقادُه بالثّوابِ والعِقابِ- سَيَنْتَهِزُ كلَّ فُرْصةٍ لِقضاءِ أغراضِه المادِّيّةِ والتّضحِيةِ بحقوقِ وحُرُماتِ غيرِه، ويُغَلِّبُ جانبَ الإباحِيّةِ كما هو مُشاهَدٌ في الأَفْرادِ والأُمَمِ المُلْحِدةِ.

* فلا بُدَّ إِذَنْ مِن الدِّينِ، ومِن غَرْسِ الرُّوحِ الدِّينيّةِ وتَرْبيةِ الوازِعِ الدِّينيِّ في البَشَرِ.

* * *

﴿(الدّرسُ الخامِسُ والعِشْرون)﴾

(الدِّينُ الإِسْلاميُّ)

* هو : الدِّينُ الّذي جاءَ به سيِّدُنا محمّـدٌ -صـلّى اللّــهُ عليـه وعـلى آلـه وصحبِه وسلّمَ- تَضَمَّنَه الكتابُ العزيزُ، والسُّــنّةُ الغَـرّاءُ، وعَقَلَـه أصـحابُه، وتابِعُوهم، والأئمّةُ المُهْتَدُون.

جاءَ هذا الدِّينُ لِتوحيدِ اللّـهِ وتنزيهِه وإبطالِ أُلُوهِيّـةِ أَيِّ معبـودٍ سِـواه، والخَلْقُ كلُّهم عَبِيدُه لا يَمْلِكونَ لِأنفسِهم ضَرًّا ولا نَفْعًا.

وبذلك تَرَقَّتِ العقولُ عن أن تَتَقَيَّدَ بأَوْهامِ الوَثَنِيّةِ، وتَحَرَّرَتِ الأفكارُ مِن الخضوعِ لِلمُعْتقَداتِ الباطلـةِ، وجـاءَ أهلُـه بعِبـاداتٍ -كالصّـلاةِ والصّـومِ والحجِّ- كلِّها خضوعٌ ودُعاءٌ وشعورٌ بسـلطانِ الأُلوهيّـةِ [ومـن يـذكرهم] برفعِ الإمْتِيازاتِ بين رفيعِهم ووضيعِهم، وأنّ الصّـلاةَ تَنْهَـى عـنِ الفحشـاءِ والمُنكَرِ، وفي الحجِّ نَواحٍ اجْتِماعيّـةٌ هامّـةٌ أيضًـا، وفي الصّـومِ فوائـدُ صِـحِّيّةٌ، واسْتِشْعارٌ بنِعَمِ اللّـهِ، أو بتَعَلُّمِ العلومِ، أو بالتَّخَلُّقِ بالأخلاقِ السّامِيةِ، ونَشْرِ الحضـارةِ والمَدَنِيّــةِ، والمُســاواةِ، والوَحْـدةِ العالَمِيّــةِ، واحْـترامِ الإنسـانيّةِ، والتَّسامُحِ.

ولهذا نَجِدُ القرآنَ والسُّنّةَ مملوءَيْنِ بالآياتِ والأحاديـثِ الّتـي تَـدْعُو إلى العِلْمِ، سواءٌ أكانَ دِينيًّا أوِ اجْتِماعيًّا أَمْ صِناعِيًّا، أم زِراعِيًّا : ﴿قُلْ هَلْ يَسْـتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر : ٩]، ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْـمًا﴾ [طه :

١١٤]، وفي الحديثِ : «اطْلُبُوا العِلْمَ ولَوْ بالصِّينِ»، وجَعَلَ تَعَلُّمَ الصّنائِعِ والحِرَفِ فرضًا مِن فروض الكفايةِ لِعِمارةِ العالَمِ.

ونَجِدُه أيضًا يَحُثُّ على الاِتِّحادِ والاِعْتِصامِ بحبلِ اللّهِ، فيقولُ : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران : ١٠٣]، ويقولُ في الحديثِ : «بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكارِمَ الأخلاقِ»، وفي الآيةِ الأخرى : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤].

وهكذا نَجِدُه دَعا إلى تَطبِيقِ كلِّ خُلُقٍ اجْتِماعيٍّ : كالصِّدْقِ، والوَفاءِ، والإِنْصافِ، ونَجِدُه جَعَلَ رُكْنًا مِن أركانِه الخمسة وهو الزّكاةِ لِإغاثةِ الإِنسانيّةِ مِن نَكَباتِ الفَقْرِ والحاجةِ والخرابِ على نِظامٍ سَنَّه، وإذا طُبِّقَ ذلك النِّظامُ اسْتطاعَ العالَمُ أن يَعِيشَ بواسطتِه عِيشَةً اجْتِماعِيّةً سعيدةً، بل إنّ رحمتَه تَعَدَّتْ إلى الحيَواناتِ، فيقولُ صاحبُه سيّدُنا محمّدٌ -صلّى اللّهُ عليه وعلى آلِه وصحبِه وسَلَّمَ- : «في كُلِّ كَبِدٍ حَرّاءَ أَجْرٌ»(١)، ويقولُ : «دَخَلَتِ امْرأةٌ مِن

(١) (في كل كبد حرى أجر) : متفق عليه في قصة الرجل الذي سقى الكلب العطشان، لكن بلفظ : «رطبة» بدل «حرى»، ورواه الطبراني في «الكبير» من حديث سراقة بن جعشم بلفظ : «في كل كبد حرى سقيتها أجر»، وفي رواية له : «في كل ذات كبد حرى أجر»، وأصله من حديث سراقة عند أحمد، وابن حبان، وابن ماجه، ورواه أبو يعلى الموصلي من حديث القاسم بن مخول السلمي عن أبيه قلت : «يا رسول الله الضوالّ ترد علينا هل لنا أجر أن نسقيها؟»، قال : «نعم في كل كبد حرى أجر»، وصححه ابن حبان، ورواه الإمام أحمد من حديث عمرو بن

بني إسرائيلَ النّارَ في هِرّةٍ حَبَسَتْها لا هي أَطْعَمَتْها ولا هي تَرَكَتْها تَأْكُـلُ مِـن خَشاشِ الأرضِ».

ثُمّ إنّه لِتَسامُحِه لا يُكَلِّفُ نفسًا إلّا وُسْعَها، ولا يُفَرِّقُ بين أحدٍ مِن الرُّسُلِ، ولا يُحَرِّمُ نكاحَ الكِتابيّةِ، ولا ذبيحةَ أهلِ الكتابِ.

***

(المُحرَّماتُ في الإسلامِ)

إنّ المُحرَّماتِ الّتي يُحَرِّمُها الدِّينُ الإسلاميُّ إنّما هي لِحِمايةِ [١] العقلِ [٢] والجَسَدِ [٣] والمالِ [٤] والعِرْضِ [٥] والدِّينِ، ولهذا سُنّ الحدودُ، وحُرِّمَ الرِّبا والقِمارُ اللَّذَيْنِ هما نوعانِ مِن أنواعِ نَهْبِ الأموالِ، وحُرِّمَ شُرْبُ الخَمْرِ، والزِّنا، ومُقدِّماتُه، والغِيبةُ، والنَّميمةُ، وكلُّ الأَوامِرِ الّتي يَأْمُرُ بها هي لِصلاحِ الفَرْدِ والمجموعِ رُوحِيًّا وجَسَدِيًّا، ولِإيجادِ الوَسائِلِ اللّازِمةِ لذلك.

أمّا الوَحْدةُ فإنّه يَسْعَى إلى وحدةِ العالَمِ كلِّه في اللّغةِ، وهي اللّغةُ العربيّةُ والعقيدةُ، وهي العقيدةُ الإسلاميّةُ والحكومةُ وهي الحكومةُ الإسلاميّةُ؛ لِيَجْنِيَ العالَمُ مِن وراءِ هذه الوحدةِ الخيرَ العميمَ.

شعيب عن أبيه عن جده : أن رجلا قال. اهـ تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«الكبد» يذكر ويؤنث، و«الحراء» : تأنيث حران، وهما للمبالغة، يريد أنها لشدة حرها قد عطشت ويبست من العطش، والمعنى : أن في سقي كل ذي كبد حرى أجرا. اهـ

وهكذا نَجِدُ -إذا تَأَمَّلْنا- أنّ الدِّينَ الإسلاميَّ هو دِينُ الفِطرةِ الّتي فَطَـرَ اللّــهُ النّـاسَ عليهـا، والإنسـانُ بطبيعتِـه يَمِيـلُ إلى اعْتِناقِـه؛ لِسُـمُوِّ مَبادِئِـه وسُهُولتِها، وهو أَرْقَى الأديانِ السّالِفةِ عـلى الإطـلاقِ، ولا يَقْبَـلُ اللّــهُ دِينًـا سِواه ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران : ٨٥] ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللّٰـهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران : ١٩].

❊ ❊ ❊

﴿(الدّرسُ السّادِسُ والعشرون)﴾

مُقارَنةٌ بينَ الإسلامِ وبعضِ الأَدْيانِ الأُخْرَى

* إذا قارَنّا بينَ الدِّينِ الإسلاميِّ وبين غيرِه مِن الأَدْيانِ السّماوِيّةِ نَجِدُه يَمْتازُ عنها [١] بسُهولةِ مَبادِئِه، [٢] وبمُطابَقتِه [١] لِلعقلِ أَكْثَرَ، [٢] ولِلمَدَنِيّةِ الحديثةِ، ونَجِدُه صالحًا لِلعُصورِ الحديثةِ، ونَجِدُه يَعْتَنِي بتَغْذِيَةِ الرُّوحِ والجَسَدِ، وتهذيبِ العقلِ والجِسْمِ.

* بينَما نَجِدُ اليَهوديّةَ تَعْتَنِي بالمَصالِحِ الجَسَدِيّةِ والمادِّيّةِ أَكْثَرَ، والنَّصْرانِيّةَ تَعْتَنِي بالمَصالِحِ الرُّوحِيّةِ أَكْثَرَ، ونَجِدُ أنّ العقيدةَ المسيحيّةَ -وهي الدِّيانةُ الّتي تَعْتَنِقُها أَرْقَى أُمَمِ اليومَ حضارةً ومَدَنِيّةً- تقولُ بالتّثليثِ، أي : الأَقانِيمِ الثّلاثةِ، وهي : الأَبُ والاِبْنُ والأُمُّ، أي : أنّ عيسى -وهو الاِبْنُ- والأمّ -وهي مَرْيَمُ- واللّهُ هؤلاءِ ثالوثٌ مُقَدَّسٌ عندَهم، ومِن مجموعِه تكونُ الرُّبُوبيّةُ.

* كما أنّ بعضَ فِرَقِهم تقولُ : إنّ البابا هو خليفةُ عيسى في الأرضِ، فيُسْعِدُ ويُشْقِي، ويُحَلِّلُ ويُحَرِّمُ، ولا تُقْبَلُ توبةٌ إلّا بواسطتِه وبعدَ الاِعْتِرافِ له بكلِّ ذَنْبٍ صراحةً، بينَما الدِّينُ الإسلاميُّ لا يَجْعَلُ واسطةً بين العبدِ ورَبِّه.

وعندَهم لا تَصِحُّ الصّلاةُ إلّا في الكنيسةِ، بينَما الدِّينُ الإسلاميُّ لا يُخَصِّصُ موضعًا لِلصّلاةِ كما في الحديثِ : «جُعِلَتْ لِيَ الأرضُ مسجدًا وتُرابُها طَهُورًا».

* وعندَهم لا يُزادُ على زوجةٍ واحدةٍ، ولا يُمْكِنُ أن تُطَلَّقَ.

وهكذا إذا قارَنّا بين الإسلامِ وبين غيرِه مِن الأديانِ نَجِدُه أَرْقى الأديانِ وأَوْلاها بالخُلُودِ، وغيرُه منسوخٌ به، وهو خِتامُ الأديانِ المُتقدِّمةِ، وقد جَعَلَه اللّهُ مُناسِبًا لِأَرْقَى العُصورِ؛ لِأنّ ارْتِقاءَ الأَدْيانِ بقَدْرِ ارْتِقاءِ البَشَرِ وتَقَدُّمِهم.

* أمّا الأَدْيانُ الوَثَنِيّةُ والمَجُوسِيّةُ -المَبْنِيّةِ على الخُرافاتِ- فلا يُلْتَفَتُ إلى المُقارَنةِ بينَها وبينَ الأديانِ السَّماوِيّةِ كما هو واضِحٌ؛ لِأنّ بُطلانَها بَدِيهيٌّ.

* * *

﴿(الدّرسُ السّابعُ والعشرون)﴾

مُقارَنةٌ بينَ العَرَبِ قبلَ الإسلامِ وبعدَه

* كانتِ العَرَبُ قبلَ الإسلامُ أمّةً بَدَوِيّةً مُتَفَرِّقـةً سـاجِذةً[١] مُتنـاحِرةً[٢] مُتحارِبةً، وكلُّ قبيلةٍ تُحارِبُ القبيلةَ الأُخْرَى، وكلُّ بَطْـنٍ مِـن قبيلـةٍ يُحـارِبُ البَطْنَ الآخَرَ بأَدْوَنِ البَناتِ، ويَنْهَبُون الأموالَ، وليسَ لهم دِيـنٌ سِـوَى عِبـادةِ الأَصْنامِ، وليستْ لهم حكومةٌ ولا نِظامٌ ولا مَدَنِيّةٌ، هذا مِن ناحِيةِ المجموعِ.

أمّا مِن ناحِيةِ الأفرادِ فإنّ الواحدَ لا تَأْمَنُه على عِقالِ بعيرٍ ولا يَرْدَعُه شيءٌ عنِ الظُّلْمِ والبَغْيِ، ولا يَعْتَقِدُ بالبَعْـثِ، فجـاءَ الإسـلامُ، وقَلَـبَهم بسَـنواتٍ معدودةٍ إلى أُمّةٍ مُجتمِعةِ الشَّمْلِ مُتّحِدةِ القُوَى، تَدِينُ بالإسـلامِ، ولهـا دسـتورٌ عظيمٌ وهو الكتابُ والسُّنّةُ، ولها حكومةٌ يَرْأَسُها رسولُ اللّـهِ صلّى اللّـهِ عليه وآله وصحبِه وسَلَّمَ، ثُمّ خُلَفاؤُه، واسْتَوْلَتْ على أَقْوَى أُمَمِ الأرضِ وأرقاهـا وقتَ ذاك، ونَبَغَ فيهم رِجالُ العَدالةِ والحَضارةِ والقِيـادةِ أمثـالُ عـليٍّ وعُمَـرُ وخالِدٌ وسَعْدٌ وقُتَيْبةُ وطارِقٌ وغيرُهم.

---

(١) (ساذجة) «الساذج» -بفتح الـذال وكسرهـا- : الخـالص غـير المشـوب وغير المنقوش، وهي «ساذجة»، يقال : «حجة ساذجة» : غير بالغـة، وهـي معربـة فارسيته : «ساده». اهـ معجم وسيط [س ذ ج].

(٢) (متناحرة) يقال : «تناحر القوم في القتال» : تقاتلوا أشد قتال. اهـ معجـم وسيط [ن ح ر].

وانْتَشَرَ الإسلامُ وعَمَّتْ حضارتُه أكثرَ معمورٍ مِن الكُرَةِ الأَرْضيّةِ، ودَخَلَ فيه شَتّى الأُمَمِ مِن فُرْسٍ ورُومٍ وكُرْدٍ وهُنودٌ وتُرْكٌ وبَرْبَرٌ وغيرُهم، وبَلَغَتْ فتوحاتُهم إلى أَواسِطِ فَرَنْسا غَرْبًا، وأقاصِي الهِنْدِ والصِّينِ شَرْقًا، وجِبالِ طُورُوسَ(١) شِمالًا، وأَواسِطِ إِفْريقِيا بلادِ النّوبةِ جَنُوبًا.

* وقد رَبَطَ الإسلامُ هذه الأُمَمَ برابطتِه وجَمَعَهم بجماعتِه، ومَدَّهم بوَطَنِيّتِه قُرونًا عديدةً، وأَصْبَحُوا أَسْيادَ العالَمِ إلى عَهْدٍ قريبٍ، ثُمّ لَمّا حَدَثَ التَّفَرُّقُ بين المُسلِمين، وبَدَّلُوا جامعتَهم الإسلاميّةَ بقَوْمِيّاتٍ ووَطَنِيّاتٍ، وتَفَرَّقُوا شذر مذر، وضَعُفَتْ عقيدتُهم الإسلاميّةُ، ونَبَذُوا أَوامِرَ الإسلامِ وتعاليمَه وأخلاقَه- تَبَدَّلَ عِزُّهم إلى ذُلٍّ، ونَعيمُهم إلى بُؤْسٍ، واسْتَعْمَرَتْهم الأُمَمُ الأَجْنَبِيّةُ، وأَمْسَوْا في هذه الحالةِ الّتي يَئِنّون(٢) منها، وإلى اللّهِ المُشْتَكَى، ولكن لا تَخْلُو البِلادُ الإسلاميّةُ مِن رِجالٍ يَسْعَوْن لِاسْتِرْجاعِ مَجْدِ الإسلامِ ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللّٰهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠].

* * *

---

(١) (طوروس) Toros، وهي: سلسلة جبال كلسية في الأناضول جنوبي تركيا بين قيليقية وكبدوقية، أعلى قممها ألاداغ ٣،٧٣٤ م. اهـ «منجد في الأعلام» [ص ٣٥٩].

(٢) (يئنون) بكسر الهمزة وتشديد النون، وبابه «ضرب يضرب»، يقال: «أنّ المريضُ أنّا»: إذا تأوه.

﴿(الدّرسُ الثّامِنُ والعِشْرُون)﴾

دَفْعُ الشُّبْهةِ الّتي يُورِدُها أعداءُ الإسلامِ[1] عليه

[١] (الرِّقُّ في الإسلامِ)

* جاءَ الإسلامُ والرِّقُّ مُسْتباحٌ بينَ الأُمَمِ -ومنها الأُمّةُ العَرَبِيّةُ-، ومِن أعظمِ الصُّعوباتِ والمَشَقّاتِ عليها أن يُحْظَرَ[2] الرِّقُّ ابْتِداءً؛ إذ يُؤَدِّي ذلك إلى عدمِ اعْتِناقِ الإسلامِ وتَوَقُّفِ انْتِشارِه باديَ ذي بَدْءٍ، لهذا عَمَدَ[3] الإسلامُ إلى حَصْرِ الرِّقِّ، ثُمّ مَحْوِه[4] تدريجيًّا، فحَصَرَه في سببٍ واحدٍ، وهو الكُفْرُ، وبعدَ ذلك[5] جَعَلَ العِتْقَ مِن أعظمِ القُرُباتِ، وجَعَلَه واجبًا في الكَفّاراتِ.

* وذَهَبَ كثيرٌ مِن العلماءِ ومِن الصّحابةِ -ومنهم سيّدُنا عمرُ بْنُ الخَطّابِ رضي اللّهُ عنه- إلى وجوبِ مُكاتَبةِ العبدِ إذا طَلَبَها مِن سَيِّدِه.

* * *

---

(١) (التي يوردها أعداء الإسلام) من المستشرقين وغيرهم.

(٢) (يحظر) أي يمنع، وفي النسخ: «يحضر» بالضاد بدل الظاء.

(٣) (عمد) أي قصد، وبابه: «ضرب يضرب».

(٤) (ثم محوه) بالجر عطف على «حصر»، يقال: «محا الشيء محوا» إذا أذهب أثره، وفي بعض الطبعات: «ثم مهده» وليس بصحيح.

(٥) (وبعد ذلك) أي الحصر المذكور.

[٢] (مُعامَلةُ الأَرِقّاءِ في الإسلامِ)

* وما دامَ الإنسانُ رقيقًا فعلى سيِّدِه أن يُطْعِمَه، وأن يَسْقِيَه، وأن لا يُكَلِّفَه مِن العملِ ما لا يُطِيقُ، وأن لا يُؤْذِيَه، بل أَوْصَى رسولُ اللّهِ ﷺ بأن يُطْعِمَه ممّا يُطْعِمُ، وأن يُكْسِيَه ممّا يَكْتَسِي.

فمُعامَلةُ الرِّقِّ في الإسلامِ مُجَرَّدُ خِدْمةٍ، ليسَ فيها ما يُرْهِقُ مِن الأعمالِ، ولا ما يُسيءُ مِن المُعامَلةِ، وإذا كانتِ الحكومةُ الأُوْرُبيّةُ تَمْنَعُ رِقَّ الأَفْرادِ فإنّها تَسْتَعْبِدُ أُمَمًا بأَسْرِها، على أنّ الإسلامَ يَسْعَى إلى حَسْمِ الرِّقِّ بالتّدريجِ كما قَدَّمْنا.

* * *

﴿(الدّرسُ التّاسِعُ والعِشْرُون[1])﴾

[٣] (المرأةُ في الإسلامِ)

* جَعَلَ اللّهُ المرأةَ شَرِيكَةً لِلرَّجُلِ في إحياءِ الحياةِ، وأَمَرَها بتَعَلُّمِ العلومِ، وأباحَ لها مُباشَرةَ مُختلِفِ الصِّناعاتِ والحِرَفِ والتِّجارةِ، وجَعَلَ لها الحُرِّيّةَ في ذلك كالرَّجُلِ.

أمّا حياتُها العائِليّةُ فقد وَزَّعَها بينَهما، وأَعْطَى كلًّا ما يُلائِمُ قُواه وتكوينَه الجَسَدِيَّ والعقليَّ، وجَعَلَ التّوجيهَ والرِّئاسةَ لِلرَّجُلِ؛ لِأنّ اسْتِعْدادَه لذلك أَتَمُّ، ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الّذي عَلَيْهِنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلْتَقْضِ المرأةُ مُعْظَمَ أوقاتِها بالمَنْزِلِ، وهي أَلْيَقُ بذلك وأَوْلَى؛ لِأنّ أطوارَ حياتِها حَمْلٌ، فوِلادةٌ، ونِفاسٌ، فرَضاعٌ، فحَضانةٌ، وعلى الرَّجُلِ القِيامُ بأَعْباءِ النَّفقاتِ والمصاريفِ كلِّها، ولهذا فلا يُسْتَغْرَبُ أن يكونَ لِلرَّجُلِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ في المِيراثِ.

[٤] (الطّلاقُ)

وقد نَفَّرَ الإسلامُ مِن الطّلاقِ وجَعَلَه بيدِ الرَّجُلِ عندَ الاِلْتِجاءِ إليه؛ لِأنه يَدْفَعُ المَهْرَ والنَّفَقَةَ، فكانَ في يدِه الطّلاقُ، ولو كانَ بيدِ المرأةِ لَابْتَزَّتْ أموالُ الرِّجالِ باسْتِلامِ المُهورِ والنَّفَقاتِ منهم، ثُمّ تطليقِهم ورَمْيِ أولادِهم

---

(١) (الدرس التاسع والعشرون) في دفع الشبهة التي يوردها أعداء الإسلام عليه، فهو تتمة للدرس الذي قبله.

خصوصًا إذا أُوتِيَتْ حَظًّا مِـن الجَـمالِ، ويَتَرَتَّـبُ عـلى هـذا أضرارٌ اجْتِماعِيّـةٌ كبيرةٌ، أمّا الرَّجُلُ فهو المسؤولُ قبلَ كلِّ شيءٍ لِلزّوجـةِ، وهـو المسـؤولُ بعـدُ عنِ الصَّرْفِيّاتِ العائِلِيّةِ، وهذا ما يَمْنَعُه عنِ اسْتِعْمالِ حَقِّه في الطّلاقِ إلّا قليلًا لِما يَتَرَتَّبُ على ذلك مِن خَسائِرَ وتَبِعاتٍ.

[٥] (تَعَدُّدُ الزّوجاتِ)

* أباحَ الإسلامُ تَعَدُّدَ الزّوجاتِ لِأسبابٍ :

[١] (مِنها) : أنّ النِّساءَ أَضْعافُ الرِّجالِ الّذين هم عُرْضةٌ لِفناءِ الحُـروبِ ومُلاقاةِ الأخطارِ.

[٢] (ومِنها) : طَلَبُ انْتِشارِ النَّسْلِ وتَكاثُرِه كما تُشَجِّعُه بعضُ الحكوماتِ وشعوبُها، ولا يُمْكِنُ إلّا بتَعَدُّدِ الزّوجاتِ، ومعَ ذلك فقد وَضَعَ نِظامًا لِلتَّعَدُّدِ أَهَمُّ قواعدِه : اسْتِطاعةُ العَدْلِ بين الزّوجاتِ، وأَمْرُ مَن خافَ أن لا يَعْـدِلَ أن يَقْتَصِرَ على واحدةٍ فقط؛ قال تعالى : ﴿فَـإِنْ خِفْـتُمْ أَنْ لَا تَعْـدِلُوا فَوَاحِـدَةً﴾ [النساء : ٣].

قالَ بعضُ علماءِ الإسلامِ الاِجْتِماعيِّـين : وهـذا الخـوفُ واقِـعٌ لا مَحالـةَ، فالتَّعَدُّدُ طَبْقَ تعليمِ الإسلام قَلَّ أن يَسْتَطِيعَ القِيامَ به أحدٌ.

* ومِن الغريبِ الّذي تَظْهَرُ به أسرارُ الإسلامِ : أنّ جَمْعيّاتٍ مِـن النِّسـاءِ في أُورُبا الغربيّةِ أَصْبَحْنَ اليومَ يُطالِبْنَ بمُشـارَكةِ المُتزوِّجـاتِ في أزواجِهـنّ؛

لِقِلّةِ الرِّجالِ بسببِ الحربِ العالَمِيّةِ الأخيرةِ، ومعنى هـذا طَلَـبُ تنفيـذِ تَعَـدُّدِ الزّوجاتِ، أي : أن يُصْبِحَ الرَّجُلُ زوجًا لِعِدّةِ نِسْوةٍ كما يُجِيزُ الإسلامِ.

❊ ❊ ❊

﴿(الدّرسُ الثّلاثُون)﴾

(كَراماتُ الأَوْلياءِ)

* «الكَراماتُ» : جمعُ «كَرامةٍ»، وهي -كما يُؤْخَذُ مِن اسْمِها- : ما يُظْهِرُه اللّهُ على يدِ وليٍّ -وهو : العارِفُ باللّهِ المُقرَّبُ لديه- مِن الخَوارِقِ إِكْرامًا له.

وقد اخْتَلَفَتِ الفِرَقُ في وجوبِ التّصديقِ بأصلِ الكَراماتِ : فأكثرُ الأشاعِرةِ يقولُون به، وأَنْكَرَ المُعْتزِلةُ وقوعَ الكراماتِ إلّا القليلَ منهم.

وأدلّةُ الأوّلِين مِن القرآنِ : قِصّةُ سيِّدتِنا مريمَ : ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم : ٢٥]، وقِصّةُ آصَفَ بْنِ بَرْخِيا : ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل : ٤٠]، وقِصّةُ أصحابِ الكهفِ.

ولكنَّ الآخَرين يَرُدُّون هذا ما عدا قِصّةَ أصحابِ الكهفِ ممّا وَقَعَ في عهدِ الأنبياءِ، ولا عِلْمَ لنا بما لابَسَ ذلك العهدَ مِن أحوالِهم وشُؤونِهم، ويُعَدُّ ذلك مِن مُعْجِزاتِهم، وأمّا قِصّةُ أصحابِ الكهفِ فقد حكاها كآيةٍ مِن آياتِه في خَلْقِه.

ومهما يكنْ فلا يَخْتَلِفُ أحدٌ في جوازِ وقوعِ الخَوارِقِ على يدِ غيرِ الأنبياءِ إلّا أنها تَخْتَلِفُ باخْتِلافِ مَن تَظْهَرُ على أيديهم كما تَكَلَّمْنا عن ذلك عندَ ذِكْرِ المُعجِزاتِ، والّتي تَظْهَرُ على يدِ الوليِّ هي : الكرامةُ، وكَمْ أَكْرَمَ اللّهُ أولياءَه وأَحْبابَه بكثيرٍ مِن الكراماتِ ممّا نَطَقَتْ به السُّنّةُ على الصّحابةِ رضي اللّهُ

عنهم، ومِمّا تَواتَرَ فيما بعدُ تَواتُرًا قَطْعِيًّا لا شَكَّ فيه ولا مِراءَ، وكَمْ شُوهِدَ الكثيرُون ممّن نَشَأَ على الإسْتِقامةِ وحُسْنِ السِّيرةِ ونَقاءِ السّريرةِ يُظْهِرُون الكَراماتِ الخارِقةَ.

ومعَ هذا فلا يَلْزَمُنا أن نُصَدِّقَ بكرامةٍ مخصوصةٍ، اللّهمّ إلّا إن وَرَدَتْ في السُّنّةَ، وليسَ لَنا بعدُ أن نَتَسَرَّعَ ونَتَطَرَّفَ : فنَذْكُرَ كلَّ كرامةٍ، ونَسْتَخِفَّ بأولياءِ اللّهِ والمُقرَّبين لَدَيْه، بينَما نُصَدِّقُ ونُسَلِّمُ بالغَرائِبِ والعَجائِبِ الّتي تأتي عن غيرِهم ممّا هو خارِقٌ لِلعادةِ.

* * *

﴿(الدّرسُ الحادِي والثّلاثُون)﴾

(السَّمْعِيّاتُ)

* وَرَدَ في القرآنِ العظيمِ وفي أحاديثِ النّبيِّ ﷺ كثيرٌ مِن الأُمُورِ لا يَسْتَقِلُّ العَقْلِ بفهمِها، وتُسَمَّى : «السَّمْعِيّاتِ».

ويَجِبُ الإيمانُ إجمالًا بجميعِ ما وَرَدَ في القرآنِ والحديثِ مِن السَّمْعِيّاتِ، وهذه جُمْلةٌ مِن السَّمْعِيّاتِ :

[١] الملائكةُ، ويَجِبُ الإيمانُ بوجودِهم فقط، ولا تَجِبُ معرفةُ أَحَدٍ منهم بالتّفصيلِ إلّا العَشْرُ المَشْهورُون(١).

[٢] الجِنُّ، وهم مُقابِلُ الإِنْسِ، ويَجِبُ الإيمانُ بوجودِهم فقط.

[٣] سؤالُ المَلَكَيْنِ لِلمَيِّتِ وإن لم يُقْبَرْ(٢).

[٤] عذابُ المَيِّتِ أو نعيمُه في البَرْزَخِ إلى البَعْثِ(٣).

---

(١) (إلا العشر المشهورون) قال الباجوري في «حاشيته على جوهرة التوحيد» [ص ٩٢] : «والجمع الذي يجب معرفته تفصيلا من الملائكة : [١] جبريل، [٢] وميكائيل، [٣] وإسرافيل، [٤] وعزرائيل، [٥] ورضوان خازن الجنة، [٦] ومالك خازن النار، [٧] ورقيب، [٨] وعتيد، فيكفر منكر شيء من ذلك، وأما [٩] منكر [١٠] ونكير فلا يكفر منكرهما؛ لأنه اختلف في أصل السؤال». اهـ

(٢) (وإن لم يقبر) كأن صلب أو غرق في البحر أو أكلته الدواب أو حرق حتى صار رمادا وذري في الريح، ولا يمنع من ذلك كون الميت تفرقت أجزاؤه. اهـ «تحفة المريد» [١١١/ ب].

(٣) (عذاب الميت) والمعذب البدن والروح جميعا باتفاق أهل الحق، وخالف

[٥] البَعْثُ، وهو : إحياءُ الموتى جميعِهم وإخراجُهم مِن قبورِهم بأَجْسادِهم وأرواحِهم إلى المَحْشَرِ.

[٦] اليَوْمُ الآخِرُ، وهو : يومُ القيامةِ وما فيه مِن الأَهْوالِ.

[٧] الحِسابُ لجميعِ المُكلَّفِين على جميعِ أعمالِهم.

[٨] أَخْذُ الصُّحُفِ باليَمِينِ أوِ الشِّمالِ.

[٩] المِيزانُ، ولا يَجِبُ البَحْثُ عن حقيقتِه.

[١٠] الصِّراطُ ومُرورُ النّاسِ جميعِهم عليه.

[١١] الحَوْضُ المَوْرُودُ، يَجِبُ الإيمانُ بوجودِه ووُرُودِ طائفةٍ مِن النّاسِ عليه.

[١٢] الجَنّةُ والنّارُ وما وَصَفَهما اللّهُ به ووجوبُ الخلودِ فيهما.

[١٣] الشّفاعةُ العُظْمَى لِلنّبيِّ محمّدٍ صلّى اللّهُ عليه وآلِه وصحبِه وسَلَّمَ.

[١٤] العَرْشُ(١).

محمد بن جرير الطبري وعبد الله بن كرام وطائفة فقالوا : المعذب البدن فقط ... اهـ «تحفة المريد» [١١١/ ب].

(١) (العرش) وهو جسم عظيم نوراني علوي، قيل : من نور، وقيل : من زبرجدة خضراء، وقيل : من ياقوتة حمراء، والأولى الإمساك عن القطع بتعيين حقيقته؛ لعدم العلم بها، والتحقيق أنه ليس كرويا، بل هو قبة فوق العالم ذات أعمدة أربعة تحمله الملائكة في الدنيا أربعة، وفي الآخرة ثمان لزيادة الجلال والعظمة في الآخرة رؤوسهم عند العرش في السماء السابعة، وأقدامهم في الأرض

[١٥] **الكُرْسِيُّ**[١].

[١٦] **واللَّوْحُ**[٢].

[١٧] **والقَلَمُ**[٣].

[١٨] **رُؤْيةُ اللّـهِ سبحانَه في الآخِرةِ.**

هذا ما يَسَّرَ اللّـهُ إلقاءَه مِن هذه الدّروسِ، والحمدُ لِلّـهِ أوّلًا وآخِرًا.

وصلّى اللّـهُ على سيِّدِنا محمّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعِين

السفلى، وقرونهم كقرون الوعل أي بقر الوحش ما بين أصل قرن أحدهم إلى منتهاه خمسمائة عام، وقيل: إنه كروي محيط بجميع الأجسام، وهذا خلاف التحقيق. اهـ «تحفة المريد» [١١٩/ ب].

(١) (الكرسي) وهو جسم عظيم نوراني تحت العرش ملتصق به فوق السماء السابعة بينه وبينها مسيرة خمسمائة عام كما نقل عن ابن عباس. اهـ «تحفة المريد».

(٢) (واللوح) وهو جسم نوراني كتب فيه القلم بإذن الله ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وهو يكتب فيه الآن على التحقيق من أنه يقبل المحو والتغيير. اهـ «حاشية الباجوري على الجوهرة» [ص ٢٩٦].

(٣) (القلم) وهو جسم عظيم نوراني خلقه الله وأمره بكتب ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، قيل: هو من اليراع وهو القصب. اهـ «تحفة المريد».

﴿فائدة﴾: وردت الأحاديث ببقاء الروح وعجب الذنب وأجساد الأنبياء والشهداء والعرش والكرسي والجنة والنار والحور العين ونحو ذلك، وقد نظم السيوطي ثمانية منها بقوله:

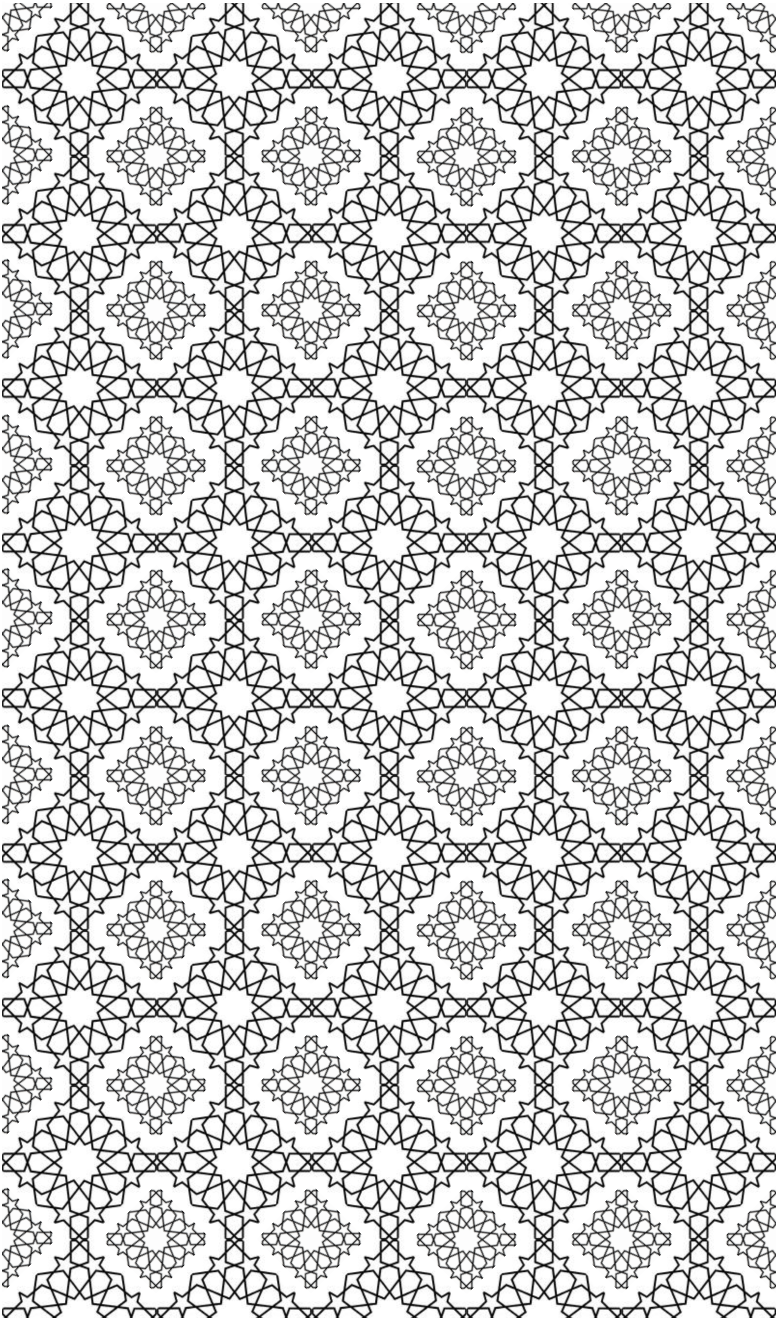
ثمانية حكم البقاء يعمها * من الخلق والباقون في حيز العدم

هي العرش والكرسي نار وجنة * وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم

فهرس دروس التوحيد

الـــمـــوضـــوع الصفحة

الوَحدَةُ الإسلامِيَّةُ



الوَحْدَةُ الإِسْلَامِيَّةُ [١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

* الحمدُ للّـه ربِّ العالمين، وصلّى اللّـهُ على سيِّدِنا محمّدٍ وآلـه وصـحبِهِ (وبَعْدُ) :

فإنّ لي واحدًا وثلاثِينَ دَرْسًا في عِلْمِ التّوحيدِ كُنْتُ أَلَّفْتُها وأَمْلَيْتُها عـلى كِبارِ طَلَبَةِ مَدْرَسةِ الأُخُوّةِ والمُعاوَنةِ بتريمَ حَضْرَمَوْتَ الـيَمَن قبـلَ أَكْثَـرَ مِـن نِصْفِ قَرْنٍ، رَكَّزْتُ فيها عـلى محَاسِـنِ الإِسـلامِ ودَفْـعِ الشُّـبَهِ الّتـي يُورِدُهـا أعداؤُه عليه[٢]، وقد نَفَعَ اللّـهُ بها كثيرًا مِـن الطُّـلّابِ والمُطَّلِعِـينَ عليهـا مِـن غيرِهم، ولِلّـهِ الحمدُ.

وفي هذه الأيّام اسْتَأْذَنَني بعضُ المُهْتَمِّينَ بأُمورِ المسلمين عامّـةً وبـالعلوم الشّرعيّةِ خاصّةً في تعميمِ نشرِها وطَبْعِها، فسَمَحْتُ لـه بـذلك، جَـزاه اللّـهُ خيرًا.

---

(١) ممن ألف في الوحدة الإسلامية : الأستاذ أحمد عارف الزين، سمى كتابه : «الوحدة الإسلامية الوحدة العربية»،

(٢) (ركزت فيها إلخ) أي في الدرس الثامن والعشرين وما بعده.

وقد رأيتُ أنّ مِن الواجبِ اليومَ أن أَضُمَّ إليها هذا المُلْحَقَ المُرْتَبِطَ بها والمُخْتَصَرَ بما قَلَّ ودَلَّ عن الوَحْدةِ الإِسْلاميّةِ ممّا تَدْعُو إليه حاجةُ المسلمين الاِجْتِماعِيّةِ في عَصْرِهم الحاضِرِ أكثرَ مِن أيِّ عَصْرٍ مَضَى حتّى لا يَسْتَمِرُّوا في الاِشْتِغالِ بالمُجادَلاتِ المَذْهَبِيّةِ والآراءِ العَقِيدِيّةِ (العقائِدِيّةِ)[1]، وبالتّالي إلى المُنازَعاتِ الّتي حَذَّرَهُم اللّهُ منها بقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

هذا التّحذيرُ البَليغُ الّذي صَوَّرَه اللّهُ لهم في أَخْطَرِ صورةٍ وأَعْظَمِ مَوْعِظةٍ لِيَتَّعِظُوا ويَتَبَصَّرُوا إلّا أنهم -معَ الأَسَفِ الشّديدِ- لا يَزَالُونَ يَتَنَازَعُون فيما بينَهم وهُمْ داخِلَ قَلْعَةِ الإِسْلام الّتي يُحيطُ بها الأعداءُ مِن كلِّ جانبٍ ويَسْتَهْدِفُونَها لِتَسْقُطَ في أيديهم.

وليسَ لهم مَناصٌ مِن هذا السُّقُوطِ إلّا بالاِعْتِصامِ بحَبْلِ اللّهِ كما قال تعالى في الآيةِ الأُخْرَى الّتي أَمَرَهم اللّهُ فيها بقُوّةٍ أن يَعْتَصِمُوا به وهي: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وحَبْلُ اللّهِ هو: دينُ الإسلامِ، ونَهاهم فيها أيضًا عنِ التَّفَرُّقِ لِتحقيقِ ذلك الاِعْتِصامِ بحبلِ اللّهِ المَتينِ.

وفي تَطْبيقِ كلٍّ مِن الأَمْرِ والنّهيِ مِن رَبِّهم مَنْجاةٌ لهم مِن سقوطِ قَلْعَتِهم في أيدي العَدُوِّ المُحيطِ بها.

---

(١) (العقيدية العقائدية)

أَرْجُو أن يكونَ هذا المُلْحَقُ المُنْصَبُّ على الوحدةِ الإسلاميّةِ والتّمهيدُ لها صوتًا مِن أصواتِ الدُّعاةِ المُخْلِصِينَ الّذين يُنَبِّهُونَ إخوانَهم المسلمين إلى هذا الخَطَرِ المُحْدِقِ بهم، وإلى طريقِ الوِفاقِ والاِتِّفاقِ فيما بينَهم، «ولَأَنْ يَهْدِيَ اللّهُ بكَ رَجُلًا واحدًا خيرٌ لك مِن حُمْرِ النَّعَمِ»، ولهذا يُمْكِنُ نَشْرُه مُسْتقِلًّا أيضًا عن الدّروس الّتي أَشَرْتُ إليها.

* * *

الدِّينُ الإِسْلاميُّ بطبيعتِه يَجْمَعُ ولا يُفَرِّقُ

فنَحْنُ المسلمِين جميعًا لَنا نبيٌّ واحدٌ، وهو : سيِّدُنا محمّدُ بْنُ عبدِ اللّـهِ بْنِ عبدِ المُطَّلِبِ العَرَبيُّ القُرَشيُّ الهاشِميُّ، ولَنا كتابٌ واحِدٌ وهو : القرآنُ العظيمُ الّذي لا يأتيه الباطلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِن خَلْفِه، ولَنا قِبْلَةٌ واحِدةٌ وهي : الكعبةُ المُعظَّمةُ في مكّة المُكرَّمةِ نَسْتَقْبِلُها كلَّ يومٍ وليلةٍ خمسَ مَرّاتٍ حينَ نُؤَدِّي صلواتِنا المفروضةِ وغيرِ المفروضةِ وفي كلِّ مُناسَبةٍ، ونَحُجُّ إليها كلَّ عامٍ.

وفي هذا التّوجيهِ مِن رَبِّنا لَنا إشارةٌ إلى أمرِه بأن يكونَ اتِّجاهُنا واحدًا دائمًا، فلا نَنْحَرِفُ ولا نَخْتَلِفُ، لهذا قالَ ﷺ : «مَن صَلَّى صَلاتَنا واسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنا وأَكَلَ ذَبِيحَتَنا فذلك المُسْلِمُ الّذي له ذِمّةُ اللّـهِ وذِمّةُ رسولِه فلا تُخْفِرُوا اللّـهَ في ذِمّتِه»(١).

ومُتَّفِقُون أيضًا على كلِّ ما هُو معلومٌ مِن الدِّينِ بالضّرورةِ سواءٌ كانَ مِن الأَوامِرِ أَمْ مِن النَّواهِي.

فلا اخْتِلافَ بينَ المَذاهِبِ والفِرَقِ الإِسْلامِيّةِ في هذه الأُسُسِ ولا في أصولِ دِينِهم الّتي يَرْجِعُون إليها كما قَدَّمْنا.

* * *

(١) (من صلى صلاتنا إلخ) رواه البخاري والنسائي.

الإِخْتِلافُ إنّما هُو في الفُروعِ

والاِخْتِلافُ بينَ المَذاهِبِ والفِرَقِ الإِسْلاميّةِ إنّما هو في الفروعِ والمَفاهيمِ، وهو شيءٌ لا بُدَّ منه؛ لأنه ناشِئٌ عنِ الاِجْتِهاداتِ والمَفاهِيمِ والاِسْتِنْباطاتِ الّتي يقومُ بها الأئمّةُ المُجْتهِدُون، فهو ضروريٌّ.

ولمّا وَجَّهَ رسولُ اللّهِ ﷺ مُعاذًا -رضيَ اللّهُ عنه- قاضيًا إلى اليَمَنِ سَأَلَه : «بماذا تَحْكُمُ بينَهم؟»، قالَ مُعاذٌ : «بما أَجِدُه في كتابِ اللّهِ، فإن لم أَجِدْه في كتابِ اللّهِ فبما أَجِدُه في سُنّةِ رسولِ اللّهِ، فإن لم أَجِدْ شيئًا أَجْتَهِدُ رَأْيِي».

وفي الحديثِ : «مَنِ اجْتَهَدَ وأصابَ فلَه أَجْرانِ، ومَنِ اجْتَهَدَ وأَخْطَأَ فلَهُ أجرٌ» : البُخاريُّ في «صحيحِه».

بل قيلَ : له أَجْرانِ أيضًا : أحدُهما : لِاجْتِهادِه، والآخَرُ : لِحِرْصِه على الحصولِ على الصّوابِ وإن أَخْطَأَه.

وكانَ العَهْدُ بعدَ وفاةِ رسولِ اللّهِ ﷺ في زَمَنِ الصّحابةِ والتّابعين وتابعِي التّابعين أن يَسْأَلَ المُسْلِمُ العادِي أوِ العامِّيُّ مَنْ يَعْرِفُه مِن علماءِ زمانِه، فيُفْتِيه بما يَراهُ ويَفْهَمُه مِن كتابِ اللّهِ وسُنّةِ رسولِ اللّهِ.

وكانَ أصحابُ رسولِ اللّهِ ﷺ بعدَ وفاتِه يَسْأَلُ بعضُهم بعضًا عمّا يَخْفَى عليه، ويُفْتِي العالِمُ منهم مَن هو أَقَلُّ علمًا في وقائعِ الأحوالِ، فكثيرٌ

منهم -رضي اللّهُ عنهم- لَيْسُوا بعلماءَ، وذَكَرُوا : أنّ المُتَصَدِّينَ[1] منهم لِلفُتْيا لا يَتَجاوَزُون أصابعَ اليدِ الواحدةِ أوِ اليَدَيْنِ.

ولم تُدَوَّنِ المذاهبُ إلّا في القَرْنِ الثّاني والثّالثِ لِلهجرةِ، ولم تَنْتَشِرْ إلّا فيما بعدَ ذلك بعَشَراتِ السِّنِينَ، وذلك بعدَ أن تَلَقَّى عن كلٍّ مِن المُجْتهِدِينَ علماءُ تَتَلْمَذُوا عليهم، ونَشَرَ أصحابُ كلِّ إمامٍ مَذْهَبَه.

ولمّا كانَ العلماءُ الشّرعيُّون المُخْتَصُّون البارِزون هم القُدْوةَ والأُسْوةَ لأهلِ زمانِهم ومكانِهم انْتَشَرَتِ الغالِبِيّةُ مِن المُتَمَذْهِبِين بالمَذاهبِ تبَعًا لذلك حيثُما أقامَ ورَحَلَ مُؤَسِّسُو تلك المذاهبِ، والطّبقةُ الأُولَى مِن علماءِ أصحابِهم، ثُمّ فيما بعدُ نَشَأَ التّوارُثُ المَذْهَبِيُّ، والاِنْتِسابُ إلى المذاهبِ جِيلًا بعدَ جيلٍ كما هو معلومٌ مِن تاريخِ التّشريعِ الإسلاميِّ.

وبما ذَكَرْتُه يُعْلَمُ أنّ هذا شيءٌ لا بُدّ منه أيضًا؛ لِأنّ السَّوادَ الأَعْظَمَ مِن المسلمين -وهم الّذين نُسَمِّيهم : «العامّةَ»- يَنْقُصُهُمُ الاِطِّلاعُ الكافي على أمورِ دِينِهم، وتَشْغَلُهم مَشاغِلُهم عنِ الوَعْيِ اللّازمِ لِأَسْرارِ الشّريعةِ الإِسْلاميّةِ وأحكامِها وقالَ عنهم العلماءُ :

«العامِّيُّ لا مَذْهَبَ له»

---

(١) (المتصدين) التعبير بـ«ـالمتصدين» واضح، ومعناه : أن غير المتصدين منهم للفتيا كثير.

ومعنى ذلك : أنه إذا صادف عملهم في العبادات والمعاملات أي مذهب من المذاهب الإسلامية صح ذلك منهم بشرط عدم تتبع الرخص من مذهب إلى مذهب، فيترك أصحاب المذاهب والفرق الإسلامية على ما هم عليه تبعا لأئمتهم وعلمائهم، وهذا هو التقليد الذي يعتنقه العوام.

وكل من اتصف بما ذكرته من عدم الاطلاع على الأحكام الشرعية يعد عاميا وإن كان عالما مبرزا ومثقفا كبيرا في علوم أخرى سواء كانت صناعية أم عسكرية أم طبية أم سياسية أم غير ذلك، ولكنهم كلهم جنود للإسلام مؤمنون به، ومن قلد عالما لقي الله سالما.

وروي عن الإمام الشافعي أنه قال ما معناه : «من عمل عملا تبع فيه إماما لم يعذبه الله عليه».

وقال الإمام مالك : «إن اختلاف العلماء رحمة من الله، من الله بها على هذه الأمة، كل يتبع ما صح عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله».

وقال أيضا للمنصور العباسي : «قد رسخ في قلوب أهل كل بلد ما اعتقدوه وعملوا به، ورد العامة عن مثل هذا عسيرٌ».

وقال يحيى بن سعيد الأنصاري وهو من كبار التابعين وعلمائهم : «أهل العلم أهل توسعة، وما برح المفتون يختلفون، فيحلل هذا، ويحرم هذا، فلا يعيب هذا على هذا، ولا هذا على هذا».

ولو ذهبنا نستقصي عمل الأئمة وأقوالهم في التوسعة والتيسير لطال بنا الكلام، وهو موجود في تراجمهم وطبقات مذاهبهم وغيرها[١]، والإسلام كله يسرٌ.

إن أئمة المسلمين المجتهدين جميعا يغترفون من ذلك المعين العذب معين الكتاب والسنة كما قدمنا، والشريعة الإسلامية أوسع وأعمق وأهدى من أن تنحصر في مذهب فلان أو في فريق فلان، وإنما هي كالبحر المحيط العذب الذي يغترف منه كل إمام، وكالشمس المشرقة التي يستضيء منها كل ذي عينين بصيرتين، ولهذا لا يجوز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما فيه خلاف بين العلماء سواء كان بين علماء المذاهب أم بين علماء المذهب الواحد كما سأبينه إن شاء الله في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

❊ ❊ ❊

(١) انظر كتاب «أدب الاختلاف في مسائل العلم» تحت اسم «صفحات من أدب الرأي» بقلم: محمد عوامة، فهو من خير ما كتب في هذا العصر ـ الحديث في موضوعنا هذا.

الاِخْتِلافُ بينَ المَذاهِبِ والفِرَقِ الإِسْلاميّةِ
ليسَ معناهُ : التَّباغُضَ والتَّنافُرَ، وإنّما يَلْزَمُ له الاِحْتِرامُ المُتَبادِلُ

من المعلوم بما بيناه من قبل من أن الاختلاف بين المذاهب والفرق الإسلامية في الفروع شيء ضروري أو شيء طبيعي إن صح التعبير : من المعلوم بمقتضى هذا أن ليس الاختلاف المشار إليه معناه التباغض أو التحاسد أو التنافر فضلا عن الشتائم والتقاتل والتناحر، وكيف يكون ذلك وقد قال الله تعالى : ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾ [الحجرات : ١٠].

وقال رسول الله ﷺ : «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم».

وقال ﷺ : «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

وقال ﷺ : «المسلمون كالبنيان يشد بعضه بعضا، وكالجسد الواحد، إذا شتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث التي تشتمل على الأدلة القطعية الصريحة بوجوب المحبة والاحترام والتعاون والوحدة بين المسلمين.

فعلى المسلم أن يطبق جميع ذلك مع جميع المسلمين؛ لأنه أصل من أصول الدين من أي المذاهب كانوا ومن أي الفرق كانوا، وأي مسلم ينطق بالشهادتين ويؤمن بما تضمنه الكتاب والسنة باعتقاده هو وبمقتضى مذهبه

هو لا يخرج عن دائرة الإسلام، وله كل حقوق المسلم، وبالمقابل عليه واجبات المسلم نحو أخيه المسلم.

وإضافة إلى ما تقدم من الأحاديث أورد لك ما أعلنه رسول الله ﷺ في حجة الوداع :

البيان العام الذي أعلنه رسول الله ﷺ في حجة الوداع عن حرمة المسلم

ذكر علماء الحديث وعلماء السير : أن رسول الله ﷺ لما ألقى خطبته البليغة العظيمة في حجة الوداع يوم النحر العاشر من ذي الحجة في السنة العاشرة بمنى سألهم أثناءها قائلا :

«أتدرون أي يومكم هذا؟ أتدرون أي شهركم هذا؟ أتدرون أي بلدكم هذا؟»، وهم يجيبون : «الله ورسوله أعلم»، ثم قال لهم : «فإن الله حرم عليكم دماءكم وأعراضكم وأموالكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا هل بلغت» يرددها مرارا.

وإنما مثل وشبه حرمة دماء وأعراض وأموال المسلمين بحرمة اليوم والشهر والبلد مع أنها أعظم حرمة من اليوم والشهر والبلد بناء على ما كانوا يعتقدون قبل الإسلام بأنها أعظم حرمة، فلا يفعلون فيها شيئا من انتهاك الدماء والأعراض والأموال دون سائر الأيام والشهور والبلاد.

هذا هو الإعلان الذي أعلنه رسول اللـه ﷺ في أكبر اجتماع للمسـلمين ي آخر حياته في حجة الوداع وقد حضرها أكثر من مائة ألف حاج.

وهناك أحاديث كثيرة صحيحة في عصمة دمـاء المسـلمين وأعراضـهم وأموالهم إلا بحقها، فلا أطيل بذكرها كما أن هناك أحاديث أيضا تبشر بأن من نطق بالشهادتين وهو مخلص فهو مسلم ومصيره الجنة، فإن كـان عاصـيا فأمره إلى اللـه : إن شاء عذبه إن لم يتب توبة صحيحية، وإن شاء غفر له وفي كلا الحالتين فمصيره الجنة كما ذكرت.

❊ ❊ ❊

قصيدةُ الإمامِ العلّامةِ

أَبِي بَكْرِ بْنِ عبدِ الرّحمنِ بْنِ شِهابِ الدِّينِ باعَلَوِي[١]

المُتوفَّى سنةَ (١٣٤١) هجريّةً

وقد وَجَّهَها إلى أعضاءِ نَدْوةِ العُلماءِ بالهندِ سنةَ (١٣٣١ هـ)، وهذه القصيدةُ تُعْطِينا صورةً صادِقةً لِما كان يقومُ به الدُّعاةُ إلى الوَحْدةِ الإسْلاميّةِ في العصرِ الماضي مِن أمثالِ هذا الشّاعرِ العلّامةِ، والسَّيِّدِ جمالِ الدِّينِ الأَفْغانِيِّ[٢]، والشّيخِ محمّد عبده[٣]، وفي عَصْرِنا الحاضرِ أيضًا لا يَزالُ كثيرٌ مِن علماءِ المسلمين يقومُون بها، ونَسْأَلُ اللّهَ لهم التّوفيقَ.

* قالَ ابْنُ شِهابٍ رحمه اللّهُ :

كَلِمٌ يُقَدِّمُها المُسيءُ الجَانِي (١)
لِذَوِي العَمائِمِ لا ذَوِي التِّيجانِ

نَفَثاتُ مَصْدُورٍ إلى مَنْ هُمْ بِها (٢)
أَدْرَى وأَحْرَى مِنْهُ بالتِّبْيانِ

ثُمّ قالَ :

(١) (الإمام العلامة أبي بكر إلخ) هو.

(٢) (والسيد جمال الدين الأفغاني) هو.

(٣) (والشيخ محمد عبده) هو.

هَبُّـــوا وأمـــرُ الكُـــلِّ شُـــورَى بيـــنَهمْ (٣)
والـــرّأيُ قبـــلَ شَـــجاعةِ الشَّـــجْعانِ

نَهَضُـــوا لِنَفْـــعِ المســـلمينَ بنَشْرِهـــا (٤)
عـــنهم بضِـــدِّ طَـــوارِقِ الحَـــدَثانِ

ثُمّ قالَ :

إنّ افْـــتِراقَ المســـلِمين أذاقَهُـــمْ (٥)
ضَـــيْمَ الهَضِـــيمةِ بعـــدَ عُظْـــمِ الشّـــانِ

وَهَنَـــتْ عَزائِمُنـــا وأَصْـــبَحَ هازِئًـــا (٦)
بخُمُولِنـــا الـــوَثَنِيُّ والنَّصْرـــانِي

فعَـــلامَ فُرْقَتُنـــا الّتـــي أَلْقَـــتْ بِنـــا (٧)
فِي هَـــوّةِ الإِهْمـــالِ والخِـــذْلانِ

ولِمَ التَّنـــافُرُ والتَّبـــاغُضُ بينَنـــا (٨)
والحِقْـــدُ وَهْـــيَ مَـــدارِكُ النُّقْصـــانِ

هـــا كُـــلُّ طائفـــةٍ مِـــن الإِسْـــلامِ مُـــذْ (٩)
عِنَـــةٌ بوَحْـــدةِ فـــاطِرِ الأَكْـــوانِ

وبـــأنّ ســـيِّدَنا الحبيـــبَ مُحَمَّـــدًا (١٠)

عَبْـــــدُ الإلـــــهِ رســـــولُهُ العَـــــدْنانِي

وإِمـــــامُ كُـــــلٍّ مـــــنهمُ في دِينِـــــهِ (١١)

أَخْـــــذًا ورَدًّا مُحْكَـــــمُ القُـــــرآنِ

فإلهُنـــــا ونبيُّنـــــا وكِتابُنـــــا (١٢)

لَمْ يَتَّصِـــــفْ بـــــالخُلْفِ فيهـــــا اثْنـــــانِ

والكَعْبَـــــةُ الْبَيْـــــتُ الحَـــــرامُ يَؤُمُّهـــــا (١٣)

قـــــاصِي الحَجـــــيجِ لِنُسْـــــكِهِ والـــــدّانِي

وصـــــلاةُ كُـــــلٍّ شَـــــطْرَها وزَكاتُـــــهُ (١٤)

حَـــــتْمٌ وصَـــــوْمُ الفَـــــرْضِ مِـــــن رَمَضـــــانِ

أَفَبَعْـــــدَ هـــــذا الْإِتِّفـــــاقِ[1] يُصـــــيبُنا (١٥)

نَـــــزْغٌ لِيَفْتِنَنـــــا مِـــــن الشّـــــيطانِ

وإنِ اخْتَلَفْنـــــا في الفُـــــروعِ فـــــذاكَ عَـــــنْ (١٦)

خَـــــيْرُ البَرِيّـــــةِ رحمـــــةُ المَنّـــــانِ

وحـــــديثُ تَفْـــــتَرِقُ النَّصـــــارَى والْيَهُـــــو (١٧)

(١) (الإتفاق) بقطع الهمزة للضرورة.

دُ وأُمَّتِـــــــــيْ فِرَقًـــــا رَوَى الطَّـــــبَرَانِي

لكـــــنْ زِيـــادةُ كُلُّهـــا في النّـــارِ الْـــــ (١٨)

ـــــلَا[1] فِرْقـــةً لَمْ تَخْـــلُ عَـــن طَعّـــانِ

بــــلْ كُلُّهـــــمْ في جَنّـــةٍ وُعِـــدُوا بهـــا (١٩)

بـــــالنَّصِّ في آيٍ مِـــــن القُـــــرْآنِ

وكـــــذا أحاديــــثُ الرّســـولِ تَظـــافَرَتْ (٢٠)

أنّ المُوَحِّـــــدَ في حِمَـــــى الـــــرّحمنِ

وإذا أَرَدْتَ بَيـــــانَ مـــــا أَوْرَدْتُـــــهُ (٢١)

فـــانْظُرْ فَتـــاوَى الحـــافِظِ الشَّـــوْكانِي

فلَقَـــدْ أتـــى فيهـــا بـــما يَشْـــفِي الْغَلِيــــ (٢٢)

ـــــلَ مِـــن الـــدّليلِ وســاطِعِ البُرْهـــانِ

وأفـــادَ فيهـــا مـــا يُـــلاشِي بينَنـــا (٢٣)

لَـــــحْنَ النُّفـــوسِ وشـــأفةَ الشَّـــنَئانِ

أيُهـــا رِجـــالَ النَّـــدْوةِ اجْتَهِـــدُوا ولا (٢٤)

---

(١) (في النار إلا) بدرج حركة همزة «إلا» للوزن.

تَهِنُـــــوا فـــــرُبَّ الخَيْبـــــةِ المُتَـــــوانِي

وامْضُـــــوا عـــــلى غَلْـــــوائِكُمْ قُـــــدُمًا ولا (٢٥)

تَخْشَـــــوْا مَعَـــــرَّةَ فاسِـــــدِي الأَذْهـــــانِ

* * *

لَن يَرْجِعَ أحدٌ عن مَذْهَبِه أو مُعْتَقَدِه

* ومهما حاوَلَ أصحابُ أيِّ مذهبٍ أو عقيدةٍ إرْجاعَ أيِّ المسلِمين كلِّهم أو بعضِهم اليومَ إلى مذهبِه أو عقيدتِه .. فإنَّه إنّما يُحاوِلُ ما يَتَعارَضُ معَ ما نَشَأَ وتَرَبَّى عليه، قالَ الشّاعرُ :

وينْشَأُ ناشِئُ الفِتْيانِ مِنّا (٢٦)

على ما كانَ عَوَّدَهُ أَبُوهُ[١]

ولِأنّ كُلًّا بالطَّبْعِ يَعْتَقِدُ أنّ إمامَه أو أئمّتَه على حقٍّ ثابتٍ، بل رُبّما اعْتَقَدَ أهلُ كلِّ مذهبٍ أو فِرْقةٍ أنّ إمامَهم أو أئمّتَهم يَمْتازُونَ بما ليسَ في الأئمّةِ الآخَرينَ مِن زيادةِ الكَفاءةِ والنَّزاهةِ، ورُبّما كانَ لهم حَقٌّ في ذلك بحكمِ التَّنْشِئَةِ الّتي أَشَرْتُ إليها، اللّهمّ إلّا إذا وَصَلُوا إلى مُسْتَوًى يَسُودُ فيه البحثُ عنِ الحقِّ والحقيقةِ، ورَفْضُ الرُّعُوناتِ وما تَشْتَهِي الأَنْفُسُ، ولا عِبْرَةَ بالنّادرِ.

* * *

(١) البيت قديم، ولا يعرف قائله بالضبط.

ماذا يَلْزَمُنا بعدَ ما تَقَدَّمَ كلِّه لِلحِفاظِ على وَحْدةِ المُسْلِمين؟

* يَلْزَمُنا نحنُ المسلِمين أنْ نَضْرِبَ صَفْحًا عمّا كانَ في الماضي وفي الحاضِرِ مِن تاريخِ التّفريقِ بينَ الفِرَقِ الّذي كادَ المُتَمَسِّكُونَ به والمُرَوِّجُون له أن يَضَعُوا أمّةَ مُحمَّدٍ ﷺ في صورةٍ أشبهَ بصورةِ الكُفّارِ الّذِينَ قالَ اللّهُ فيهم: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ﴾ [العنكبوت: ٢٥].

***

قد آنَ الأَوَانُ

وقد آن الأوان لأن يحمل كل مسلم مبدأ «أنا مسلم» قبل كل شيء ومبدأ «مت مسلما ولا تبال» وأن نتفرغ للقيام صفا واحدا متماسكين مجاهدين ضد أعدائنا الذين لا يهمهم إلا تدميرنا وإبادتنا ويكفينا ما نسمع وما نرى هذه الأيام مما يستنزف دماء قلوبنا ويلفح أكبادنا عن القتل الجماعي حرب الإبادة والتشريد والاغتصاب إذلالا وإهانة ومن أنواع التعذيب في مسلمي البوسنة والهرسك، وفيما نسمعه ونراه من المآسي في شعب الانتفاضة المسلم بفلسطين وغيرهم مما تقاسيه الأقليات المسلمة في كل مكان سواء من أعدائهم مباشرة أم بواسطة عملائهم ممن يتظاهرون بالإسلام والإسلام منهم براء.

إن فيما نسمعه ونراه أعظم دافع لنا إلى الوحدة وإلى الجهاد ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين﴾ [التوبة : ١٤].

ومن البدهي أن الجهاد اليوم أصبح فرض عين على كل مسلم بحسب إمكاناته كما تصرح بذلك النصوص الشرعية.

وهنا سؤال يطرح نفسه ولا بد منه وهو : ما ذا نعمل إزاء المشاكل الناجمة عن الخلافات الفرعية بيننا، ونحن نريد أن ننصهر في بوتقة واحدة وما هو الحل لهذا؟

الجواب على هذا السؤال :

إن الشرع الشريف نفسه قد حل هذا المشكل بقوله :

العامّةُ أمانةُ الخاصّةِ

وأعني بالخاصّةِ هنا الدُّعاةَ والمُذَكِّرِين والوُعّاظِ والمُدرِّسِين، فليسَ لهم أن يُفَرِّطُوا في هذه الأمانةِ، ولكنْ معَ الأَسَفِ الشّديدِ إنّ البعضَ منهم يَخْرُجُ بالعامّةِ عنِ الخَطِّ النّافعِ معَهم إلى خُطوطٍ مُعْوَجّةٍ ضارّةٍ، فيدعُو العامّةَ إلى ما لم يُكَلِّفْهم اللّهُ به مِن التّشديدِ عليهم في عِباداتِهم وعَقائِدِهم ومُعامَلاتِهم ممّا يَفْتِنُهم ويُنَفِّرُهم عن العَمَلِ بأَحْكامِ دينِهم بينَما أَمَرَ اللّهُ ورسولُه باليُسْرِ، والدِّينُ كلُّه يُسْرٌ.

وقد غَضِبَ رسولُ اللّهِ ﷺ على مُعاذٍ حين أَطالَ الصّلاةَ على المُصَلِّينَ خَلْفَه وقالَ له: «أَفَتّانٌ أَنْتَ يا مُعاذُ؟»، وفي «صحيحِ البُخاريِّ»: «فَتّانٌ فَتّانٌ فَتّانٌ»، وقالَ: «بَشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا».

والشّواهِدُ على اليُسْرِ والتَّوْسِعةِ في دينِنا -والحمدُ لِلّهِ- كثيرةٌ، ولا تَخْفَى إلّا على مَن ليسَ له حَظٌّ مِن العِلْمِ، وعليهم أن لا يُشَوِّشُوا أفكارَ العامّةِ بما لا تَحْتَمِلُه عقولُهم بطَرْحِ القَضايا لهم الّتي فوقَ مُسْتَواهُم، قالَ الإمامُ عليٌّ -كَرَّمَ اللّهُ وجهَه- ما مَعْناه: «خاطِبُوا النّاسَ بما يَعْرِفُون ولا تُخاطِبُوهم بما يُنْكِرُون، أَتُحِبُّون أن يُكَذَّبَ اللّهُ ورسولُه؟»[1].

---

(١) روي هذا حديثا أيضا موقوفا على الإمام علي بهذا المعنى.

والبعضُ مِن هؤلاءِ الّذين سَمَّيْتُهم بـ«ـالخاصّةِ» حينَ يقومُون بهذه المُهمّةِ -مُهمّةِ الدّعوةِ- يَحْرِصُون على تجريحِ بعضِ أئمّةِ المُسْلِمين ونَقْدِ مَذاهِبِهم بين العامّة ممّا يَغْرِسُ الكُرْهَ والنُّفُورَ في قلوبهم ضِدّ أولئك العلماءِ وضِدَّ أتباعِهم مِن إِخْوانِهم المسلمين، فقلوبُ العامّةِ تَسْتَقْبِلُ ثُمّ تَقْبَلُ ما يُقالُ لها لِأَوّلِ وَهْلةٍ؛ لأنها صافِيَةٌ خالِيَةٌ، ثُمّ يَتَمَكَّنُ فيها ذلك كما قالَ مجنونُ لَيْلَى فيما نُسِبَ إليه :

أتاني هَواهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى (٢٦)
فصادَفَ قَلْبًا خالِيًا فتَمَكَّنَا

وبالتّالي تَنْشَأُ الفِتَنُ بين المسلمين ضِدَّ بعضِهم بعضًا ممّا يُضَعِّفُهم ويَضُرُّهم ويَنْفَعُ أعداءَهم بسببِ هذا المَنْهَجِ الحَرامِ.

***

«الفِتْنَةُ نائِمةٌ لَعَنَ اللّـهُ مَن أَيْقَظَها»(١)

إنّ الشّرعَ الشّريفَ شَرَطَ على مَن أرادَ أن يقومَ بالأَمْرِ بالمعروفِ والنَّهْـيِ عن المُنْكَرِ شُروطًا مِن أَهَمِّها : أن لا يَتَناوَلَ ما فيه خِـلافٌ بـين العُلـماءِ، وقـد ذَكَرْتُها في الفصلِ المُخْتَصِّ بها، والسِّرُّ في ذلك هو : الوِقايةُ مِن إيقـاظِ الفِتْنـةِ بين المسلمين الّتي لَعَنَ اللّـهُ مُوقِظَها على لسانِ رسـولِه مُحَمَّـدٍ ﷺ، وخُطَبـاءُ الفِتَنِ وَرَدَ تهديدٌ فيهم ولهم مِن اللّـه -عَزَّ وجَلَّ- عـلى لِسـانِ رسـولِه مُحَمَّـدٍ ﷺ؛ فقد نَشَأَتْ بسببِ إِهْمـالِ تلـك الشّـروطِ فِـتَنٌ ومُنـافَرةٌ ومُقاطَعـةٌ بـين الإِخْوةِ المُسْلِمِين في أَقاليمِهم وفي مُدُنِهم وفي قُراهُم وفي مَنازِلهم.

* * *

(١) حديث مشهور ويستشهد به في هذا المقام وإن ضعفه بعضهم.

المُناشَدةُ باخْتِصارٍ

فنحنُ وكلُّ مُسْلِمٍ مُخْلِصٍ نُناشِدُ إخوانَنا الدُّعاةَ والمُذَكِّرين والوُعّاظَ والخُطَباءَ والمُدَرِّسين أن يُراعُوا تلك الشّروطَ، وأن يَقِفُوا عندَ قيامهم بهذه المُهِمَّةِ المَوْقِفَ السّليمَ المُوافِقَ لِرُوح هذا العَصْرِ ـ الّذي تَتَكَتَّلُ وتَتَوَحَّدُ فيه شعوبُ العالَمِ، ولِمَصلحةِ الإسلامِ والمسلمين قبلَ كلِّ شيءٍ، وأن يَتَجَنَّبُوا كلَّ ما يُعَكِّرُ الصَّفْوَ والمَوَدَّةَ بين المُسْلِمِين؛ لِتَعُودَ المِياهُ إلى مَجارِيها في كلِّ بلادٍ ابْتُلِيَتْ بهذه الفِتنةِ، وأن يُلِمُّوا الشَّعْثَ، ويُوَحِّدُوا الصّفوفَ ضِدَّ أعداءِ الإسلام والمسلمين، ﴿وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.

وكانَ تأليفُه بجدَّةَ في رمضانَ سنةَ ١٤١٣ هجريّةً، والفراغُ منه ليلةَ السّابع والعشرين منه، أرجوا أن تكونَ ليلةَ القدرِ، وأن يَنْفَعَ به المسلِمين.

* * *

معلوماتٌ عنِ العالَمِ الإِسْلاميِّ

المصدرُ : الجُغْرافِيا الإِقْلِيميّةُ لِلعالَمِ الإسلاميُّ

* رأيتُ مِن المُناسِبِ إِلْحاقَ هذه المعلومـاتِ الآتِيـةِ المُجَدْوَلَـةِ : إِلْحاقَهـا بهذا المُؤَلَّفِ؛ إتْمامًا لِلفائدةِ، ولِيَعْلَمَ المُطَّلِعُ عليها أنّ هذه الأعدادَ البَشَرِيّةَ مـعَ ما أعطاها اللّـهُ مِن الثَّرَواتِ المادِّيّةِ والمعنوِيّةِ لو انْصَهَرَتْ في وَحْـدةٍ أوِ اتِّحـادٍ حقيقيَّيْنِ لكانتْ أعظمَ قُوّةٍ في العالَمِ، ولكنّ أعداءَها مِن الدّاخلِ ومِن الخارِجِ لا يُرِيدُون لها ذلك، فانْتَبِهُوا أيّها المسلمون.

جدول «١» دول ذات أغلبية إسلامية

البلد	المساحة كم٢	السكان	العاصمة	اللغة
السعودية	٢١٤٩٦٩٠	١٧٤٥١٠٠٠	الرياض	العربية
البحرين	٦٧٨	٥٤٩٠٠٠	المنامة	العربية
الكويت	١٧٨٢٠	١٦٣٣٠٠٠	الكويت	العربية
قطر	١١٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	الدوحة	العربية
الإمارات	٨٣٦٠٠	١٨٦١٠٠٠	أبو ظبي	العربية
عمان	٢١٢٤٦٠	٢٠٧٧٠٠٠	مسقط	العربية
اليمن	٥٢٧٩٧٠	١٣٨٧٣٠٠٠	صنعاء	العربية
سوريا	١٨٥١٨٠	١٤١٧١٠٠٠	دمشق	العربية

لبنان	١٠٤٠٠	٢٩١٥٠٠٠	بيروت	العربية
فلسطين[١]	٢٦٦٥٠	٥٤٥٨٠٠٠	القدس	العربية
الأردن	٨٩٢١٠	٥١٩٨٠٠٠	عمان	العربية
العراق	٤٣٨٣٢٠	١٩٩٢٥٠٠٠	بغداد	العربية
تركيا	٧٧٩٤٥٠	٦٠٧٧١٠٠٠	أنقرة	التركية
إيران	١٦٤٨٠٠٠	٦٥٧٥٨٠٠٠	طهران	الفارسية
أفغانستان	٦٥٢٠٩٠	١٨٨٧٩٠٠٠	كابول / البشترا	الفارسية
باكستان	٧٩٦١٠٠	١٣٦٦٤٥٠٠٠	إسلام أباد	الأردية
كشمير	٢٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	سري نغر	لغة خاصة
بنجلاديش	١٤٤٠٠٠	١١٧٧٨٧٠٠٠	دكا	البنغالية
مالديف	٢٩٨	٢٤٦٠٠٠	ماله	المالديفية
ماليزيا	٣٢٩٧٥٠	١٩٦٩٥٠٠٠	كوالالمبور	الملايوية
بروناي	٥٧٧٠	٢٨٠٠٠٠	بندر سري بقاوان	الملايوية الصينية
إندونيسيا	١٩٠٤٥٧٠	١٩٤٦١٥٠٠٠	جاكرتا	إندونيسية
مصر	١٠٠١٤٥٠	٦١٦٣٦٠٠٠	القاهرة	العربية

(١) نسبة المسلمين في فلسطين المحتلة حوالي ١٤٪.

السودان	٢٥٠٥٨١٠	٢٧٣٦١٠٠٠	الخرطوم	العربية
ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	٥٢٢٥٠٠٠	طرابلس	العربية
تونس	١٦٣٦١٠	٨٧٣٣٠٠٠	تونس	العربية
الجزائر	٢٣٨١٧٠٠	٢٧٣٢٥٠٠٠	الجزائر	العربية
المغرب	٤٤٦٥٥٠	٢٦٨٤٤٠٠٠	الرباط	العربية
موريتانيا	١٠٢٥٢٢٠	٢٢١٧٠٠٠	نواكشوط	العربية/ الفرنسية
الصومال	٦٣٧٦٦٠	٩٠٧٧٠٠٠	مقديشو	العربية/ السواحلية
جيبوتي	٢٣٢٠٠	٥٦٦٠٠٠	جيبوتي	العربية/ الفرنسية
مالي	١٢٤٠١٩٠	١٠٤٦٢٠٠٠	باماكو	الفرنسية
جزر القمر	٢٢٣٠	٦٣٠٠٠٠	موروني	السواحلية
النيجر	١٢٦٧٠٠٠	٨٨٤٦٠٠٠	نيامي	الفرنسية
السنغال	١٩٦٧٢٠	٨١٠٢٠٠٠	دكار	الفرنسية
جامبيا	١١٣٠٠	١٠٨١٠٠٠	بانجول	الإنجليزية
غينيا	٢٤٥٨٦٠	٦٥٠١٠٠٠	كوناكري	الفرنسية
البوسنة	٥١١٢٩	٣٥٢٧٠٠٠	سراييفو	كرواتية/ صربية
أذربيجان	٨٦٦٠٠	٧٤٧٢٠٠٠	باكو	الأذربيجانية
كازاخستان	٢٧١٧٣٠٠	١٧٠٢٧٠٠٠	المآآتا	الكازاخ

				الروسية
كيرغيستان	١٩٨٥٠٠	٤٦٦٧٠٠٠	بيشكيك	الكيرغيسية
طاجيكستان	١٤٣١٠٠	٥٩٣٣٠٠٠	دوشامبي	الطاجكية
تركمنستان	٤٨٨١٠٠	٤٠١٠٠٠٠	عشق آباد	التركمانية/ الروسية
أوزبكستان	٤٤٧٤٠٠	٢٢٣٤٩٠٠٠	طشقند	الأزبك/ روسية

* * *

جدول «٢» الأقليات الإسلامية في بعض دول العالم

البلد	المساحة كم٢	السكان	العاصمة	اللغة
الجابون	٢٦٧٦٧٠	١٢٨٣٠٠٠	٤٠٪	أفريقيا
غينيا بيساو	٣٦١٢٠	١٠٥٠٠٠٠	٣٨٪	أفريقيا
بوركينا فاسو	٢٧٤٢٠٠	١٠٠٤٦٠٠٠	٤٣٪	أفريقيا
تشاد	١٢٨٤٠٠٠	٦١٨٣٠٠٠	٤٠٪	أفريقيا
أفريقيا الوسطى	٦٢٢٩٨٠	٣٢٣٥٠٠٠	٨٪	أفريقيا
سيراليون	٧١٧٤٠	٤٤٠٢٠٠٠	٣٩٪	أفريقيا
ساحل العاج	٣٢٢٤٦٠	١٣٧٨٠٠٠٠	٣٨٪	أفريقيا
توجو	٥٦٧٩٠	٤٠١٠٠٠٠	١٥٪	أفريقيا
بنين	١١٢٦٢٠	٥٢٤٦٠٠٠	١٥٪	أفريقيا

نيجيريا	٩٢٣٧٧٠	٨٨٥١٥٠٠٠	٤٥٪	أفريقيا
الكاميرون	٤٧٥٤٤٠	١٢٨٧١٠٠٠	٢٢٪	أفريقيا
أثيوبيا	١١٢٨٠٠٠	٥٣٤٣٥٠٠٠	٣١٪	أفريقيا
أرتيريا	٩٤٠٠٠	٣٤٣٧٠٠٠	٥٠٪	أفريقيا
تانزانيا	٩٤٥٠٩٠	٢٨٨٤٦٠٠٠	٣٣٪	أفريقيا
أوغندا	٢٣٥٨٨٠	٢٠٦٢١٠٠٠	٧٪	أفريقيا
غانا	٢٣٨٥٤٠	١٦٩٤٤٠٠٠	٣٠٪	أفريقيا
كينيا	٥٨٠٣٧٠	٢٧٣٤٣٠٠٠	٦٪	أفريقيا
ليبيريا	١١١٣٧٠	٢٩٤١٠٠٠	١٤٪	أفريقيا
ملاوي	١١٨٤٨٠	١٠٨٤٣٠٠٠	١٢٪	أفريقيا
موزنبيق	٨٠١٥٩٠	١٥٥٢٧٠٠٠	١٣٪	أفريقيا
سنغافورة	٦١٨	٢٨٢١٠٠٠	١٥٪	آسيا
سيريلانكا	٦٥٦١٠	١٨١٢٥٠٠٠	٨٪	آسيا
بلغاريا	١١١٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	١٨٪	أوروبا
الصين	٩٥٩٦٩٦٠	٢٠٨٨٤١٠٠٠	**(١)	الصين
الهند	٣٢٨٧٥٩٠	٩١٨٥٧٠٠٠٠	١٣٪	الهند

(١) تعتبر تركستان الشرقية ولاية صينية تدعى سينكيانغ أي المستعمرة الجديدة، وعدد سكانها عشرون مليون، ونسبة المسلمين ٧٥٪.

جدول «٣» أقاليم إسلامية غير مستقلة

البلد	المساحة كم٢	السكان	العاصمة	اللغة
باشكيرية	١٤٣٦٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٪٦٠	روسيا
تتارية	٦٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٪٦٥	روسيا
الجوفاش	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٪٥٨	روسيا
موردوف	٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	٪٥٥	روسيا
داغستان	٥٠٣٠٠	١٥٥٠٠٠٠	٪٧٥	روسيا
شاشان	١٩٣٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٪٧٤	روسيا
أوستين الشمالية	٨٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٪٥٣	روسيا
قابرديا – بلكاريا	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠٠	٪٧٢	روسيا
قراتشاي التركية	١٤١٠٠	٥٠٠٠٠٠	٪٧٠	روسيا
الآديغة	٧٦٠٠	٥٠٠٠٠٠	٪٧٠	روسيا
القرم	شبه جزيرة طرد منها المسلمون وهاجروا إلى سيبريا ويطالبون بالعودة			روسيا

المراجع :

(١) Philips World Atlas, 1995.

(٢) العالم الإسلامي محمود شاكر ١٤٠٨ هـ

(٣) المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ، د. محمد البار ١٤٠٣ هـ

تَمَّ بتوفيقِ اللّـهِ وعونِه وحُسْنِ إنعامِه

نسخُ وضبطُ «دروسَ التّوحيدِ» و«الوحدة الإسلامية»

للسّيّد محمّد بن أحمد بن عمر الشّاطريّ رحمه اللّـه تعالى

على يد الفقير : آصف عبد القادر جيلاني الخطّاط

غَفَرَ اللّـهُ ذنوبَه وسَترَ في الدّارَيْنِ عُيوبَه

❊ ❊ ❊